مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها

صفحات من وقائع الثورة المضادة

تأليف:
عبد الرزاق العرادي



عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها

صفحات من وقائع الثورة المضادة

تأليف:

عبد الرزاق العرادي



دار الأصالة

رقم الإصدار	116
الترقيم الدولي	978-625-7297-63-9
اسم الكتاب	عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها
اسم المؤلف	عبد الرزاق العرادي
رئيس التحرير	رجب صونكول
الاخراج الفني	AsaletAjans ajans@asaletyayinlari.com.tr
الطبعة	الثانية: نوفمبر 2021م / ربيع الآخر 1443
المطبعة	**Step Ajans Matbaa Ltd. Şti.** Sertıfıka No: 45522 Göztepe Mh. Bosna Cd. No: 11 Bağcılar/İSTANBUL Tel: +90 212 446 88 46
دار النشر	**Asalet Eğitim Danışmanlık** **Yayın Hizmetleri İç ve Dış Ticaret** Sertifika No: 40687 Balabanağa Mh. Büyük Reşit Paşa Cd. Yümni İş Merkezi, No: 16B/16 Vezneciler Fatih, İSTANBUL-TÜRKİYE Tel: +90 212 511 85 47 www.asaletyayinlari.com.tr asalet@asaletyayinlari.com.tr



طُبع هذا الكتاب بإذن خاص من مركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

محمد يوسف الدرشي

المحتويات

الإهداء

إلى كل الذين قضوا في عملية فجر ليبيا من الطرفين ..

إلى شهدائها وجرحاها ..

إلى أمهاتهم وأزواجهم وأبنائهم ..

إلى التاريخ ..

ليفصل في الفجر والكرامة والفتح والبركان .. وعند الله تجتمع الخصوم ..

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب، حماية لذاكرة الأجيال من التلاشي.

مقدمة

اختلف الليبيون في تقييمهم للأحداث التي تلت سقوط نظام العقيد، معمر القذافي، بعد ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011، كما اختلفوا في تعريفهم لحالة الصراع المستمرة في بلادهم، وتساءل الكثيرون: هل هو صراع بين علمانيين وإسلاميين أم أن العلمانيين والإسلاميين موزعون على معسكري الصراع؟ وهل هذا الصراع هو صراع بين الميليشيات والجيش؟ وهل يوجد في ليبيا جيش بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، أم أن ما هو موجود بقايا جيش[1] بعد أن دمره القذافي في مغامراته العسكرية؟ وهل ما تبقى من الجيش هو هذا الذي مع اللواء المتقاعد، خليفة بلقاسم حفتر، أم أنه موزع على طرفي النزاع؟ وهل الصراع القائم هو صراع بين مؤيدي ثورة 17 فبراير/ شباط 2011 ومؤيدي ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول 1969، أم أنهما أيضًا توزّعا على الضفتين؟ أم تُراه صراعًا بين من يحلمون بدولة مدنية ديمقراطية، ومن يريدون إعادة البلاد إلى الاستبداد وحكم الفرد؟

الحق أن ليبيا لم تشهد استقرارًا منذ العام 2011، فبعد ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط اختلفت الرؤى، وتعددت الاتجاهات، وانقسم المجتمع، وبدأ المتضررون من قيامها ينظّمون أنفسهم من جديد، ويمدون خطوط الاتصالات بالقوى الإقليمية والدولية الرافضة للربيع العربي، وسرعان ما تحول المشهد إلى صراع مسلح بين قوى الثورة والثورة المضادة، فقد حاول الراغبون في إعادة ليبيا إلى الوراء، السيطرة على مقدّرات الدولة بالقوة وتقويض مؤسساتها الشرعية؛ فقاوم الثوار هذه المحاولات بعمليات عسكرية، منها: بركان الغضب، والبنيان المرصوص، وكانت أولى هذه العمليات عملية فجر ليبيا؛ موضوع هذا الكتاب الذي بين يديك، عزيزي القارئ.

تعتبر عملية فجر ليبيا محطة مهمة من محطات التدافع في ليبيا بين أنصار الدولة المدنية الديمقراطية وقوى الثورة المضادة. هذه هي الفرضية التي ينطلق منها المؤلف، ويحاول البرهنة عليها، ويناقش ما عداها من فرضيات. والكتاب ليس انتصارًا لقبيلة

(1) "قائد بارز بقوات حفتر: نحن فتات جيش"، الجزيرة نت، 9 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2020): bit.ly /2ZtDyVN

أو لأيديولوجيا دينية أو لجهة ليبية على حساب أخرى، كما أنه لا يدخل في باب التنافس السياسي، بالمعنى الحزبي الضيق، بين المشاريع المطروحة على الطاولة في ليبيا، بل يقع ضمن إطار التدافع الوطني بالمعنى العام. إنه – كما سبق القول – انتصار لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية التي ثار الليبيون من أجل إقامتها، كما أنه، قبل ذلك، محاولة لتجلية حدث مفصلي مهم في تاريخ ليبيا المعاصر، واستكمال لجهد فردي حاول المؤلف – الذي كان شاهدًا عليه وفاعلًا في بعض أحداثه – القيام به منذ سنوات[1].

يسعى هذا الكتاب إلى توثيق عملية فجر ليبيا التي جرت خلال الفترة من 13 يوليو/ تموز إلى 23 أغسطس/ آب 2014، وإلقاء الضوء على السياق السياسي والاجتماعي الذي تأثّرت به وأثّرت فيه، كما يستهدف تبيان أدوار الفاعلين في المشهد الليبي عمومًا وفي أحداث ووقائع عملية فجر ليبيا على وجه الخصوص، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد اعتمد المؤلف منهجية علمية يتوخى بها دقة السرد وصوابية التحليل تقوم على توثيق شهادات من شاركوا في أحداث تلك العملية، أو كانوا قريبين منها، توثيقًا مكتوبًا، والأمل أن تزيد هذه المنهجية من القيمة العلمية والتاريخية لهذا الكتاب.

ينقسم الكتاب إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

في التمهيد، استعرض الكتاب بعض معاني وتعريفات الثورة والثورة المضادة، وانطباقِ ذلك على الحالة الليبية.

وتناول الفصل الأول: حفتر وبذور الثورة المضادة مسار حياة اللواءِ المتقاعد، خليفة حفتر، وكيف مهدت سيرته الذاتية ليكون العنوان العسكري الأبرز للثورة المضادة في ليبيا، وكيف تطور حراك الثورة المضادة في ليبيا متخذًا عناوين وشعارات مختلفة.

بينما جرى تخصيص الفصل الثاني: تحول الصراع: الحرب بدل السياسة لرصد مظاهر مقاومة المؤسسات الليبية لتحول الصراع من صراع سياسي بأدوات ديمقراطية إلى صراع مسلح، متوقفًا عند الآليات التي استخدمتها مؤسسات الدولة الليبية بعد الثورة والنخب السياسية المدنية لمواجهة مدِّ الثورة المضادة، ومحاولات تجنيب ليبيا

(1) سبق للمؤلف تناول أحداث الثورة والثورة المضادة في ليبيا من زوايا متعددة، تضمنتها كتبه التالية: خمس شداد من أجل الحرية ولها، (ب. ن، بيروت، 2016)، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد، (ب. ن، بيروت، 2019)، الثورة الليبية...مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019).

الانزلاق إلى أتون الحرب الأهلية، واستمرار التجربة الدستورية.

كذلك استعرض الفصل الإرهاصات التي سبقت إعلان حفتر لانقلاباته العسكرية المتتالية، وتناولت بالتحليل محاولات استيراد النموذج المصري للانقلاب على السلطة الشرعية المنتخبة، وخلص الفصل إلى وجود محاولات لإسقاط التجربة المصرية على الحالة الليبية رغم اختلاف البيئة بين ليبيا ومصر.

ويتناول الفصل الثالث "الحالة الليبية غداة فجر ليبيا" المشهد الداخلي والخارجي غـداة انطلاق عملية فجر ليبيا، وكيف أثَّر تداخـل العوامل الداخلية والخارجية على المشـهد الليبي ليوصله إلى حافة الانقلاب العسـكري الذي جاءت عملية فجر ليبيا لإيقافه.

وفـي الفصـل الرابع "الطريق إلى تعطل المسـار الدسـتوري"، يتناول الباحث الأسباب التي أدت إلى تعطل المسار الدستوري، وتوقف مطولًا عند الشرعية القانونية لعملية فجر ليبيا، حاشدًا الأدلة القانونية والأحكام القضائية التي تؤكد أطروحته.

وفي الفصل الخامس (الأخير) "فجر ليبيا: النتائج والخلاصات"، توقف الباحث عنـد الآثار الخاصة بعملية فجر ليبيا، محللًا العملية من منظور الأمن الوطني، معتبرًا أن هذه العملية هي أول عملية للدفاع عن الأمن الوطني الليبي.

ولا يدَّعي المؤلف أن عمله قد اسـتوفى الموضوع حقه، ولكن ما يشـفع له أنه بذل غاية جهده فيما تصدى له من توثيق لهذه المحطة المهمة من تاريخ النضال الليبي المعاصر لاستكمال حلم بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي طال انتظارها.

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

تمهيد

الثــورة آخر الــدواء، أو كما يقال في المثل الدارج؛ فــ"إن آخر الدواء الكي"، والأمثــال لا تصــاغ عادة عفو الخاطر، أو للتفكه اللفظــي. إنما هي خلاصة تجارب تداولها العقلاء، أو اختصاصيو فنٍّ من الفنون. والثورة في بناء النظم السياسية وعلاج انحرافاتها تشبه إلى حدٍّ بعيد أقصى أنواع القطع والكي في علاج الأبدان؛ فقد تحتاج أمة ما إلى اقتلاع نظامها السياسي من جذوره حين يستحكم الفساد، حتى يكون جزءًا أصيلًا من بنية النظام، وغير قابل للعلاج إلا باقتلاعه، وإعادة تأسيسه من جديد. وأفضل ما يمثَّل به لذلك في حياة الناس هو ما يقرره المهندسون حين يعاينون أحد الأبنية التي أُسِّست على اعوجاج، أو التي تآكل أساسها بحيث لم يعد أي نوع من الترميم يصلح معها، فيقررون إزالتها، ثم يبدؤون في إعادة البناء على أسس صحيحة من جديد.

وحتى لا نخوض في التعريفات الكثيرة للثورة، نكتفي بالتعريف الذي لخص فيه الدكتور محمد المختار الشــنقيطي، أهم مضامين التعريفات التي ســبقته، وهو تعريف معيــاري، ينظر إلى الثــورة بمعناها الإيجابي، يقول الشــنقيطي: الثورة "حركةٌ مغالبةٍ سياســية قويةٌ، ذات عمق اجتماعي كثيف، تسعى لتغيير نمط الحكم، من أجل تحرير إرادة الشــعب، وتأسيس فضاء سياسي يحقق العدل والحرية، وينقل التنافس السياسي من منطق القهر والتسلط إلى منطق التراضي والتعاقد"[1].

إلا أن الثــورة تهــدم بعنف أحيانًا كثيرة مما يُعقِّد إعادة البنيان، وقد تأخذ أطوارًا كثيرة، وتمتد لســنين عديدة، قبل أن تتمكن من بنيان النظام الجديد، وتســتوعب كلَّ مكونات الأمة التغييرَ الذي حدث.

ويحضر مثال الثورة الفرنســية كثيرًا في التاريخ المعاصر؛ فقد استمرت الثورات والصراع السياســي قرابة مئة عام، شهدت الكثير من الدماء والخيبات، وتكرار الفشل والمحاولة، قبل أن يستقر النظام على الشكل الذي هو عليه اليوم، والذي يصل عمره إلــى 200 عام، وما زال الفرنســيون يحتفلون بها كل عــام، وتعد الثورة أحد مصادر فخرهــم، بالرغــم من أنها كانت توصف بالفاجعــة، إلا أن صداها لا يزال يرن، ولا

(1) الشنقيطي، محمد المختار، "أوراق الربيع (2) الثورة ليست أُنثى الثور!"، مدونات الجزيرة، 30 أغسطس/ آب 2016، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39cchMT

تزال مصدر إلهام وأفكار ونظريات ووثائق نفيسة لا ينضب معينها؛ إذ جمعت تجارب كثيرة في وقت قصير[1].

وفي أميركا، تحولت المراحل والتجارب المريرة إلى مستحيلات وتحولت المستحيلات إلى معطيات معيشة على أرض الواقع. تصوَّر مثلًا أن مبادرة يقودها وجهاء ورجال أعمال وإعلاميون في الولايات المتحدة تطالب الجيش بالاستيلاء على السلطة في البلاد (التفويض)، أو تطالب الرئيس بتعديل الدستور والترشح لفترة رئاسية ثالثة، أو تطالب بتقسيم الولايات المتحدة إلى دولتين على أساس جهوي، أو عرقي[2]. بل تصور مثلًا أن ملكة بريطانيا تتصرف في ترتيب أفراد العائلة من حيث وراثة العرش!

إنه شيء يصعب على الإنسان السوي مجرد تخيله، وأبعد منه أن يتصور المرء أن مثل هذه المبادرات يمكن أن تلقى قبولًا في المجتمع البريطاني أو الأميركي، لكنها في ليبيا وفي الوطن العربي عمومًا أمر معيش نشاهده يوميًّا. فلماذا هي مستحيلة هناك ممكنة هنا، بل معيشة مشاهدة، عندنا؟

قد يتطاول بنا الزمن وهذه المراحل الأليمة، لكن واقعنا المعيش الآن سيتحول إلى مستحيلات مستقبلًا، كما هو الآن في الأمم الأخرى، وستكون هذه الديمقراطية، التي ننظر إليها اليوم على أنها مستحيلة في بلداننا، واقعًا ملموسًا. وسيحمد الليبيون التضحيات والآلام التي عاشوها في جولات السابع عشر من فبراير/ شباط، و"فجر ليبيا"، و"البنيان المرصوص"، و"بركان الغضب"[3].

إن توثيق المعارك التي يخوضها الليبيون منذ تسع سنوات[4]، من وجهة نظر المؤلف، إسهام لا يقل شأنًا عن أية معركة يخوضها مقاتل أو سياسي أو رجل دولة، في أية ساحة من ساحات المعارك المتعددة، وإن الثورة المضادة التي تحاول أن تقف في وجه حلم الليبيين لا تألوا جهدًا في سبيل تقديم صورة مشوهة عن أي حدث من أحداث هذه الثورة المجيدة. إن الثورة المضادة وأدواتها الإعلامية تصر على حرمان المقاتل الشريف من النصر في ميدان القتال، فإنْ هو هزمها حاولت أن تحرمه لذة

---

(1) لوبون، غوستاف، الثورة الفرنسية وروح الثورات (دار التنوير، بيروت، 2013)، ص 203.

(2) العرادي، عبد الرزاق، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 23.

(3) هذه تسميات رمزية لحملات عسكرية ضد انقلاب حفتر، عدا "البنيان المرصوص" كانت ضد تنظيم الدولة (داعش) في ليبيا.

(4) يغطي هذا الكتاب، والكتب الثلاثة التي صدرت عن المؤلف، الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2018.

النصـــر بالدعـــاوى الباطلة، وحاولت أن تحرم الأجيال من الاطلاع على تاريخه، وهو ما نحاول في هذا البحث أن نستبقه بإنارة جزء من تاريخ انتصارات الثورة، وتضحيات أبنائها.

ولا أظن أن حدثًا مفصليًا من أحداث الثورة تعرَّض لما تعرضت له عملية فجر ليبيـــا، ومن حق الذين قضوا في الثورة شـــهداء، وقدمـــوا دماءهم ليعيش الليبيون في وطن الحرية والعدل، أن يُحفظ تاريخهم نقيًا من التزوير والتحريف للأجيال القادمة.

إن هذا التقديم لا يعني أن هذا البحث سيكون مجرد دعاية مضادة لدعاية أعداء الثورة، وأنصار الانقلابات العســكرية، تستخدم التضليل، والتهويل والتهوين. ولكنها تنطلق من موقف مبدئي رافض للانقلابات العســكرية منحاز لثورة الســابع عشر من فبراير/ شباط، ولكنه في نفس الوقت رافض لتزوير التاريخ ونشر الأكاذيب حتى ولو كان ذلــك لصالــح الثورة. فلا تحتاج الثورة إلى الأكاذيب لتنتصر، ولا ينتصر النضال مـــن أجل الحرية والعدل بالأقاويل الباطلة، لأن الثورة في الأصل ثورة ضد التزييف، وضد التضليل، وضد محو ذاكرة الأمة.

ومـــن أجل الإســـهام ولو جزئيًـــا في هذا الجهد الذي يـــراه المؤلف واحدًا من الواجبـــات العاجلة على الدولة الليبية وعلى الشـــهود والمؤرخين والباحثين، كل من موقعه، وحســـب طاقته، كانت كتبه الثلاث التي نُشـــرت[1]، ثم تأتي هذه الدراسة التي تُعنى بشـــكل خاص بأحداث عملية فجر ليبيا، وما يرتبط بها من أحداث جرت قبلها وأخرى وقعت بعدها، والأطراف الفاعلة فيها، لحسم اللغط حولها.

وسنســـلِّط الضوء على هذه العملية من أجل إعطاء صورة متكاملة عن الســـياق الـــذي جـــاءت فيه والأحداث التي مهدت لها. ولن يكون من شـــأن هذه الورقة كتابة تاريخ لعملية فجر ليبيا من حيث هي معارك ووقائع عســـكرية بالتفصيل الدقيق، ولا من حيث التخطيط والتنفيذ، أو إدارة العلاقات السياسية، فذلك شأن من انخرطوا في العملية، أو كانوا جزءًا من يومياتها السياســـية والعســـكرية، ولكن شأن هذه الورقة هو أن توضح العملية وأسبابها في سياق قانوني وسياسي يمكِّن من فهمها على حقيقتها.

(1) الكتب الثلاث: خمس شداد من أجل الحرية ولها، (ب. ن، بيروت، 2016)، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد، (ب. ن، بيروت، 2019)، الثورة الليبية..مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019).



الفصل الأول

حفتر وبذور الثورة المضادة

لفهم عملية فجر ليبيا بشكل جيد، ووضعها في سياقها واستيعاب دوافعها ومسوغاتها يجمل التوقف قليلًا عند اللواء المتقاعد، خليفة بلقاسم حفتر، الذي يمثِّل الرأس المدبر لمحاولات الانقلاب المتكررة على مكتسبات ثورة 17 فبراير/ شباط 2011. ومن الصعب فهم شخصية خليفة حفتر دون امتلاك مفاتيح الأحداث التي تراكمت حوله، لتصنع منه خليطًا من الطموح للسلطة، والرغبة في الانتقام.. فمن هو خليفة حفتر؟

في أواسط عام 1943 بمدينة أجدابيا (حوالي 150 كلم غرب بنغازي) رُزقت عائلة بلقاسم حفتر التي تنتمي لقبيلة الفرجان، وتعود أصولها لمدينة ترهونة، ولدًا أطلقت عليه اسم خليفة. وفي سنوات شبابه الأولى كانت موجة استيلاء الجيوش على السلطة قد بدأت تجتاح العالم العربي[1]، ومعها تشجع الشباب على الالتحاق بالجيوش، فالتحق الشاب خليفة بالجيش الليبي وهناك وجد تنظيمًا عسكريًّا قد تشكَّل تحت اسم: "الضباط الوحدويون الأحرار" على غرار تنظيم الضباط الأحرار المصري الذي قاده جمال عبد الناصر، وأطاح بالنظام الملكي في مصر حين كان خليفة حفتر في التاسعة من عمره.

---

(1) أول انقلاب شهده العالم العربي كان في العراق، نفذه قائد الفرقة الثانية بالجيش العراقي، بكر صدقي، في سنة 1936، أما في مصر فقد أطاح الضباط الأحرار بقيادة جمال عبدالناصر بالحكم الملكي، في سنة 1952. في الجزائر، انقلب هواري بومدين، في سنة 1962، على أحمد بن بلة، وكان أول رئيس بعد استقلال الجزائر. وفي سنة 1968، قاد أحمد حسن البكر وصدام حسين انقلابًا في العراق ضد الرئيس، عبد الرحمن عارف. أما في ليبيا، فقد قاد العقيد، معمر القذافي، في سنة 1969، انقلابًا ضد الملك إدريس، رحمه الله، وشهدت سوريا العديد من الانقلابات إلى أن نجح الانقلاب الذي قاده كل من حافظ الأسد ومصطفى طلاس، في سنة 1970. وفي اليمن، حاول محمد فلاح الانقلاب على الرئيس، على عبد الله صالح، في 1978، وفشل. وشهد السودان العديد من الانقلابات ولم يستقر فيه الحكم منذ استقلاله، في عام 1952. وفي موريتانيا، انقلب العسكر، عام 1979، على الرئيس المدني المؤسِّس، المختار ولد داداه، ولَم تستقر الدولة بعده سنين، وفِي المغرب، قاد الجنرالات محاولتي انقلاب فاشلتين ضد الملك الحسن الثاني، في 1971 و1972، وكانت هذه الانقلابات وبالًا على هذه الدول وشعوبها وتسببت في تخلفها في كل مناحي الحياة.

وبعد تخرجه في الأكاديمية الملكية العسكرية ببنغازي بثلاث سنوات، كانت ثمرة تخطيط معمر القذافي قد نضجت، ونفذ انقلابه الذي أطاح بالملك، إدريس السنوسي، بداية شهر سبتمبر/ أيلول من عام 1969. لكن القذافي حين أعلن أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة[1] لم يكن خليفة بلقاسم حفتر من ضمنهم؛ فقد اختار: عبد السلام جلود وأبوبكر يونس جابر وعبدالمنعم الهوني ومحمد نجم وعمر المحيشي ومصطفى الخروبي وبشير هوادي ومختار القروي وامحمد أبوبكر المقريف وعوض حمزة والخويلدي الحميدي. وفيما يبدو، فإن هذا الاختيار شكّل صدمة للضابط الذي كان يرى نفسه مؤهلًا للمهام القيادية.

عُرف عن معمر القذافي شغفه بالقراءة وقدرته على الإنصات لمحدثيه، كما عُرف عنه قدرته على طرح أسئلة ذكية في الوقت المناسب على محاوريه، وكان متضلعًا في التاريخ وعلى إلمام بالسياسة الدولية، ومستوعبًا لتركيبات المجتمع الليبي، وقد مكّنته هذه الميزات، التي استغلها بشكل سلبي، من أن يحكم ليبيا لمدة اثنين وأربعين عامًا، نجا خلالها من المؤامرات الداخلية والخارجية. ورغم حرص خليفة حفتر الظاهر على محاكاة القذافي، وطموحه الجارف للكرسي الذي جلس عليه الزعيم الليبي، غير أنه (حفتر) لم يمتلك إحساس أستاذه، القذافي، بالزمن ومعرفة اتجاهات الأحداث والسياسات والواجب اتباعه بالسرعة اللازمة، فقد جاء متأخرًا عن الزمن الليبي ولم يفلح في قراءة اتجاه رياح التغيير، وخير الأدلة على ذلك انهماكه في التخطيط للانقلابات العسكرية، وبناء كل خططه على البندقية والدبابة في سنوات يتوق فيها الليبيون إلى الحرية والديمقراطية.

لم تغب عقدة الهزيمة الأولى، التي مثّلها الاستبعاد من مجلس قيادة الثورة، عن ذهن حفتر على ما يبدو، وظلت تلاحقه، ويلاحقه معها ذلك الظمأ إلى صناعة صورة شبيهة بصورة القذافي الجالس في قمرة قيادة الدولة الليبية.

خلال مسيرته العسكرية، حصل خليفة حفتر على ابتعاث إلى الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاث سنوات، تلقى خلالها تدريبات مختلفة، أكملها بمدة أخرى قضاها في مصر متدربًا، ما مكّنه من تبوء مركز قيادي في الجيش الليبي. ولم تشر المصادر إلى حراك عسكري لحفتر باتجاه السلطة في تلك الفترة إلا أنَّ تدابير القذافي وخططه

(1) "اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة في ليبيا عام 1969"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 19 أغسطس/ آب 2019، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3lYUbSc

للجيش الليبي كانت تعرف تغييرات سريعة تمنع الانقلاب عليه، وكان طموح القذافي قد أخذ في التوسع.

قرّر العقيد، معمر القذافي، مساندة قوات الرئيس التشادي، كوكني وداي، ضد الرئيس، حسين حبري، وذلك بغزو تشاد، عام 1980؛ فاجتاحت القوات الليبية العاصمة، نجامينا، وأسقطت نظام حسين حبري، ونصبت كوكني وداي رئيسًا بديلًا عنه، ثم انسحبت القوات الليبية من العاصمة، نجامينا، في يونيو/ حزيران 1982، إلى شمال تشاد، بطلب من الرئيس، كوكني، تحت ضغط فرنسا لكن بعد انسحابها بأسبوع واحد، نجح حبري في العودة للسلطة بدعم من قوات فرنسية[1].

ولسوء الطالع كان حفتر على موعد مع صدمة أخرى، في ميدان القتال هذه المرة، حين أخلّ القذافي باتفاقه مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في الاجتماع الذي عُقد بجزيرة كريت[2]، وهو الخرق[3] الذي ألمح إليه أحمد قذاف الدم في حديثه عن تلك المرحلة حين قال في معرض حديثه عن خرق الاتفاق: "لا أستطيع أن أجزم الآن من السبب في خرق هذا الاتفاق". مضيفًا: "كان السؤال لدينا هو: ماذا جاء بفرنسا الاستعمارية لهذا المكان؟ كانت هذه الروح، وهذا الحماس، هو الذي يسيطر على مجريات الأمور في ذلك الوقت. وهُزمنا طبعًا في معارك، وانتصرنا في معارك، لكننا قمنا بواجبنا كما ينبغي"[4].

قررت الولايات المتحدة وفرنسا تدمير القوات الليبية بقاعدة وادي الدوم،

---

(1) الفاضلي، فتحي، "حرب تشاد.. الكارثة الكارثة"، ليبيا المستقبل، 31 يوليو/ تموز 2007، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3l6Ebws

(2) ينص الاتفاق على تحديد تحرك القوات الليبية والفرنسية في تشاد، عند خط عرض 16؛ بحيث لا تدخل القوات الفرنسية في تشاد شمال هذا الخط، ولا تتجاوزه القوات الليبية في تشاد نحو الجنوب.

(3) ذكر الدكتور فتحي الفاضلي في كتابه التي نشرته عدة مواقع إلكترونية، "حرب تشاد .. الكارثة الكارثة"، أن الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، اقترح في اجتماع ضمَّه مع معمر القذافي، في جزيرة كريت باليونان، انسحاب القوات الليبية والفرنسية عند خط عرض 16 فوافق معمر على اقتراح الرئيس الفرنسي، وفعلًا انسحبت القوات الفرنسية، لكن القوات الليبية لم تنسحب، بل كانت تتظاهر بالانسحاب، أو ربما سحبت جزءًا رمزيًا من قواتها، ثم أجرت بعض التنقلات والتحركات، تظاهرًا بالانسحاب. انظر: الفاضلي، "حرب تشاد.. الكارثة الكارثة"، (تاريخ الدخول: 8 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/33eAuP7

(4) "أحمد قذاف الدم يروي لـ("الشرق الأوسط") مسيرة نصف قرن مع معمر القذافي"، الشرق الأوسط، 23 سبتمبر/ أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2KCnQmv

ودعموا القوات التشـادية التي شـنَّت هجومًا على القاعدة، وغنمت أكثر من نصف آليات القوات الليبية، ودمرت الباقي، وأسـرت أكثر من 400 عسـكري من ضمنهم خليفة حفتر[1]، فسجل حفتر أولى هزائمه العسكرية القاسية.

كانـت هزيمة هذه القوات في تشـاد صادمة للقذافـي، وكان لها أثر كبير على نفسيته، فقرر الاستمرار في تفكيك الجيش الليبي، وكان قد بدأه فعليًّا منذ العام 1975 عقب محاولة انقلاب المحيشـي، وما حدث لهذا الجيش بعد ذلك التاريخ من الزج به في مغامرات هنا وهناك، بما فيها معركة وادي الدوم، هو استمرار لهذه السياسة[2]. وقد أنشأ القذافي كتائب عسكرية يقودها مدنيون[3]، لتكون بديلًا عن الجيش، ونتيجة للهزيمة الخارجية في حرب تشاد، ازداد الهاجس الأمني لدى القذافي وتزايدت مخاوفه من الانقلابات العسكرية ضد نظامه.

كان انتقام القذافي من قائده المهزوم حفتر قاسيًا؛ إذ تخلى عنه وأنكر بدايةً أي وجود للقوات الليبية في تشاد[4]، ولم يتفاوض مع التشاديين لإطلاق سراحه. تزامنت مع ذلك اتصالات من قيادة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بحفتر أسـفرت عن قبوله في صفوفها، وكلفته بقيادة جناحها العسـكري، الذي تشكَّل أساسًا من الأسرى الرافضين

(1) علي، سركوت كمال، "التاريخ الأسود لحفتر"، صوت العراق، 30 أبريل/ نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pXLzh2

(2) شهادة مكتوبة من رئيس الأركان الأسبق، اللواء ركن يوسف المنقوش، على أثر مراجعته للمسودة الأولى لهذه الورقة. انظر ملحق رقم (1).

(3) يُعد العقيد معمر القذافي أول من أنشأ ميليشيات مسلحة يقودها مدنيون؛ في البداية أنشأ ما يُسمى الحرس الشعبي ثم استبدله به لاحقًا الحرس الثوري الذي يتضمن الجحافل الثورية، ويُشترط في من ينتسب إلى الحرس الثوري أن يكون منخرطًا في حركة اللجان الثورية. من أمثلة هذه الجحافل: جحفل زوارة بإمرة فتحي بوشوشي، وجحفل زليتن بإمرة رمضان بشير، وجحفل ترهونة بإمرة جمعة المعرفي، وجحفل بني وليد بإمرة جبران حسين جبران، وجحفل سبها بإمرة الصغير سنان. وأما المنطقة الشرقية، فكان هناك جحفل بنغازي بإمرة ناصر الزوبيك، وأبقى القذافي على كتيبة الفضيل، تابعة له مباشرة، والقوات الخاصة-الصاعقة بإمرة عبد الفتاح يونس، وكتيبة حسين الجويفي المتمركزة بشحات. أما في العاصمة طرابلس، فاكتفى القذافي بتشكيل قوة خاصة تتبع ابنه خميس وهي اللواء 32 معزز. انظر شهادة رئيس الأركان الأسبق، اللواء الركن يوسف المنقوش ملحق رقم (1).

(4) "خليفة حفتر: القائد العسكري القوي في ليبيا"، بي بي سي عربي، 6 أبريل/ نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bbc.in /2KCo3pN

للعودة إلى ليبيا. وبقي حفتر في قيادة قوات الجبهة التي تتدرب في تشـاد مستفيدة من عداء نظام حسين حبري لنظام القذافي، إلى أن نفّذ الرئيس الحالي لتشاد، إدريس ديبي، انقلابه مدعومًا من القذافي، فقررت الجبهة تهريب قواتها من تشـاد خوفًا من تسليمهم إلى النظام الليبي. وبالفعل، نجحت الجبهة في ترتيب إقامة لحفتر، وبعض الضباط الآخرين، في فرجينيا، غرب العاصمة الأميركية، واشـنطن، فيما توزع الباقون على مدن أميركية أخرى[1].

العلاقة المزدوجة بين الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والقذافي

كانـت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا حبل نجاة تشـبث به خليفة حفتر بعد هزيمته في تشاد. أسندت الجبهة قيادة جناحها العسكري إلى العقيد – آنذاك – خليفة بلقاسم حفتر. كانت الجبهة قد دخلت مرحلة جديدة من التخطيط لإسقاط القذافي، بمحاولة تأسيس قوة عسكرية أطلقت عليها "الجيش الوطني الليبي"[2].

ومع توجه الجبهة نحو محاربة القذافي و"غزوه" من الخارج، فقد كانت تسـعى في نفس الوقت إلى التنسـيق مع أية محاولة تمرد عسـكري على هذا النظام، لكن محاولاتها باءت بالفشـل، والسـبب فيما يبدو كان هو خليفة حفتر نفسه الذي تحوم شبهات قوية حول تزويده مخابرات العقيد القذافي بتحركات المعارضة وخطط الجبهة الرامية إلى إسـقاط نظامه. ومما يفيد في هذا السـياق، قراءة ما ذكره الدكتور محمد يوسف المقريف الرئيس الأسبق للجبهة، وأول رئيس للمؤتمر الوطني العام)، وقوله: إن حفتر أبلغ جهاز المخابرات الليبية بالمحاولة التي كان يحضّر لها مفتاح قروم وخليل الجدك في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1993 للإطاحة بالقذافي[3]، وقد أعدم كلّ الضباط الذين اتُّهموا بالمشـاركة في العملية[4]. وكان حفتر قد التقى بالجدك في زيورخ قبل

---

(1) الغرياني، نعيم، "أسطورة "الجيش الوطني الليبي" وهوس السلطة"(1)، منبر ليبيا، 20 مايو/ أيار 2019، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nQvGan

(2) في الأيام الأولى للثورة، استخدم المجلس الوطني الانتقالي اسم "الجيش الوطني الليبي" في بعض قراراته، لكنه لم يُصدر قرارًا رسميًا بتعديل الاسم الرسمي من "القوات المسلحة الليبية" إلى "جيش التحرير الوطني" إلا بتاريخ 30 مايو/ أيار 2011 بموجب قراره رقم 67 لسنة 2011.

(3) "محمد المقريف يكشف خيانة حفتر للمعارضة الليبية وإفشال انقلاب ضد القذافي"، الشرق الأوسط، 17 فبراير/ شباط 2020، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fpRp68

(4) المرجع السابق، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fpRp68

هذه المحاولة بقليل، حسب ما ذكره الكاتب محمد قدري الخوجة، المؤيد لحفتر[1].

لاحقت عقدة الهزيمة في تشاد خليفة حفتر؛ حتى أفشلت كل مخططات "الجبهة الوطنيــة لإنقاذ ليبيا" الســاعية إلى الإطاحة بنظــام العقيد معمر القذافي، وكانت قيادة الجناح العسكري للجبهة مطيّة حفتر لنسج علاقته مع المخابرات الأميركية.

العلاقة مع المخابرات الأميركية

كان حفتــر على صلة وثيقة بالمخابرات الأميركية، وقد تحدث عن هذه العلاقة عدد من الكتّاب الأميركيين، نذكر منهم جوليان إي بارنس، في مقال له بعنوان "عميل سابق بالمخابرات المركزية الأميركية، الآن رجل ليبيا القوي، يواجه تهمًا بالتعذيب"، نشرته صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 18 فبراير/ شباط 2020، في الزاوية السياسية. جاء في هذا المقال "كان عمل حفتر بوكالة المخابرات المركزية، مثل جميع العمليات التي يقوم بها العملاء، يلفُّه الغموض. كان حفتر مساعدًا سابقًا للعقيد القذافي وانقلب عليه في عام 1987 بعد تجنيد المخابرات الأميركية له. وعلى الرغم من أن ذلك الانقلاب تــم التخطيط له بشــكل جيــد إلا أنه لم يؤتِ ثماره أبدًا، فتــم نقل حفتر ومجموعته المتمــردة في نهايــة المطاف إلى الولايات المتحدة. اســتقر المقام بحفتر وأبنائه في شمال فيرجينيا؛ حيث اشتروا عدة عقارات"[2].

وفي مقال للكاتب ميسي راين، بعنوان "عميل سابق لوكالة المخابرات المركزية أصبح صداعًا في ليبيا"، نشــرته صحيفة واشــنطن بوســت، بتاريخ 17 أغسطس/ آب 2016، فــي زاويــة الأمن القومي، يقــول راين: "كان أول اتصــال بين حفتر ورجاله والمخابرات المركزية الأميركية في تشــاد، وفقًا لعدد من المســؤولين السابقين الذين شاركوا في عملية (الانقلاب في عام 1987) في ليبيا. ووفقًا لأحد المسؤولين السابقين، تم تدريب الجنود الليبيين تحت قيادة حفتر من قبل أفراد من قســم الأنشــطة الخاصة بوكالة المخابرات المركزية، الذراع شبه العسكرية للوكالة".

---

(1) الخوجة، محمد قدري، "العـقيد خليفة حفتر كما يراه المقريف"(2)، ليبيا وطننا، 22 يوليو/ تموز 2010، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2KEMYct

(2) بارنس، جوليان إي، "عميل سابق بالمخابرات المركزية الأميركية، الآن رجل ليبيا القوي، يواجه تهمًا بالتعذيب"، صحيفة نيويورك تايمز، 18 فبراير/ شباط 2020،(تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://nyti.ms/2KCosIP

ويضيف ميسي ران في حديثه عن علاقة حفتر بالمخابرات الأميركية "حفتر البالغ من العمر 76 عامًا، والذي يُنسب إليه دور كبير في هزيمة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، في عام 2016، إلى جانب الولايات المتحدة بالضربات الجوية، حامل جواز سفر أميركي. عاش حفتر، المنافس للديكتاتور الليبي القديم، معمر القذافي، في ضواحي فرجينيا لعدة سنوات أثناء عمله كعميل لوكالة المخابرات المركزية للتآمر ضد الزعيم السابق"[1][2].

التباس مقصود "الجيش الوطني" و"الجيش الليبي"

تأسس الجيش الليبي رسميًا في 9 أغسطس/ آب 1954، وكان أول من ترأَّس أركانه، تركي من أصول ليبية؛ هو العميد عمران الجاضرة، واحتفظ رئيس الوزراء، محمود المنتصر، بوزارة الدفاع، وكان القائد الأعلى للجيش الليبي، بحكم الدستور هو الملك إدريس السنوسي. كان آخر رئيس للأركان، قبل الإطاحة بالنظام الملكي، هو اللواء السنوسي شمس الدين السنوسي، وكان السيد حامد العبيدي هو آخر وزير للدفاع.

تولَّى رئاسة أركان الجيش الليبي بعد نجاح انقلاب سبتمبر/ أيلول المقدمُ، أبوبكر يونس جابر، وكان أول وزير دفاع هو المقدم آدم الحواز، وكان القائد العام هو العقيد معمر القذافي، ولم يكن هناك منصب قائد أعلى للجيش. حَلَّ معمر القذافي الجيش، وأحل محله اللجنةَ العامة المؤقتة للدفاع، فألغى رئاسة الأركان ووزارة الدفاع ومنصب القائد العام، وأبقى على القائد الأعلى لنفسه، وعين أمينَ اللجنة العامة المؤقتة للدفاع – وهو منصب يجمع اختصاصات وزارة الدفاع ورئاسة الأركان – المقدمَ أبوبكر يونس جابر، رحمه الله.

---

(1) راين، ميسي، "عميل سابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركية أصبح صداعًا في ليبيا"، صحيفة واشنطن بوست، 17 أغسطس/ آب 2016، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / / wapo.st /3709TXa

(2) رواية "ميسي راين" في المرجع السابق، عن علاقة حفتر بهزيمة تنظيم الدولة، نفاها بشدة المبعوث الأميركي السابق، جوناثان واينر، في مقابلة على قناة 218، وقال: "لم يكن لحفتر أي دور في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)"، قناة 218، 21 أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /399Hy37

عيَّن المجلس الوطني الانتقالي اللواءَ عمر الحريري رئيسًا للأركان، ثم عُين بدلًا منه اللواء عبد الفتاح يونس، رحمهما الله. ومن بعده تولى اللواء ركن، يوسف المنقوش، ثم اللواء عبد السلام جاد الله العبيدي رئاسة الأركان، ونتيجةً لظروفه الخاصة، سيَّرَ من بعده رئاسةَ الأركان معاونُه محمد الأجطل، إلى أن كلَّف رئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، اللواءَ عبد الرحمن الطويل برئاسة الأركان مؤقتًا.

بعد اندلاع ثورة 17 فبراير/ شباط 2011، عاد حفتر إلى ليبيا وحلمه القديم بمقعد في صف القيادة منتصب أمام عينيه، لكنه استُبعد مرة أخرى، بعد أن افتعل صراعًا على الأقدمية مع اللواء الراحل، عبد الفتاح يونس. حسم وزير الدفاع في حكومة المجلس الوطني الانتقالي، جلال الدغيلي، هذا النزاع فكَلَّف يونس برئاسة الأركان خَلَفًا للواء عمر الحريري، وكلَّف حفتر بقيادة القوات البرية. وبعد استشهاد اللواء عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة استبعد المجلس الوطني الانتقالي حفتر مرة أخرى، وجاء باللواء الركن، يوسف المنقوش، رئيسًا لأركان الجيش.

أسَّس حفتر كتيبة اختار لها اسم "الجيش الوطني الليبي"، وهو الاسم الذي سبق أن أشرنا إلى أن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا اختارته لجناحها العسكري الذي قاده حفتر إلى فشل ذريع. التبس الاسم الجديد لكتيبة حفتر بالجيش الرسمي للبلاد، الذي أُعيدت تسميته بشكل رسمي ليكون "جيش التحرير الوطني" بدلًا من القوات المسلحة الليبية، بموجب قرار من المجلس الوطني الانتقالي رقم 67 لسنة 2011. وبعد اكتمال عملية التحرير حُوِّل اسمه إلى "الجيش الليبي".

أثناء قيام ثورة فبراير/ شباط كوَّنَ مجموعةٌ من الثوار وأفراد من الجيش كتائبَ عسكرية وحصلوا على تراخيص من مسؤول الدفاع بالمكتب التنفيذي[1]، فقامت كتيبة 17 فبراير بتشكيل أول كتيبة ثم تبعتها كتائب أخرى في العديد من أنحاء البلاد.

شكَّل خليفة بلقاسم حفتر كتيبة باسم "الجيش الوطني"[2] شأنه شأن باقي الكتائب العسكرية التي أُسِّست عقب الثورة، وهي كتيبة لا علاقة لها بالقوات المسلحة الليبية والتي تم تغيير اسمها كما سبق القول من "القوات المسلحة الليبية" بعد ثورة فبراير إلى "الجيش الليبي"[3].

(1) المكتب التنفيذي هو الاسم الذي أُطلق على الحكومة الليبية أثناء الثورة.

(2) لم أستطع الحصول على وثيقة رسمية تثبت تقديم حفتر طلبًا بهذا الخصوص إلى وزير الدفاع حينها، جلال الدغيلي.

(3) العرادي، عبد الرزاق، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 287-289.

بقي حفتر قائدًا للقوات البرية لجيش التحرير الوطني، ولم يشتهر من مشاركته في المعارك إلا دخول مدينة بني وليد (180 كلم جنوب شرق طرابلس) في أواخر أيام الحرب ضد القذافي.

بعد سقوط القذافي وانتصار الثورة، أُحيل حفتر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 إلى التقاعد، بقرار من القائد الأعلى للجيش الليبي[1]، ضمن مجموعة كبيرة من الضباط الذين التحقوا بالثورة، وكانت السن قد تقدمت بهم، أو كانت الغالبية العظمى من الثوار ترفض البقاء إلى جانبهم في الجيش الجديد، بسبب تجربتهم خلال شهور حرب التحرير. وهكذا، استُبعد حفتر من مقعد القيادة للمرة الرابعة في مسيرته العسكرية، وفي ظروف سياسية متباعدة، وسياقات مختلفة ومن طرف سلط سياسية مختلفة؛ فقد استبعده القذافي من مجلس قيادة الثورة، سنة 1969، ثم استبعده المجلس الوطني الانتقالي مرتين، عام 2011، واستبعده المؤتمر الوطني بإحالته إلى التقاعد، عام 2013[2].

دفع الطموح السياسي حفتر لأن يبدأ اتصالاته في العام 2012 مع أعيان مدينة ترهونة التي ينحدر منها وأقنعهم بالانخراط في مشروعه الهادف إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي ترهونة، حصل على دعم العقيد، بوعجيلة الحبشي، الذي كان آمرًا لكتيبة "الأوفياء" بتلك المدينة، قبل أن يختفي في ظروف غامضة. وحصل على دعم بعض الضباط في مدينة بني وليد[3]، رغم أنها (مدينة بني وليد) قد عانت غدره في السابق وأُعدم أبناؤها الضباط بسبب وشاية منه، سنة 1993.

قامت الخطة الجديدة-القديمة لانقلاب خليفة حفتر على السيطرة على المراكز الحيوية في العاصمة طرابلس، ولاسيما مطار طرابلس العالمي، لكن المحاولة فشلت بسبب مقاومة الثوار، وعاد حفتر إلى الولايات المتحدة، وهو يعتزم تكرار المحاولة مرة ثانية، خاصة وأن معه في الميدان كتيبته المسماة "الجيش الوطني"، وهو ما سيرد ذكره تباعًا وبالتفصيل في الفصول القادمة.

(1) أعطيت صفة القائد الأعلى للمؤتمر الوطني العام كمؤسسة، وكانت القرارات تُوقَّع من طرف رئيسه، وكان في ذلك الوقت نوري بوسهمين.

(2) "ترقية الفريق خليفة حفتر إلى رتبة مشير"، بوابة الوسط، 14 سبتمبر/ أيلول 2016، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fqZ5VN

(3) منهم العقيد سالم الوعر.

بذور الثورة المضادة وأطوارها

ليس من السـهل الجزم بأن الثورة المضادة في العالم العربي وُلدت مع سـقوط الأنظمة التي أسـقطتها انتفاضات الربيع العربي، وما من شـك في أن بذور الثورات المضادة كانت موجودة منذ اللحظة الأولى لانطلاق الثورة. ومما يبيِّنه تاريخ الثورات عمومًا أن الثورة المضادة مجرد مرحلة من مراحل الثورة وانعطافة من انعطافاتها، وهي في أصلها ردة فعل ممن أضرَّت الثورة بمصالحهم المادية والمعنوية، أو مثَّلت تهديدًا حقيقيًّا لنفوذهم وثرواتهم، وهم في غالبيتهم كانوا مسـتفيدين من النظام الذي سـبق الثورة. هذه الفئات المتضررة من الثورة تقوم بما يسـمى الثورة المضادة، وهو تعبير صاغه نيكولا دي كوندورسيه[1] (Nicolas de Condorcet) أثناء الثورة الفرنسية[2].

والنظر بشـيء من الموضوعية، وبعد مرور ما يكفي من الزمن لتقييم الأحداث والأشـخاص، يُظهر أن نشـوء الثورة المضادة ونجاحها لا يعـود لعوامل ذاتية فيها؛ تخطيطًا وإحاطة وجرأة، بقدر ما يعود إلى كثير من العوامل المتشابكة الأخرى، منها ما ارتكبته الثورات نفسها من أخطاء، وما وقعت فيه من مطبات، نتيجة الخبرة القليلة للثوار، وحجم الفسـاد الذي كان سـائدًا في بلدان الربيع العربي، وكانت ليبيا واحدة من هذه الدول التي وُجدت فيها أرضية خصبة للثورة المضادة، زرعتها وسقتها أخطاء من تولوا السلطة بعد الثورة، واستثمرت فيها الأطراف الإقليمية والدولية التي رأت في دولة العدل والحريات المراد إقامتها تهديدًا لمصالحها، وعجَّل بحصادها نجاح نموذج الانقلاب في مصر، والتعثر في بقية بلدان الربيع العربي.

في المفهوم والسياق

يعـرِّف الدكتور رفيق حبيب، وهو واحد من أبرز دارسـي ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر، الثورة المضادة بأنها "الحركة على الأرض، بالتظاهر أو بإثارة الفوضى أو بإثارة الشـعب، من أجل اختراق الثورة، وإعادة النظام السـابق، جزئيًّا أو كليًّا، أو إعادته بصورة جديدة محسَّنة، ولكن، بشبكات المصالح نفسها، وبالسياسات

---

(1) هو الفيلسوف الفرنسي، الماركيز كوندورسيه، واسمه الأصلي "جان أنطوان نيقولا كاريتا" ويُعرف بـ"كوندورسيه"، وُلِد في مدينة بيكاردى شمال فرنسا عام 1743.

(2) حمدي، سمير، "آليات الثورة المضادة.. تونس ومصر مثالًا"، العربي الجديد، 12 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2USqWVg

نفسها. وكل عمل يعطي غطاءً سياسيًّا، أو إعلاميًّا، لشبكة مصالح النظام السابق، حتى يغيِّر مسار الثورة، ليعيد الطبقة الحاكمة زمن النظام السابق.."[1].

ووصف الدكتور محمد المختار الشنقيطي نتائج الثورة المضادة بأنها؛ "تضييع لفرص الإصلاح السياسي السلمي، والوقوع في مصائب عديدة، كان يمكن اجتنابها، ورفع ثمن التغيير على الشعوب، دون أن تنجز الثورة المضادة مبتغاها في وأد الثورة وكبت أشواق الناس إلى العدل والحرية"[2].

تستخدم الثورة المضادة كل أساليب الثورة العادية، ولكنها تبرع في استخدام أساليب أخرى لم تكن جزءًا من أدوات الثورة الأصلية، وذلك نظرًا لضمور الجوانب الأخلاقية والمبدئية في عمل الثورة المضادة، ونظرًا كذلك لاعتمادها على الخبرات التي ورثتها من الأنظمة التي سبقت الثورة، واستطاعت، بعد استيعاب صدمة الثورة والتقاط الأنفاس، أن تتكيف مع الظروف الجديدة ومع نفسيات الجماهير التي كانت تساند الثورة، وترفع سقف توقعاتها بسرعة الإنجاز.

والناظر بتمعن في خطاب الثورة المضادة يجده يرتكز على مقولات محددة، تناقض نفسها، ومع كثافة في الضخ، واستثارة بعض مخاوف الجماهير، كالحاجة للأمن، والحساسية من التدخل الخارجي، والاستعجال في رؤية التغيير، إضافة إلى تشويه القوى الثورية وتخوين السلطات التي قامت بعد الثورة[3]؛ فالمتأمل في الخطاب الذي ساد وسائل الإعلام المناهضة للسلطات التي نشأت بعد ثورات الربيع العربي، يجد أغلب الوصفات سابقة الذكر. ولنتذكر هنا وَصْمَ الإعلام المصري والليبي والتونسي للثورات بأنها حركات مشبوهة، وممولة من الخارج، وتخدم أجندات أجنبية، وأن في مكوناتها إرهابيين.. فضلًا عن برامج السخرية اللاذعة من رموز الثورات، وهي سخرية هدفها الحطُّ من شأن الثوار واغتيالهم معنويًّا.

---

(1) المرجع السابق.

(2) الشنقيطي، محمد المختار، "الثورة المضادة.. عبرة الماضي للحاضر"، الجزيرة نت، 28 يونيو/ حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2Ht8ejU

(3) انظر المؤلفات التي عُنيت بتاريخ الثورات، مثل مؤلفات دراسي الثورة الفرنسية، ومن أهمهم: "غوستاف لوبون".

احتذاء النموذج المصري

اختلفت تجربة الثورة المضادة في دول الربيع العربي باختلاف واقع البلدان التي شهدت ثورات، وكان النموذجان الأكثر تأثيرًا في التجربة الليبية، هما النموذجان التونسي والمصري. ففي تونس ما زال التدافع قائمًا، وقد حمى الثورة التونسية مستوى جيد من الوعي العام لدى الشعب، والعقيدة العسكرية للجيش التونسي التي حالت بينه والتدخل في الشأن المدني، فضلًا عن المرونة السياسية التي تمتعت بها النخبة التونسية بطرفيها الرئيسيين، الإسلامي والعلماني، باستثناء ذوي النزعات المتطرفة، أو المرتهنين للممولين الخارجيين. أما النموذج المصري، الذي حاولت بعض القوى الليبية احتذاءه، دون وعي بنقاط الاختلاف البارزة بين المجتمعين والدولتين، والثورتين، وحتى بين سلطات ما بعد الثورة في كلا البلدين، فقد نجح في استعادة سيطرته على كامل السلطة في البلاد بعد الهزة التي شهدها في بداية ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني وفي أعقاب العام الأول لها. في هذا النموذج، الذي كما سبق القول: ترك بصمته على ما حدث في ليبيا، شكّلت مجموعة من الأحزاب، التي لا تحظى بشعبية على أرض الواقع، ما يُعرف بـ"جبهة الإنقاذ الوطني" لتكون مظلة توفر الغطاء السياسي لتحركات الثورة المضادة المدعوة من بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وغير بعيد عنهما إسرئيل[1].

بدأت الحملة الإعلامية من القنوات الخليجية والمصرية وشبكات التواصل الاجتماعي، وتزامن ذلك مع حركة تمرد التي رعاها وزير الخارجية الإماراتي بنفسه[2]، وحددت يوم 30 يونيو/ حزيران 2013، ليكون يوم الحراك ضد الرئيس المنتخب، محمد مرسي. وفي يوم 3 يوليو/ تموز، خرج الفريق أول، عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، ليعلن الانقلاب على الرئيس، محمد مرسي، والذي أُخفي عقب ذلك في مكان مجهول مدة من الزمن، وظل سجينًا إلى أن توفي رحمه الله بعد سقوطه في قاعة المحكمة، في حادثة ما زالت تنتظر التحقيق المستقل.

في هذا الانقلاب أو الثورة المضادة؛ أعلن وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي،

---

(1) كيرك باتريك، ديفيد، "البيت الأبيض والرجل القوي"، صحيفة نيويورك تايمز، 27 يوليو/ تموز 2018، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /nyti.ms /36XRpXa

(2) "70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت "تمرُّد""، العربي الجديد، 1 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q3Yyy3

تعطيل العمل بالدستور، وتنصيب رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا، وإجراء انتخابات مبكرة، وإصدار إعلان دستوري جديد، وتعيين حكومة، وتشكيل لجنة لإجراء تعديلات على الدستور المعطل[1].

ولا شك في أن كثيرين حاولوا إعطاء ما حصل في مصر صفات متعددة لخَّصها الدكتور عزمي بشارة في بحثه المعنون "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، بأنها كانت انقلابًا ناتجًا عن ثورة مضادة، وفي هذا يقول: "حركة 30 يونيو، على عظمة حشودها وشرعيَّة مطلبها، كانت غطاء شعبيًّا لانقلاب عسكري ضد نظام حاكم جاء من خلال انتخابات شرعية"، أو هي "ثورة انضم الجيش إليها"، أو كما يقال عادة: "انحاز الجيش إلى مطالبها العادلة، فهذا يعني أنها ثورة مضادة"[2]. فما حدث في مصر يوم 30 يونيو/ حزيران كان ثورة مضادة وانقلابًا عسكريًّا اجتمعا على إسقاط سلطة منتخبة، ورغم الاختلاف مع الدكتور بشارة بشأن مدى شرعية مطالب 30 يونيو/ حزيران من عدمها، فإن الوثائق والاعترافات التي خرجت بعد الانقلاب[3] تثبت أن الجيش هو من خطط للانقلاب، وحرَّك الشارع من أجل ذلك، وليس ما قام به انحيازًا للشارع، أو لمطالبه، بقدر ما هو استخدام لهذا الشارع من أجل المحافظة على سلطتة المستمرة منذ العام 1952 ومن أجل مطامح وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، ومطامعه في الاستيلاء على السلطة.

بعد انقلاب الجيش على الرئيس، محمد مرسي، خرجت الاحتجاجات المضادة لهذا الانقلاب بأعداد كبيرة واعتصم المتظاهرون في العديد من الميادين، ثم طلب السيسي من المصريين النزول في مظاهرات لمنحه "تفويضًا" بالتعامل مع ما أسماه "العنف والإرهاب المحتمل" في البلاد[4]. بعدها قُمعت المظاهرات بالقوة وقُتل

(1) "نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق "المرحلة الانتقالية"" الشروق، 3 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UZiGCM

(2) بشارة، عزمي، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس/ آب 2013. https://bit.ly/3ft3CXz

(3) يُرجع بهذا الخصوص إلى شهادة الدكتورة، منى مكرم عبيد، بشأن الاجتماع التخطيطي، في بيت الوزير، حسب الله الكفراوي، خلال مداخلتها على قناة الجزيرة مباشر مصر: "مداخلة منى مكرم عبيد على الجزيرة مباشر مصر"، الجزيرة مباشر مصر، 31 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3lZ4Exa

(4) "وزير الدفاع المصري يطلب من الشعب النزول للشوارع لتفويضه بالتعامل مع العنف"، بي بي

الآلاف، وغَصَّت السجون بعشرات الآلاف[1]، وفرَّ مثلهم إلى خارج البلاد، وتمكَّن السيسي بذلك من السيطرة على البلاد بالحديد والنار، ثم أجريت انتخابات رئاسية ونُصِّبَ فيها السيسي رئيسًا، وقام لاحقًا بتعديل الدستور ليتمكن من الجلوس على كرسي السلطة إلى عام 2034[2]. هذا عن النموذج المصري الذي حاولت قوى الثورة المضادة في ليبيا احتذاءه، فكيف صارت الأمور؟

محاولات الإعاقة السياسية

حاولت الثورة المضادة في ليبيا تقليد النموذج المصري ولكن غياب مؤسسة عسكرية، على شاكلة ما هو موجود في مصر، أفشل هذه المحاولة، فدخلت البلاد في بحر من الدماء، وما زالت المحاولات مستمرة وما زال ضدُّها كذلك.

شهدت ليبيا أول انتخابات في السابع من يوليو/ تموز 2012 بعد عقود من حكم القذافي، بعدها سلَّم المجلس الوطني الانتقالي السلطة إلى المؤتمر الوطني العام، في 8 أغسطس/ آب 2012، وأصبح المؤتمر الوطني العام، الذي يجمع؛ سلطة الرئيس والقائد الأعلى للجيش الليبي والسلطة التشريعية، أعلى سلطة في البلاد، وتركزت مهمته - وفقًا لما ورد في الإعلان الدستوري في 3 أغسطس/ آب 2011 - في تسيير فترة انتقالية كان من المقرر أن تتم فيها كتابة الدستور الدائم، وانتخاب هيئات رئاسية وتشريعية دائمة، وإرساء النظام السياسي والإداري العام في ليبيا.

كانت البداية، أي بداية الثورة المضادة، من خلال استغلال نقاط ضعف المؤتمر الوطني العام، الناجمة عن قانون انتخابه[3]، وذلك بشلِّ حركته وتشتيت قواه إلى تكتلات متوازنة، بعضها مدعوم من كتائب مسلحة، انخرطت فيها بقايا كتائب

سي عربي، 24 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bbc. in /3kY7XmP

(1) "السجناء السياسيون في مصر"، هيومن راتس واتش، 6 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pXMr5u

(2) "تعديلات مقترحة تتيح للسيسي البقاء في الحكم حتى 2034"، دويتشه فيله، 4 فبراير/ شباط 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33tHyHR

(3) لمزيد من المعلومات عن كواليس تعديل مشروع القانون قبل إقراره، ومن كان يقف وراءه، انظر مقالنا: "يداك أوكتا وفوك نفخ"، عين ليبيا، 28 فبراير/ شباط 2018، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3kZMzxB

القذافــي، ممن تم تأميــن إعادتهم للخدمة بعد أن فرُّوا خارج البلاد، وانضوت تحت كتيبــة الصواعــق ولواء القعقاع التي انضمت لاحقًا للضابــط المتقاعد، خليفة حفتر، وتضم هذه الكتائب ألوية كانت فيما ســبق موالية للنظام السابق[1]. وهنا، التقت رغبة التأزيم الداخلية مع رغبة خارجية دفعت بعض القوى الإقليمية والدولية إلى مدِّ الثورة المضادة بالمال والسلاح، ودعمها عسكريًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا.

وقــد أحــدث قانون العــزل السياســي - الذي ســنَّه المؤتمر الوطنــي الليبي العام (البرلمان) بشبه إجماع في الخامس من مايو/ أيار 2013 - زلزالًا داخل المؤتمر الوطني وأدى إلى انقســامه والتنازع والصراع بين أعضائه[2]. اســتغلت الثورة المضادة هذا الصراع وركبت موجته، لتعلن عن نفســها على شــكل كيانات يجمع بينها العمل على إسقاط المؤسسات القائمة، وتوجهت أغلب جهودها إلى المؤتمر الوطني العام، لكونه يمثل السلطة الشرعية، وخاصة أن الوعي بمخططاتها قد بدأ يوحِّد أغلب أعضاء المؤتمــر علــى خطوط عريضة قوامهــا الحفاظ على المســار الديمقراطي، ومحاولة استكمال محطات المرحلة الانتقالية، ورفض عودة الدولة العسكرية تحت أي ظرف.

إعلام قوى الثورة المضادة

اعتمدت قوى الثورة المضادة المدعومة من الخارج على الإعلام من أجل كسب الرأي العام الليبي بشتى الوسائل والطرق بما فيها الأساليب والطرق غير المهنية وغير الأخلاقيــة؛ الأمر الذي اســتدعى من رئيس الوزراء، علــي زيدان[3]، الدعوة إلى عقد اجتماع في النصف الثاني من عام 2013 في فندق كورنتيا بطرابلس[4]، لمناقشة موضوع الإعلام، وكان من بين الحضور؛ رؤساء إدارات بعض وسائل الإعلام، منهم: محمود شمام، رئيس مجلس إدارة قناة ليبيا الأحرار، وجمعة الأسطى، مالك قناة "العاصمة"،

(1) "ليبيا: خارطة الصراع بين الثورة والثورة المضادة"، ن بوست، 11 أبريل/ نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2J7qpwi

(2) أقصى القانون كل من عمل مع القذافي ولو لمدة يوم واحد، ومنعهم من تولي أي منصب في الدولة لمدة عشر سنوات. انظر: بلعمري، أمين، "ليبيا أمام تحديات بناء الدولة"، جزايرس، 28 مايو/ أيار 2013، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3m3Spza

(3) علي زيدان هو رئيس الوزراء الليبي خلال الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 إلى 11 مارس/ آذار 2014.

(4) حضر المؤلف هذا الاجتماع.

وآخرون. وحضر هذا الاجتماع فضيل الأمين، رئيس الهيئة التحضيرية للحوار الوطني، وآمال الجراري، مديرة مكتب الإعلام برئاسة الوزراء الليبية. وكان الاجتماع بمبادرة من عضو المؤتمر الوطني عن حزب العدالة والبناء، نزار كعوان، الذي سألته عن أسباب الدعوة[1]؛ فأجاب: "في إطار متابعتي كنائب في المؤتمر الوطني العام لمهددات الأمن الوطني الليبي، وحالة الانفلات الإعلامي التي تؤجج الصراع، بادرت بالاتصال بالسيد رئيس الوزراء، علي زيدان، لتقديم تقدير موقف سياسي وأمني بخصوص الإعلام، والقنوات الإعلامية، واقترحت عليه استدعاء مديري القنوات الإعلامية لبلورة خطاب إعلامي يسهم في دعم العملية السياسية ويمنع انهيارها، وينأى عن مفردات التحريض والكراهية. وبالفعل، استدعى المعنيين، وفي الاجتماع، تطرق المجتمعون لسمات الخطاب الإعلامي وحساسية المرحلة وخطورتها والإطار القانوني المنظّم والتمويل.."[2]، و"تحدث جمعة الأسطى عن التمويل قائلًا: إن "قناة العاصمة تتحصل على تمويلها من رجال الأعمال"؛ فردَّ عليه محمود شمام قائلًا: "لا يوجد رجال أعمال قادرون على تمويل هذه القنوات. كل قناة تحتاج ما لا يقل عن عشرة ملايين دولار سنويًا، ولا يوجد رجال أعمال يدعمون هذه القنوات، ويتحملون خسائر مالية دون طائل، تمويل هذه القنوات يأتي من الخارج. نقطة ومن أول السطر. فسكت جمعة الأسطى ولم يعقِّب"[3].

أجَّجت وسائل إعلام مشكوك في دعمها وتمويلها الشارعَ وعزفت كل أوتار الفتنة ووزعت خطاب الكراهية بلا رقيب ولا حسيب. ومن الأمثلة الصارخة على عمل هذه القنوات أن بعضها[4] وضع عدادات على شاشاته لبداية العد التنازلي من

(1) انظر شهادة نزار أحمد كعوان، ملحق رقم (4).

(2) المرجع السابق.

(3) لمعرفة أسماء القنوات المدعومة من الخارج ودورها في الثورة المضادة، انظر: الشلوي، هشام، "ليبيا .. إعلام الفوضى وتحكم المسلحين"، العربي الجديد، 24 يونيو/ حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39alWnb

(4) استند أصحاب الحملة ضد استمرار المؤتمر الوطني العام إلى جمع المدد المذكورة في الإعلان الدستوري ثم توصلوا إلى تاريخ 7 فبراير/ شباط 2014، ليكون اليوم الذي تنتهي فيه ولاية المؤتمر الوطني العام. هذا الادعاء لم يكن له أي سند دستوري حيث إن المدد تنظيمية وليست ملزمة، حسبما ذهب إليه فقهاء القانون الدستوري، كما أنه لا يمكن البدء في احتسابها قبل صدور الدستور. منذ ذلك التاريخ (7 فبراير/ شباط 2014)، أصبح يضاف إلى اسم المؤتمر مصطلح "المنتهية ولايته".

مئة يوم، ينتهي يوم 7 فبراير/ شباط 2014 لما زعم الحراك المناهض للمؤتمر الوطني العـــام أنـــه نهاية ولايته. وقد نجحت هذه القنوات، بهذه الحملة الممولة من الخارج، في تأليب الرأي العام ضد المؤتمر الوطني العام[1].

ومن الأمثلة الأخرى على صناعة الأزمات عبر الإعلام ما قام به اثنان من نواب تحالف القوى الوطنية[2]، حين ادَّعيا أن النفط الليبي يباع بدون عدادات[3]، وهي الكذبة التي اتخذها إبراهيم جضران[4] ذريعة؛ لإقفال الحقول والموانئ النفطية وتســبب في كارثة اقتصادية كبيرة حلّت بالبلاد خسرت بموجبها أزيد من100 مليار دولار[5].

ســأل الدكتــور، طارق متري[6]، رجلَ أعمال، مــن ذوي الميول الفيدرالية، عن موقف إبراهيم الجضران من تمرد عملية الكرامة التي يقودها الضابط المتقاعد، خليفة بلقاسم حفتر، فأكّد تأييده للتمرد، ناعتًا العلاقة بينه وبين حفتر بالتحالف التكتيكي[7]. وقــف إبراهيــم جضران مع حفتر ضد عملية فجر ليبيــا، ودبَّ الخلاف بينهما حينما تعــرض الهــلال النفطي لهجوم داعش، ورفــض حفتر وقتها تقديــم الدعم لحليفه،

(1) الشلوي، عبد الفتاح بورواق، أسرار تحت قبة البرلمان (دار ومكتبة الشعب، مصراتة، 2015)، الطبعة الأولى، ص 393.

(2) هما النائب، التواتي العيضة، والنائب، هاجر القايد، وقد رُفعت عنهما الحصانة لاحقًا بناء على طلب من النائب العام على خلفية اتهامهما لأعضاء بالمؤتمر الوطني العام، تابعين لكتلة العدالة والبناء، بـالعِمالة لقطر والحصول على مرتبات منها، خلال حديثهما في قناة ليبيا أولًا.

(3) "التواتي: تهريب/ بيع نفط ليبيا بعد تعطيل العدادات بمعرفه وزير النفط من حزب العداله والبناء الإخوان"، صباح الخير ليبيا، 27 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q41bQr

(4) إبراهيم الجضران منحدر من مدينة أجدابيا بالشرق الليبي هو آمر لكتيبة انضمت إلى حرس المنشآت النفطية بعد الثورة، وسبق أن شكّل حكومة برقة عام 2013 وعيَّن نفسه رئيسًا للمكتب السياسي لإقليم برقة، وأدت هذه الحكومة اليمين الدستوري أمامه، وحدّد هدفها – كما قال – باسترداد حقوق برقة، ووافق بعد ذلك على إعادة ضخّ النفط مقابل المال لكن برقة لم تحصل على تلك العائدات. انظر: "فتح موانئ النفط الليبية وسط انقسامات سياسية"، الجزيرة نت، 1 أغسطس/ آب 2016، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fsZE1f

(5) صباح الخير ليبيا، مرجع سابق. https: / /bit.ly /3q41bQr

(6) طارق متري هو الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا من عام 2012 وحتى 2014.

(7) متري، طارق، مسالك وعرة (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2015)، ص 286.

الجضران، فأعلن الأخير دعمه لحكومة الوفاق[1].

انقلاب 7/7: استيراد التجربة المصرية

أحدث الانقلاب في مصر حركة زلزالية في ليبيا، وحاولت قوى الثورة المضادة تقليد النموذج المصري حتى في تفاصيله الدقيقة، غير عابئة بالاختلافات الجوهرية بين البلدين، وكانت الفاتورة باهظة الثمن، دماء الألوف سُفكت، وعدد من المدن دُمِّرت، والمليارات من مقدَّرات الشعب أُهدرت.

في اليوم التالي لانقلاب السيسي، الخميس 4 يوليو/ تموز 2013، علَّق تحالف القوى الوطنية[2] مشاركته في المؤتمر الوطني العام[3] كخطوة أولى نحو انقلاب 7/ 7. ومن بين المبادرات السريعة التي تحركت لمواجهة الأزمة غرفة شكَّلها حزب العدالة والبناء[4] لمتابعة الأحداث المتسارعة في مكان بعيد عن مقراته بالعاصمة، طرابلس، مخافة أن يتم الهجوم عليها وهو ما حصل لاحقًا[5]. فكان من بين قرارات هذه الغرفة: ردُّ حزب العدالة والبناء، يوم الجمعة 5 يوليو/ تموز، على خطوة التحالف بإعلان تجميد نشاطه في المؤتمر الوطني العام وفي الحكومة ككيان سياسي، ومنح الحرية

(1) المشتاوي، محمد، "أحد مؤججي الصراع في ليبيا إبراهيم الجضران.. صديق حفتر وعدوه الجريح"، مصر العربية، 22 سبتمبر/ أيلول 2016، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nTdJYI

(2) تأسس تحالف القوى الوطنية، في فبراير/ شباط 2012، من عشرات الأحزاب السياسية الصغيرة والمنظمات والجمعيات المدنية غير الحكومية والشخصيات المستقلة، يقوده محمود جبريل، المسؤول الثاني السابق في المجلس الوطني الانتقالي الليبي.

(3) "تحالف القوى الوطنية يعلّق جزئيًا مشاركته في المؤتمر الوطني الليبي"، فرانس 24، 4 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /339BfbV

(4) أحد أهم الأحزاب الليبية التي تأسست بعد نجاح الثورة، مرجعيته إسلامية، يوصف الحزب بأنه حزب إسلامي مقرب من جماعة الإخوان المسلمين، لكن قادته يرفضون ذلك ويصرون على أنه حزب مدني مفتوح للجميع، ومنفصل إداريًا وتنظيميًا وماليًا عن الجماعة. انظر: "حزب العدالة والبناء"، الجزيرة نت، 10 فبراير/ شباط 2012، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /35Xgq5x

(5) "متظاهرون يخربون مقر حزب إسلامي في ليبيا"، دويتشه فيله، 27 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3o4N9MD

لنوابه في المؤتمر للعمل كمستقلين[1]. ومنذ تلك اللحظة بدأت معالم تقليد المشهد المصري تنتقل إلى ليبيا، وشبح انزلاق الصراع من صراع سياسي إلى صراع مسلح[2] يلوح في الأفق، وبالفعل كانت كلفة الصراع عالية، وأسهمت في تخلف البلاد عن بناء مؤسساتها، وتحقيق استقرارها.

لم تقتصر صناعة الأزمات على الدعاية الإعلامية، أو إغلاق الموانئ النفطية، بل امتدت إلى الاغتيالات السياسية التي تهدف إلى إثارة الفتنة، واستهداف بعض الشخصيات التي يمكن أن تُتّهم المجموعات الإسلامية باستهدافها[3].

كانت ردّة فعل الشارع المصري أسرع من خطط الثورة المضادة في ليبيا؛ ففي مصر خرجت أعداد كبيرة، يوم الجمعة 5 يوليو/ تموز، رافضة الانقلاب على الشرعية؛ مما ألقى الوهن على أتباع الثورة المضادة في ليبيا، مخافة أن يفشل انقلاب مصر، مما جعل مؤتمر القبائل[4] في مدينة الزنتان يولد ميتًا، يوم السبت 6 يوليو/ تموز 2013.

جاء يوم الأحد 7/ 7، موعد الانقلاب، وقد أصاب الوهن المتآمرين من شبح فشل الانقلاب في مصر، الذي كانت تخطط له نفس غرفة العمليات في الدول الإقليمية؛ فخرجت المظاهرات في طرابلس وبنغازي مؤيدة لشرعية المؤتمر الوطني العام، فأصيبت الثورة المضادة بأولى انتكاساتها، ولكن المؤامرة على الثورة لم تتوقف بفشل المحاولة الانقلابية الأولى.

---

(1) العرادي، عبد الرزاق، خمس شداد من أجل الحرية ولها، (ب. ن، بيروت، 2016)، ص 406.

(2) "إلى أين يتجه الوضع في ليبيا؟"، 5 أغسطس/ آب 2014، فرانس 24، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3m7i0aM

(3) من الأمثلة الشهيرة: اغتيال الناشط الحقوقي، المحامي عبدالسلام المسماري، الذي اشتهر بانتقاده للإخوان المسلمين. وقد أكد هذا الكلام الناطق الرسمي باسم حفتر سابقًا، محمد حجازي، الذي اتهم أجهزة مخابرات أجنبية بأنها تقف وراء اغتيال المسماري بغرض تأجيج الرأي العام. انظر: مقابلة حجازي على قناة ليبيا الأحرار: https: / /bit.ly /3pQr7yC

(4) مؤتمر القبائل انعقد في مدينة الزنتان، في 6 يوليو/ تموز 2013، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُطرح القبيلة فاعلًا سياسيًا وبديلًا عن الأحزاب السياسية: انظر: خيري، عمر، " الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا"، العربي الجديد، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020). https: / /bit.ly /2J4NyPK



الفَصْلُ الثَّانِي

تحول الصراع
الحرب بدل السياسة

الشعار المشبوه والحراك المختلط

لم يكن لليبيا عهد بالتنظيمات السياسية إبّان سنوات حكم القذافي، ولم يسمح عمر ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011، بإنضاج مؤسسات وتنظيمات سياسية قادرة على مواجهة تحديات المرحلة. ويمكن تلخيص الواقع السياسي في البلاد، بعد فترة قصيرة من الاحتكاك بين نخبها السياسية، ومطالب الجماهير واستحقاقات التغيير، في وجود سياسيين ليبيين، ولكن لا توجد مؤسسات سياسية، مع استثناءات قليلة لا تنفي أصل القاعدة، وهو ما يمكن التعبير عنه بصيغة أخرى بالقول: إن ليبيا تفتقد إلى العقل المركزي لفترة ما بعد الثورة. غني عن القول: إن وجود عقل سياسي مركزي يوجه السير العام لأية دولة أمر ضروري. والعقل المركزي المعنيُّ هنا ليس شخصًا أو جهة حزبية، أو غيرها، وإنما المقصود حالة توازن وتدافع بين مجموعة من مراكز القوى تحقق القاعدة القرآنية في التدافع "... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ"(1)، "... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ"(2).

لقد خلق هذا الفراغ حالة من القابلية للإثارة في أرجاء الوطن، وجعل كل صارخ مسموع الصوت، حتى ولو كان ما يقوله مجرد دعوى ضعيفة، وجعل الساحة السياسية المشتتة قابلة للارتباك في أية لحظة، وقابلة للاختراق من أي كان، وكل ذلك كان نتاجًا لضعف المؤسسات السياسية، والضخ الإعلامي الموجه.

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 251.

(2) القرآن الكريم، سورة الحج، آية 40.

فـي مثل هذه الظروف، راجت الدعوى التي تربـط نهاية مهام المؤتمر الوطني العام بتاريخ محدد هو السابع من فبراير/ شباط 2014، دون سند دستوري، كما سنبيِّن لاحقًا، وهي - بلا شك - دعوى وراءها إرادة سياسية، ترجمها توجه القنوات القريبة من حزب تحالف القوى الوطنية، وهي قنوات لا تُخفي نزعتها نحو استنساخ أساليب النظام القديم. وقد أسهمت في ترسيخ فكرة نهاية مهام المؤتمر بعد عام ونصف من استلامه السلطة.

وفي هذا السياق، وُلدت، كما سبق القول، حركات تدعو إلى إنهاء عمل المؤتمر الوطني، منها من دعا إلى تسليم السلطة لجهات منتخبة، في انتخابات مبكرة، ومنها ما نسـج على منوال التجربة المصرية في التنصيب الشكلي لرئيس المحكمة الدستورية، المستشـار عدلي منصور، بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب، محمد مرسـي، ودعا إلى تسـليم السـلطة للمجلس الأعلى للقضاء، كما رُفع شـعار "لا للتمديد"[1] وهو شعار يؤشِّر على تبني وجهة النظر السابقة، لأن الإشارة إلى التمديد تعني أن هناك من يسعى بعد نهاية مأموريته إلى تمديدها؛ وهذا نوع من التأسـيس يقفز على مقدمات النقاش. وقد بيَّن القانونيون تهافت هذه الدعوى، وعدم قيامها على أساس قانوني، استنادًا على ما هو موجود في الإعلان الدستوري. فالذين توصلوا إلى تحديد يوم 7 فبراير/ شباط كحدٍّ أقصى لولاية المؤتمر الوطني العام، فعلوا ذلك بتوجه سياسي وتعسف لا سند له. ففي الوقت الذي يرى فقهاء القانون الدسـتوري أن المدد المذكورة في الدسـاتير هي مدد تنظيمية[2]، فإنه لا يمكن بحال التوصل إلى أمد محدد لولاية المؤتمر الوطني العام إلا بعد إقرار دسـتور دائم لليبيا في اسـتفتاء عام، لأن مقتضى المادة (30) من الإعلان الدسـتوري، تذهب إلى أنه لا يمكن البدء في تحديد ولاية المؤتمر إلا بعد إقرار دستور دائم للبلاد؛ وفي هذا تنص على أنه "يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقًا للدستور خلال ثلاثين يومًا، وتُجرى الانتخابات العامة، خلال

(1) "لا للتمديد" بليبيا.. وجدل المراحل الانتقالية والرئاسة"، الجزيرة نت، 19 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nT6r7n

(2) الموسوي، سالم روضان، "مفهوم المدد في الدستور العراقي والآثار المترتبة عنها في ضوء قرارات المحكمة الاتحادية العليا"، موقع المحكمة الاتحادية العليا العراقية، 18 أغسطس/ آب 2018، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fvEC22

مئة وثمانين يومًا من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك..." [1]. أي إن ولاية المؤتمر طبقًا لهذه المادة لا يمكن احتسابها، بأي حال من الأحوال، إلا بعد تصويت الشعب الليبي بـ"نعم" على مشـروع الدسـتور، حينها، وبعد المدد التنظيمية، نستطيع القول: إن ولاية المؤتمر تنتهي في أجل أقصاه سـبعة أشـهر؛ بعد أن: يصدر المؤتمر قوانين الانتخابات العامة خلال ثلاثين يومًا، ويُجري الانتخابات في غضون مئة وثمانين يومًا (أي ستة أشهر) من صدور القوانين المنظمة لها، وفقًا للدستور الدائم.

كمـا أن المبعـوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا؛ الدكتور طارق متـري، أوضح فـي مذكرة أعدَّها فريق مـن الخبراء القانونيـين ووزَّعها متري على الحاضرين في اللقاء التشاوري الذي عقده بطرابلس، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، مع ممثلي الكتل والأحزاب في المؤتمر الوطني العام، جاء فيها أن "المهل المذكورة في نص الإعلان الدسـتوري ليسـت بالضرورة مهل إسقاط، بل هي مهل تنظيمية أو مهل حَضٍّ؛ إذا لا يشير النص إلى تبعات عدم احترام أيٍّ من المهل التفصيلية"[2].

وجاء في هذه الورقة أنه "من المتفق عليه في الفقه القانوني أن المدد التنظيمية الواردة بالدسـاتير تكون مددًا زمنية استرشـادية ما دام الدستور لم يرتِّب على انتهائها أية آثار محددة. وبناء عليه، فإنه يكون من الخطأ تفسير هذه المدد الزمنية بكونها مهل إسقاط يتعين على فواتها انتهاء عمل المؤتمر الوطني العام؛ ذلك أن عدم انتقال سلطة التشريع مباشرة إلى البرلمان القادم يُحدث فراغًا"[3].

وهـذا أيضًا مـا ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا العراقية، عندما نشـأ نزاع مشابه حول المدد الواردة في الدستور العراقي؛ فقالت المحكمة في منطوق حكمها: إن "التاريـخ المحـدد في تنفيذ المادة (140) من الدسـتور قد وُضع لأمور تنظيمية، لغرض حثِّ المعنيين والمكلفين بتنفيذها، وهم أعضاء السـلطة التنفيذية (الحكومة) على إنجازها. وإن هذا التاريخ لا يمس جوهر تلك المادة أو يعارض تحقيق هدفه". وذلك لأن عدم إنجاز المهمة الدسـتورية من قبل السـلطة التنفيذية لا يعني تعطيل أو

(1) الإعلان الدستوري الليبي، المادة (30) الفقرة السادسة، 3 أغسطس/ آب 2011، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fv7440

(2) متري، "مسالك وعرة"، ص 201.

(3) ورقة مقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، دكتور طارق متري، في اجتماعه بالقوى والفعاليات السياسية بطرابلس، بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

إلغاء النص الدستوري لأن تلك المدة هي للأمور التنظيمية ولا تمس جوهر المبدأ الدستوري[1].

ومن المفارقات أن جُلّ أعضاء المؤتمر الوطني العام، الذين انحازوا إلى دعوة "لا للتمديد" وانتهاء مدة المؤتمر الوطني العام، وأغلبهم من أعضاء تحالف القوى الوطنية، قد استمروا، بعد التاريخ "المزعوم" لانتهاء ولاية المؤتمر، في التمتع بالعضوية، وما توفره من مرتبات ومزايا، ولم يستقيلوا كما فعلت القِلّة. وبذلك تعطل المؤتمر وتسببوا في عجزه عن استئناف جلساته، لعدم بلوغ النصاب القانوني، فلا هم استقالوا من عضوية المؤتمر بشكل رسمي، وبالتالي تتم معالجة تلك الاستقالة وفقًا للائحة، ولا هم حضروا جلساته[2].

وليس مهمًا أن نحسم هنا، هل كان حراك "9 نوفمبر"[3] و"لا للتمديد" محقًا أم مبطلًا في أصل التحرك، كما لا يمكن توجيه اللوم إلى مواطن عبَّر عن وجهة نظره بشكل سلمي، وهو ما دافع به بعض قادة الحراك لاحقًا عن موقفهم ذلك[4]، ولكن من المهم، بعد هذا العرض السياسي والقانوني، الإشارة إلى أربع ملاحظات:

الأولى: أن اشتراك الحراك في رفع شعار "لا للتمديد" يجعله ينطلق من أساس غير قانوني، ويتذرع بدعوى ردَّ عليها القانونيون في حينها، وبالتالي فقد استوى من لا يقرُّ بشرعية المؤتمر الوطني، ومن يطالب بانتخابات سابقة لأوانها، كحل للأزمة السياسية المستحكمة، من حيث أرادوا أم لم يريدوا.

الثانية: أن الحراك كان مخترقًا من جهات تسعى للتأزيم، وتضع نصب أعينها هدفًا أكبر من مجرد إسقاط المؤتمر الوطني؛ قد يصل إلى وأد التجربة الديمقراطية في البلاد بأسرها، بغضِّ النظر عن إن كانوا يرون المآلات الواضحة لأفعالهم أم لا.

الثالثة: أن الحراك أسهم في مفاقمة الأزمة السياسية، وتحقيق أهداف الداعين إلى تغيير المسار السياسي لصالح انقلاب عسكري، أو إقامة حكم عسكري مغلّفٍ بغشاء مدني شفيف.

---

(1) الموسوي، مرجع سابق. https: / /bit.ly /3fvEC22

(2) الشلوي، أسرار تحت قبة البرلمان، ص 394.

(3) "حراك 9 نوفمبر" هو حراك شبابي، تم تأسيسه في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، يعترف بالمؤتمر كجسم شرعي، وكان ضد فكرة أن المؤتمر تنتهي مأموريته يوم 7 فبراير/ شباط، لكنه يطالب المؤتمر الوطني العام بضرورة إجراء انتخابات مبكرة. انظر شهادة هشام الوندي في الملحق رقم (2).

(4) انظر: شهادة رئيس حراك "9 نوفمبر"، هشام الوندي، في الملحق رقم (2).

الرابعـة: أن الضغـط كان على أعضاء المؤتمر الوطني العـام كبيرًا جدًّا، وتُرك المؤتمـر يواجـه مصيره لوحده وخاصة من قِبل الثوار؛ حيث اسـتقال بعضهم بحجة انتهاء مدة عمل المؤتمر[1]، وبعضهم ضغط في اتجاه الاسـتجابة خاصة بعد المشكلة التي تعرض لها رئيس المؤتمر، نوري بوسهمين[2][3].

أثناء الإعداد لهذا البحث، وَجَّهتُ رسائل إلى عدة شخصيات شاركت في صناعة الأحداث حينها، ومن بين تلك الشـخصيات رئيس حراك "9 نوفمبر"، هشام الوندي، وقد سألتُه بشكل مباشر: هل حراك "لا للتمديد" حراك مستقل أم إنه حراك مشبوه أم هو حراك تم اختراقه وتجييره؟

وقد أجاب مشكورًا إجابة مطولة[4]، وملخص الإجابة فيما يتعلق بهذا الموضوع أن حراك "9 نوفمبر" تأسس في طرابلس أكتوبر/ تشرين الأول 2013، وكانت له فروع في بنغازي ومصراتة والزاوية وغريان وسبها، ورفع شعار: "لا للتمديد، نعم للتجديد"، مرجحًا أن يكون حراك "لا للتمديد" استمد شعاره من شعار حراك "9 نوفمبر" معطيًا إياه مضمونًا جديدًا دون أن يكون هناك أي رابط تنظيمي بين الحراكين. وأهم النقاط في إجابة الأستاذ الوندي:

إن حراك "9 نوفمبر" لا علاقة له بحراك "لا للتمديد".

حراك "9 نوفمبر" حراك سياسـي يقر بشـرعية المؤتمر الوطني العام، كمؤسسة تشريعية في ليبيا. وقد زارت قيادة الحراك المؤتمر وأبلغت أعضاءه بهذه القناعة.

ينطلق الحراك من قناعة أن المؤتمر الوطني وصل إلى حالة "الانسداد التشريعي" ولم يعد قادرًا على الإنتاجية، وأن الحكومة بقيادة علي زيدان هي الأخرى عاجزة عن الفعل.

أن الدعـوة إلـى انتخابات مبكرة حل قانوني ودسـتوري متبـع في كل الدول الديمقراطية، ولا يتضمن طعنًا في شرعية السلطة القائمة.

---

(1) على رأسهم صلاح بادي، انظر: "صلاح بادي يقدم استقالته من المؤتمر الوطني"، ليبيا المستقبل، 15 يناير/ كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /360iPwo

(2) نوري بوسهمين هو سياسي ليبي تولى رئاسة المؤتمر الوطني العام خلال الفترة بين 24 يونيو/ حزيران 2013 و7 فبراير/ شباط 2014.

(3) استقى المؤلف هذه المعلومة من مراسلة خاصة مع عضو المؤتمر الوطني العام، منصور الحصادي. انظر ملحق رقم (5).

(4) للاطلاع على شهادة الوندي كاملة؛ انظر الملحق رقم (2).

ما دعا إليه الحراك من مظاهرات، أو شارك فيه كان بترخيص من وزارة الداخلية.

أدان الحراك ورئيسه إعلان خليفة حفتر الانقلاب على السلطة، في 14 فبراير/ شباط 2014، (الانقلاب المتلفز الذي ستأتي الإشارة إليه لاحقًا في سياق هذا الكتاب).

أدان الحراك ورئيسه مهلة كتيبة الصواعق ولواء القعقاع للمؤتمر لتسليم السلطة (مهلة خمس ساعات).

الاستجابة المزدوجة

استجاب المؤتمر الوطني للحراك استجابة مزدوجة؛ فقد تمسك بشرعيته القانونية ورفض المساومة عليها، رغم دفع أعضائه ثمنًا من سكينتهم الاجتماعية، وأمنهم الشخصي، وتعرضوا لاستهداف جسدي ومعنوي كبير[1]، وقام في الوقت ذاته بتشكيل لجنة خارطة الطريق، فتحت باب التواصل معها، وطالبت أعضاء المؤتمر بتقديم مقترحاتهم وآرائهم تجاه دعوى انتهاء مدة المؤتمر.

وبالفعل، استلمت اللجنة عشرات المقترحات والمبادرات وخلصت اللجنة إلى خارطتي طريق (أ ، ب)، ترسمان الطريق نحو تسليم المؤتمر في نهاية المطاف السلطة إلى جسم منتخب، ولكنهما لم ينجحا في تخفيف حدة المطالبة برحيل المؤتمر مما وضع المؤتمر مجبرًا أمام خيار الانتخابات المبكرة[2].

وكانت قد صدرت دعوات عدّة لإجراء انتخابات مبكرة، وكان من بين هذه الدعوات دعوة حزب العدالة والبناء التي تحدث عنها رئيسه، محمد حسن صوان، قائلًا: "دعونا إلى انتخابات مبكرة وكان نوري بوسهمين، رئيس المؤتمر الوطني العام، متحمسًا لهذه الفكرة أيضًا... اشترطوا علينا ألا تشارك الأحزاب في هذه الانتخابات، وقبلنا بهذا الشرط، واعتبرناه تنازلًا لصالح الاستقرار ولصالح الوطن، ومن أجل

---

(1) مثال ذلك خطف عدد من النواب: رئيس المؤتمر، نوري بوسهمين، والدكتور سليمان زوبي، والدكتور فتحي العربي، والنائب أكرم جنين، والنائب أبوبكر مدور، والنائب مسعود عبيد، والنائب جمعة الشاوش، والنائب الطاهر المكني، وكذلك النائب صالح جعودة. كما تم اقتحام مقرات المؤتمر الوطني العام 304 مرات ما بين 2012 إلى نهاية صيف 2014، أي بمعدل ثلاثة اقتحامات أسبوعيًا. والغريب في الأمر أنه بعد انتصار عملية فجر ليبيا لم يتعرض المؤتمر الوطني العام منذ ذلك حتى تاريخ حلّه، في أبريل/ نيسان 2016، لأي اقتحام. انظر: الشلوي، أسرار تحت قبة البرلمان، ص 375-376، وص 560-562، و: كعوان، نزار أحمد، "التجربة السياسية في ليبيا بعد الثورة 2012-2016"، (مخطوط كتاب).

(2) الشلوي، أسرار تحت قبة البرلمان، ص 396.

تفويـت الفرصـة على إدخال ليبيا في فوضى. ونحن نعتبر هـذا التنازل نقطة إيجابية تُسـجَّل في تاريخ حزبنا، وكنَّا نعتقد أن هناك شـركاء عقلاء. وتم إجراء الانتخابات بـدون أحـزاب على وقع قصف حفتر لبنغازي، وطلبوا منه توقيفَ القصف مدة ثلاثة أيام حتى يتمكن الناس في بنغازي من الإدلاء بأصواتها"[1].

ومع تمسك المؤتمر بشرعيته ومحاولته البحث عن حل للأزمة، قرر التفاعل مع مطلـب الانتخابـات العاجلة، وبما أن الأرضية لم تكن مهيأة قانونيًا للتغيير في أجندة عمل المؤتمر كما أقرَّها الإعلان الدستوري، فقد كان لزامًا تعديل الإعلان الدستوري. ولهذا الغرض، شكَّل المؤتمر لجنة عُرفت بلجنة فبراير، نسبة إلى تاريخ تقديم التعديل الذي على أساسه جرت انتخابات مجلس النواب.

قدمـت لجنة فبراير مقترحها، وأجازه المؤتمر الوطني العام يوم 11 مارس/ آذار 2014، ليكون بذلك التعديل الدسـتوري السابع. واقترح المشروع، الذي جاء في 57 مادة، انتخاب رئيس جمهورية عبر انتخابات مباشـرة من الشـعب، وبرلمان من 200 عضو.

لكن انتخاب رئيس الجمهورية واجه اعتراضات داخل المؤتمر، فتقرر أن يُرحَّل الحسم في طبيعة انتخاب الرئيس إلى البرلمان[2]. وفَتَحَت الطريقة التي أُقِرَّ بها التعديل السابع، بابًا للطعن الدستوري على التعديل، سنتعرض له في حينه.

بهـذا التعديل، أصبح مقتـرح فبراير جزءًا من الإعلان الدسـتوري، وهو يمثل المرحلـة الانتقاليـة الثالثة في ليبيا. ولتنفيذ هذا المقترح، أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 10 بشـأن انتخابات مجلس النواب بتاريخ 30 مارس/ آذار 2014، وحدَّد يوم 25 يونيو/ حزيران 2014 موعدًا لإجراء هذه الانتخابات، وهو ما وقع بالفعل في صيف 2014[3].

---

(1) شهادة رئيس حزب العدالة والبناء، محمد حسن صوان، انظر ملحق رقم (6).

(2) نصَّت الفقرة 11 من المقترح على أنه "يُعمل بمقـترح فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر أو غير مباشر خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يومًا من عقد أول جلسة له". راجع: العرادي، عبد الرزاق، خمس شداد من أجل الحرية ولها، ص 407.

(3) العرادي، المرجع السابق، ص 408.

اغتيالات بنغازي

إذا كان الحراك في العاصمة، طرابلس، قد اتخذ طابعًا سلميًا في الغالب، فإن عاصمة الثورة، مدينة بنغازي، دخلت مبكرًا في سياق عنيف كان عنوانه الأبرز الاغتيالات. فمنذ التظاهرة المعروفة بـ"جمعة إنقاذ بنغازي"، في 21 سبتمبر/ أيلول 2012، بدأ مسلسل الاغتيالات والاختطافات يفتك بالمدينة، وبلغ ذروته بعد ما عُرف بحادثة كتيبة "درع 17فبراير" حين هاجم متظاهرون، بينهم مسلحون، مقرَّ الكتيبة وتبادل بعضهم إطلاق النار مع العناصر المسلحة الموجودة داخل المقر[1]. هذه الاغتيالات أسفرت عن سقوط ضباط وقضاة ومحامين وصحفيين وأئمة مساجد، وكان من أشهر الذين تعرضوا للاغتيال: المحامي والناشط الحقوقي، عبدالسلام المسماري[2]، والمحامية والحقوقية، سلوى بوقعيقيص، والصحفي، مفتاح بوزيد[3].. ورغم أنه قد اتُّهمت جماعات متطرفة بالمسؤولية عن هذه الاغتيالات؛ فإنه لم يكن خافيًا أن يدًا محترفة أخرى تقف وراء بعض هذه الاغتيالات وتنتقي ضحاياها بدقة[4]، وأن تأزيم الأوضاع وخلق مبررات حرب أهلية واحد من أوضح أهدافها، وقد اتَّهم النقيبُ، فرج قعيم[5]، الضابطَ المتقاعدَ، خليفة حفتر، ورئيس أركانه، عبد الرزاق الناظوري؛ بتشكيل خلية اغتيالات، قبض قعيم على بعض عناصرها[6].

---

(1) أنشئت قوة درع ليبيا التابعة إلى رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي بموجب قرار صادر في 19 يونيو/ حزيران 2012 من مصطفى عبدالجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39d9hAe

(2) مداخلة أخت المحامي، عبد السلام المسماري، التي تتهم فيها أتباع الكرامة بالوقوف وراء اغتيال شقيقها. انظر: "شقيقة المحامي عبدالسلام المسماري تتهم قياديين في الكرامة بالمساهمة في اغتياله صيف 2013"، ليبيا أوبزرفر، 3 أغسطس/ آب 2020، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3kV0Jju

(3) حجازي يكشف عمن يقف وراء اغتيال المسماري وبوقعيقيص وبوزيد. انظر: "الشاهد مع القيادي المنشق عن تمرد عملية الكرامة، الرائد محمد حجازي-الحلقة 3"، قناة ليبيا الأحرار، 4 يوليو/ تموز 2019، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pQr7yC

(4) انظر شهادة المهندس مصطفى الساقزلي آمر كتيبة 17 فبراير إبان الثورة، ملحق رقم (8).

(5) النقيب فرج قعيم هو رئيس جهاز قوة المهام الخاصة ومكافحة الإرهاب بعملية الكرامة، إلتحق بحكومة الوفاق الوطني وتعرض لعملية اغتيال ثم للاعتقال، قبل أن يعود إلى صفوف عملية الكرامة، انظر: عبد الحميد، سراج الدين، "فرج قعيم.. ما الذي يخشاه حفتر من النقيب الشاب في ليبيا؟"، عربي21، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https: / /bit.ly /2KBRFDL

(6) "الوثائقي – بنغازي ... إغتيال المآذن"، قناة الرائد الفضائية، 17 سبتمبر/ أيلول 2016،

تكرار محاولة الانقلاب

سبق وأن أشرنا إلى أن حفتر حاول مبكرًا (صيف 2012) تنظيم انقلاب عسكري بالتعاون مع بعض القيادات الاجتماعية والعسكرية المنتمية إلى مدينة ترهونة، وأن هذه المحاولة أجهضت، وغادر بعدها إلى الولايات المتحدة مقيمًا بها لبعض الوقت. ثم مع بداية العام (2013)، عاد حفتر إلى ليبيا، وبدأ نشاطه السياسي والعسكري، واستمر في الحصول على العتاد والملابس من وزارة الدفاع باسم كتيبته المسجلة رسميًا ضمن كتائب الثوار، تحت اسم "الجيش الوطني الليبي". في ذات السياق، كانت قرون الثورة المضادة قد طلعت في العالم العربي، وقد بدأ الضخ الإعلامي المموّل من الخارج يغزو ليبيا. ووجد النشاط المناهض للاستقرار في ليبيا منابر إعلامية؛ إذ كانت هذه القنوات تلتقط وتضخّم أي حدث وإن كان صغيرًا يمكن استخدامه في تشويه الثورة، وإلصاق تهم الإرهاب بالثوار. وبالتوازي مع ذلك، فقد أجرى حفتر اتصالات مع بعض القبائل والأعيان في الشرق والجنوب والغرب، وتواصل مجددًا مع ترهونة للحصول على دعم لمخططاته الرامية إلى ضرب الثوار وإسقاط المؤتمر الوطني العام[1]. ثم جاءت المحاولة الثانية، في مايو/ أيار 2013، حينما حاصرت بعض الكتائب المسلحة وزارتي العدل والخارجية، بهدف الضغط على المؤتمر الوطني العام لإقرار قانون العزل السياسي وتطهير مؤسسات الدولة من أتباع النظام السابق[2]، وكان بعض هذه الكتائب بقيادة صلاح بادي، وهو عقيد سابق في الجيش الليبي، وعضو بالمؤتمر الوطني العام، وأحد قادة الثوار المعروفين من مدينة مصراتة؛ حيث اتصل به خليفة حفتر أثناء هذا الحراك المسلح، مبديًا استعداده للانضمام إليه للسيطرة على العاصمة، إلا أن بادي بيّن له أن هدف الحراك هو الضغط على المؤتمر لتبني قانون العزل السياسي، وليس بغرض إسقاط المؤتمر الوطني العام[3].

مع منتصف العام 2013، كان النموذج الذي يسعى حفتر للنسج على منواله قد

(تاريخ الدخول: 17 سبتمبر 2020): https: / /bit.ly /3nQ8adE

(1) "مصادر لـ "عربي21": حفتر يعد للانقلاب على الثورة"، عربي21، 27 ديسمبر/ كانون الأول 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nQjerd

(2) "مسلحون يقتحمون وزارة العدل بليبيا"، الجزيرة نت، 30 أبريل/ نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q0HsRE

(3) انظر شهادة الدكتور صالح المخزوم، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني، ملحق رقم (3).

اكتمل بإسـقاط الرئيس المنتخب في مصر المجاورة، واسـتيلاء ضباط الجيش على السـلطة، في ظل دعاية إعلامية قابلة للإسـقاط على أي نشاط للتيار الإسلامي، الذي جعلته الثورة المضادة أهم أعدائها. كانت النكتة السـاخرة من الإسـلاميين تنتشر ليلًا في القنوات المصرية، وفي الصباح تتغذى بها صفحات التواصل الاجتماعي المناهضة للثورة في ليبيا.

أعاد حفتر، أواخر 2013، التواصل مع عدد من السياسيين منهم الدكتور عاشور الشـامس، الكاتب والقيادي السـابق في الجبهة الوطنية للإنقاذ، والدكتور عبدالمجيد بيـوك، القيـادي بالجبهة، وأبلغهم بـأن المؤتمر الوطني العام قد انتهى وأنه سـيقوم بالسـيطرة على مقاليد الحكم بالقوة[1]، كما أن حفتر أبلغ الشـيء ذاته للدكتور علي محريق، وزير الكهرباء في حكومة علي زيدان، وخيَّره بين الاستقالة من الحكومة أو الانضمام إليه[2].

تقاعد أم صناعة تمرد؟

في هذه الأثناء، وبينما كان حفتر يتحرك على الأرض، وكانت ليبيا محل تركيز من غرف عمليات الثورة المضادة، التي تحاول استكمال التجربة المصرية بإنهاء حالة الاستثناء في البلد الجار غرب مصر، طالبت حكومة علي زيدان المؤتمر الوطني العام، باعتباره القائد الأعلى للجيش الليبي، باسـتبعاد 1400 ضابط من الخدمة؛ 400 منهم بتهمة القتال في صفوف القذافي، وألف بغرض الإحالة إلى التقاعد الإجباري. كانت الحجة التي قدمتها الحكومة، ممثلة في رئيسـها، علي زيدان، ووزير الدفاع، عبد الله الثني، أن هناك اختلالًا في توازن هرم الجيش (عدد كبير من الضباط مقابل عدد قليل من الجنود) بسـبب سياسات النظام السابق الذي أوقف التجنيد في القوات المسلحة واستبدل بها كتائب أمنية لأسباب سبقت الإشارة إلى بعضها.

كان رئيـس المؤتمـر واضحًا فـي رفضه للقرار، بحجة أن الاسـتغناء عن هذا العدد من الضباط ذوي الخبرة والتجربة، والبلاد بصدد إعادة تأسـيس الجيش يناقض المصلحـة العليا. تكـررت محاولات رئيس الحكومة ووزيـر دفاعه، وكان من بينها

(1) "عاشور الشامس: هذه قصتي مع خليفة حفتر"، قناة الحوار، 2 مايو/ أيار 2019، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3m2oJTg

(2) انظر شهادة نزار أحمد كعوان، ملحق رقم (4).

اجتمـاع حضـره كل من رئيس الحكومة المؤقتة، علي زيدان، ووزير الدفاع، عبد الله الثني، ورئيس المؤتمر الوطني العام، نوري بوسهمين، ونائبه الثاني، صالح المخزوم، كما حضر اللقاء الضابط محمد درز، مدير مكتب القائد الأعلى للجيش. وكان زيدان والثني يحملان القرار جاهزًا للتوقيع، وبه قائمة الضباط المراد استبعادهم، ومن بينهم خليفة حفتر نفسه[1].

وبالفعل، قبل رئيس المؤتمر، نوري بوسهمين، تحت إلحاح زيدان والثني بإصدار قرار بإنهاء الخدمة العسكرية للـ400 ضابط للتقاعد، وقرار بإحالة ألف ضابط للتقاعد الإجباري، بتاريخ 1 سبتمبر/ أيلول 2013[2].

من الصعب التأكد من تفسير دقيق لهذه الواقعة إلا أن بعض الأحداث التي تلتها لا يمكن أن تمر دون التوقف عندها. فقد التحق جُلُّ الضباط الذين استُبعدوا بالقرارين بتمرد عملية الكرامة في وقت لاحق بعد إعلانها[3]، وقد شارك كثير منهم في اجتماع سنعرض له لاحقًا، كما أن وزير الدفاع، الذي أصرَّ على إصدار القرار حينها، التحق بتمـرد عمليـة الكرامة مبكرًا، وما زال إلى اليوم يـرأس الحكومة التي تتبع حفتر في الشـرق الليبي[4]. كما أظهر زيدان معارضة لتمرد حفتر وأمر بالقبض عليه، قبل أيام من التصويت على عزله من رئاسـة الحكومة في مارس/ آذار 2014، ثم أعلن تأييده له، في يونيو/ حزيران من نفس العام، من وسط مدينة البيضاء بعد مغادرته العاصمة، طرابلس[5].

فهل كانت مخاوف الرئيس، بوسـهمين، في محلها؟ وهل كانت أبعد من مجرد الحاجة لتجربة الضباط؟ وهل كان علي زيدان والثني يتصرفان بمنطق إداري محض،

---

(1) نص شهادة النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام، الدكتور صالح المخزوم، انظر ملحق رقم (3).

(2) "الجيش الليبي يقرر تجريد 400 ضابط من رتبهم وإحالة 1000 إلى التقاعد"، صحيفة رأي اليوم، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2JbqCOH

(3) انظر شهادة المخزوم، ملحق رقم (3).

(4) "رئيس وزراء ليبيا المؤقت يؤيد حركة الكرامة"، صحيفة الخبر، 24 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/33dr8mN

(5) "علي زيدان يعود إلى ليبيا ويعلن تأييده لحفتر"، دويتشه فيله، 18 يونيو/ حزيران 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fv87AZ

أم كانا جزءًا من مؤامرة (بوعي أو بدون وعي) تستهدف إغضاب أكبر عدد من الضباط لاستمالتهم في أي تمرد عسكري لاحق؟ ولا يمكن أن تغيب عن الأذهان هنا مظاهرات ضباط الشرطة الملتحين في مصر أيام الإعداد للانقلاب على مرسي[1]، وهي المظاهرات التي اختفت بشكل نهائي بعد الانقلاب!!

اجتماع قاعة الشهداء استعدادًا للانقلاب المتلفز

في ساعات الصباح الأولى يوم 11 فبراير/ شباط 2014، تداعى عشرات الضباط إلى قاعة الشهداء (قاعة الشعب سابقًا) وسط العاصمة طرابلس، وجرى الاجتماع بحضور اللواء المتقاعد، خليفة حفتر. كانت القاعة تحت حماية لواء القعقاع وكتيبتي الصواعق والمدني. بعد هذا الاجتماع، صرَّح الناطق باسم رئاسة الأركان، العقيد علي الشيخي بأن رئاسة الأركان "حوَّلت إلى المدعي العام العسكري مذكرة، بشأن إحالة عدد من الضباط التابعين للمؤسسة العسكرية النظامية للتحقيق، بعد أن صدرت منهم مواقف سياسية مخالفة للقوانين المنظِّمة للمؤسسات العسكرية، وأنها حددت عددًا ممَّن يشملهم هذا الإجراء"، كما أعلن وزير الدفاع، عبد الله الثني، أنه تم إجهاض الاجتماع المذكور[2].

الانقلاب المتلفز وخطاب الساعات الخمس

أما محاولة حفتر الثالثة، فجاءت بعد ثلاثة أيام من انفضاض اجتماع قاعة الشهداء، حين صبَّحت قناة العربية السعودية، التي تُبث من دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مشاهديها ببيان مسجَّل تلاه خليفة حفتر. ظهر حفتر واقفًا بزي عسكري وهو يقرأ البيان من جهاز تلقين.

قدَّم حفتر تشخيصه للأوضاع في ليبيا، وتحدث عن حكم الأسرة، وقال: إن الجيش تحرك لا ليحكم، وتحدث عن الفشل التنموي والتدخل الخارجي في الشأن الليبي، وقدم نفسه باعتباره قائدًا عامًّا للجيش.

---

(1) "الضباط الملتحون بمصر يشكون الخذلان"، الجزيرة نت، 20 مارس/ آذار 2013، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3m3EBop

(2) "ضباط بالجيش الليبي ينفون شائعة الانقلاب"، بوابة الوسط، 13 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fqZMyk

وفي محاكاة شبه دقيقة لما أعلنه عبد الفتاح السيسي في مصر قبل أشهر، تحدث حفتر عن تفاصيل خارطة الطريق: تأسيس هيئة رئاسية يترأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتكليف شخصية لرئاسة الحكومة، وتأسيس مجلس الدفاع الوطني ليكون هو رئيسه، وتجميد عمل المؤتمر الوطني العام، والحكومة المؤقتة، ووقف العمل بالإعلان الدستوري[1].

إصدار مذكرة للقبض على حفتر

بعد هذا الانقلاب المتلفز على قناة العربية سارع رئيس الحكومة المؤقتة، علي زيدان، في نفس اليوم، 14 فبراير/ شباط 2014، إلى عقد مؤتمر صحفي، رفض فيه ما أعلنه خليفة حفتر من تجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة والإعلان الدستوري. وبيَّن زيدان أن حفتر أُحيل إلى التقاعد، وأنه لم يعد ينتمي للمؤسسة العسكرية، وقال: إن الحكومة ستتخذ ضده الإجراءات المناسبة، باعتباره ارتكب جرمًا ضد مؤسسات الدولة التي اختارها الشعب، وأضاف زيدان أن ما قام به حفتر عبر قناة العربية يثير السخرية، مؤكدًا على أن المؤتمر الوطني يمارس مهامه بصفة طبيعية، وكذلك الحكومة المؤقتة، وأن الأمور تحت السيطرة[2].

وأصدر رئيس أركان الجيش الليبي، اللواء عبد السلام جاد الله العبيدي، مذكرة قبض على "حفتر"، متعهدًا بتطبيق كافة القوانين العسكرية على منتسبي الجيش الذين "أقحموا أنفسهم في التجاذبات السياسية الحاصلة في البلاد"[3].

لم يكن انقلاب حفتر المتلفز يمتلك أي مقومات للنجاح، فهو لم يكن نتاج خطة مدروسة تعتمد على قوة حقيقية على الأرض، وإنما كان مجرد عملية إعلامية تراهن على هشاشة الوضع القائم، وتحاول الاستفادة مما تحسبه فراغًا عسكريًا في العاصمة، طرابلس، والدليل على ذلك أن لواء القعقاع وكتيبتي الصواعق والمدني

---

(1) "إعلان الانقلاب العسكري بقيادة خليفة حفتر في ليبيا"، الرصيفة الإخبارية، 14 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /339fuco

(2) "زيدان ينفي وقوع انقلاب عسكري بليبيا"، الجزيرة نت، 14 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2Hwj4FT

(3) "حفتر يعلن الانقلاب عبر "العربية" والجيش الليبي ينفي"، عربي21، 14 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UTwsaa

لم تشترك في هذا الانقلاب فعليًا، وقد كانت تسيطر على مراكز حيوية في العاصمة، طرابلس. وهناك اعتقاد سائد بأن الطريقة التي أخرج بها حفتر خطابه المتلفز هي التي حالت دون التحاق الكتائب المذكورة به؛ إذ كان قادتها يعتقدون أنهم شركاء في قرار الانقلاب، فلما اختار حفتر الظهور بمظهر القائد أحجمت عن التحرك لصالحه وتركت الخطاب يواجه مصيره.

وهناك من اعتقد أن حفتر كان يراهن على خروج الشارع تأييدًا لما أعلنه، ولكنَّ نصَّ الخطاب لم يتضمن دعوة للنزول للتظاهر، أو تعويلًا على الشارع، وإن كان استخدم العبارات المعهودة في التنويه بالشعب، وشعارات الحرص على مصالحه.

الهجوم على المؤتمر الوطني العام

أصدر لواء القعقاع وكتيبتا الصواعق والمدني، في 18 فبراير/ شباط 2014، بعد أربعة أيام من بيان انقلاب حفتر المتلفز، بيانًا اشتُهر ببيان "الخمس ساعات"[1]، أنذرت فيه المؤتمر العام بتسليم السلطة خلال خمس ساعات[2]، وقد أوصت لجان الدفاع والداخلية والأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام إثر هذا البيان بحلٍّ لواء القعقاع (حرس حدود) وكتيبة الصواعق.

كما أدان وزير الدفاع الأسبق، اللواء أسامة الجويلي، في لقاء مع قناة ليبيا لكل الأحرار "أي خروج لوحدات عسكرية مسلحة بدون إذن من وزير الدفاع"، ووصف هذا العمل بأنه "عمل خاطئ، مخالف للقانون، وعمل عشوائي"[3]. وقد حيَّا عضو المؤتمر الوطني العام، محمد عبد الله، "موقف أسامة الجويلي و"عقلاء الزنتان" على موقفهم الحكيم من بيان القعقاع والصواعق"[4]، وفي وقت لاحق، قامت عناصر

(1) "كتيبتا "القعقاع" و"الصواعق": الدخول على خط المواجهة مع المؤتمر الوطني الليبي"، بوابة إفريقيا الأخبارية، 18 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2HBNmas

(2) في مقال سابق، اختلط عليَّ الأمر بين هجوم 18 فبراير/ شباط 2014، على المؤتمر الوطني العام، على إثر انقلاب حفتر المتلفز والهجوم الذي شنته نفس الكتائب في 18 مايو/ أيار من نفس العام على المؤتمر الوطني العام إثر إعلان حفتر انقلاب الكرامة، لذا، وجب التنبيه.

(3) "مداخلة أسامة الجويلي واستعراض لقوات القعقاع والصواعق بمدينة طرابلس"، قناة ليبيا لكل الأحرار، 18 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2KFEYId

(4) "المؤتمر الوطني يرفض بيان القعقاع والصواعق ويعتبره انقلابًا"، بوابة الوسط، 18 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/361rRZU

من هذه الكتائب بمحاصرة بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام داخل مقر المؤتمر وأطلقت عليهم النار، وأكد الناطق باسم المؤتمر الوطني، عمر حميدان، أن "هناك أعضاء تعرضوا لاعتداء" بالضرب، وأطلقت النار على بعضهم[1].

وقد أشرنا سابقًا إلى أن لواء "القعقاع" وكتيبتي "الصواعق" و"المدني"، وهي تشكيلات عسكرية محسوبة على قيادات من مدينة الزنتان، قد استوعبت في صفوفها عددًا من عناصر "اللواء 32 معزز" التابع سابقًا لخميس بن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة "محمد المقريف" التي كانت مكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، وكان يقودها اللواء البراني أشكال، وكان المتحدث الرسمي باسم المجلس البلدي للزنتان، محمد حتيوش، قد أقرَّ بوجود هذه العناصر في لواء القعقاع وكتيبة الصواعق في لقاء له مع قناة العاصمة[2].

كما أكد بيان أصدرته رئاسة الأركان[3]، نفس التهم الموجهة إلى الكتائب المذكورة. وهذه الكتائب هي التي انطلقت عملية فجر ليبيا ضدها، وخاضت معها معارك في العاصمة، طرابلس، في يوليو/ تموز 2014، ثم انسحبت بكامل عتادها من طرابلس[4].

في بداية شهر مارس/ آذار 2014، خرج حفتر من جديد على قناة ليبيا الأحرار، وهدد باعتقال رئيس الحكومة المؤقتة، علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني العام، نوري أبوسهمين، في حال عدم استجابتهما للمطالبة برحيل المؤتمر والحكومة، مدعيًا

---

(1) أصيب جرَّاء هذا الاقتحام للمؤتمر الوطني العام؛ النائب أحمد البوني بجروح خطيرة فقد على إثرها الوعي، كما أصيب النائب عبدالرحمن السويحلي بجروح متوسطة ونُقلا إلى المستشفى، كما أصيب النائب نزار كعوان بجروح خفيفة، وكانوا في سيارة واحدة، وكذلك تعرض للضرب من قبل المقتحمين كل من النواب: عبد الفتاح الشلوي، ومسعود عبد السلام الطاهر، والعجيلي محمد بوسديل، ومحمد عماري زايد. انظر: "اقتحام المؤتمر الوطني العام وإصابة عدد من أعضائه"، ليبيا المستقبل، 2 مارس/ آذار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/377D7Dc

(2) "الناطق باسم المجلس البلدي للزنتان، محمد احتيوش، في لقاء علي قناة العاصمة"، أصداء ليبية، 14 أغسطس/ آب 2014، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nN70iU

(3) "رئيس ركان الجيش الليبي، عبد السلام جاد الله العبيدي، يعلن أن كتيبة القعقاع هي كتائب الطاغية القذافي"، فور ليبيا فريدوم، 26 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/33e8Dyj

(4) "ليبيا: الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 19 يناير/ كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3pVIHRZ

أن القـوات البريـة والبحرية والجوية في الجيـش الليبي تحت إمرته، وطالب عناصر الجيش والشرطة، بالعصيان المدني حتى رحيل المؤتمر والحكومة[1]. وفي 29 أبريل/ نيسـان 2014، هاجمت عناصر تابعة لحفتر جلسـة المؤتمر المنعقدة لانتخاب رئيس الحكومة الجديد، وأطلقوا الرصاص مما أدى إلى تأجيل الجلسـة إلى يوم الأحد 4 مايو/ أيار 2014[2].

---

(1) (1) "حفتر يهدد باعتقال زيدان وأبو سهمين ويدعو للعصيان"، صحيفة الخليج، 2 مارس/ آذار 2014، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /377w2mn

(2) الشلوي، أسرار تحت قبة البرلمان، ص 456.

الفصل الثالث

الحالة الليبية غداة فجر ليبيا

المشهد الداخلي غداة فجر ليبيا

أولًا: المشهد السياسي

لــم تعرف ليبيا أي نوع من التنظيم السياســي خــلال حقبة القذافي التي امتدت أربعيــن عامًا، ورســخت مفاهيمها المتعلقة بالحياة الحزبية، والممارســة السياســية الجماعية في أذهان كل الليبيين تقريبًا، إلا نخبًا قليلة اســتطاعت الإفلات من القبضة الأمنيــة، وتحــررت ذهنيًا من مقولات القذافي ولجانه الثورية. وقد كانت هذه النخب مبثوثة في الداخل والخارج، وعادت كلها تقريبًا للممارســة السياســية مع فجر الثورة الجديد، وعاد منها إلى الداخل الليبي من فُرضت عليهم الهجرة القسرية، مع أن بعضها كان قد تسرب إلى الوطن خلال السنوات التي سبقت سقوط القذافي.

كما تسرب البعض الآخر إلى الوطن، خلال ما يُعرف بحقبة "ليبيا الغد"، وهي التي كان يقودها ســيف الإســلام بن معمر القذافي[1]، وهي مرحلة علّق عليها البعض الأمــل فــي التغيير والإصلاح الموعود، ورأى فيها فرصة للخروج من النفق[2]، إلا أن ذلك المشروع واقعيًا كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام، ونظر له كثير من الليبيين نظرة توجس وارتياب بفعل ميراث الفساد والاستبداد[3]، وأنه مجرد محاولة من النظام لإعادة تأهيل نفسه بعد الاتفاق مع القوى الغربية.

---

(1) الجربوعي، خالد، "مشروع ليبيا الغد لم يكون من أجل ليبيا والليبيين"، ليبيا المستقبل، 16 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/376J3fJ

(2) العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية...مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 35-37.

(3) مهدي، محمد عاشور، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للحكومة المصرية، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UTfJnw

والخلاصة، أنه وبعملية حسابية بسيطة، يمكن القول؛ إن الليبيين المقيمين في ليبيا ممن تقل أعمارهم عن ستين سنة لم يعرفوا وجهًا سياسيًّا لليبيا غير القذافي ولجانه الثورية، ولم يمارسوا نشاطًا سياسيًّا ميدانيًّا في الداخل الليبي، عدا بعض الأعمال ذات الطابع السري، أو التي كانت تتم داخل السجون وبصفة سرية أيضًا؛ الأمر الذي جعل معظم المعارضة تتحول بأطيافها إلى العمل العسكري والأمني[1]، باستثناء بعض الحركات غير الفعالة وجماعة الإخوان المسلمين التي آثرت الاستمرار في نهج المعارضة السلمي وتكثيف النشاط الدعوي السري والأعمال الخيرية[2].

وقد كانت النخب المهاجرة التي عادت إلى البلد، وتلك التي كانت تقيم في الداخل، خاصة من السجناء السابقين، وبعض النخب التي استفادت من الثورة المعلوماتية في تحصيل ثقافة سياسية وحقوقية، إضافة إلى نخب كثيرة عملت في ظل النظام السابق، وكان منها مجموعات تكنوقراط كثيرة، لم تتلبس بثقافة النظام، ولم تنخدع بشعاراته. ومع كل هذه الفسيفساء المتناثرة كانت فئة المنشقين عن النظام السابق في بدايات الثورة[3]، وهي فئة عريضة ممن تولوا مناصب مختلفة في جسم الدولة الليبية؛ سفراء، ووزراء، وقد كان دور بعضهم حاسمًا في إسقاط النظام، وتفكيكه من الداخل[4].

كان لكل فئة من هذه الفئات ثقافة سياسية لا تلتقي إلا في النزر اليسير مع ثقافة المجموعات الأخرى؛ فقد كانت المجموعات التي انخرطت في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، على تاريخها الطويل، مزيجًا من أيديولوجيات مختلفة؛ منها القومي، واليساري، والإسلامي، والليبرالي، والوطني المحافظ. وقد كانت الظروف التي أحاطت بنشأة كل

(1) على سبيل المثال، محاولة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا الإطاحة بالقذافي، في مايو/ أيار 1983، في عملية عسكرية عُرفت بعملية باب العزيزية، وكذلك محاولة مفتاح قروم وخليل الجدك، في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1993.

(2) لطفي، يوسف، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)"، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 28 يوليو/ تموز 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / / bit.ly /3kVatKA

(3) من هؤلاء: عبد الرحمن شلقم، والدكتور محمود جبريل وعبد الفتاح يونس، رحمهما الله، والدكتور علي العيساوي، واللواء ركن يوسف المنقوش، واللواء سليمان محمود، ومصطفى عبدالجليل.

(4) "شلقم يدعو مجلس الأمن لإنقاذ ليبيا"، الجزيرة نت، 25 فبراير/ شباط 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39dcqQm

مجموعة من مجموعات المعارضة محددًا آخر من محددات الثقافة السياسية لقوى المعارضة الليبية. وكانت طبيعة البلد المضيف، أو البلدان المضيفة، وعلاقتها بالنظام الحاكم في ليبيا، مؤثرة أيضًا في تكوين العقلية السياسية لكل مجموعة أو فرد.

مع هذه الفئات هناك آلاف المقاتلين الذين حملوا السلاح في وجه القذافي وخاطروا بحياتهم في أتون حرب ضارية فقدوا فيها أصدقاءهم، وأشقاءهم، وفقد بعضهم أطرافه كذلك.

واكتملت اللوحة بانضمام عشرات الآلاف من الشباب الطامح للعب دور في مشهد ليبيا ما بعد القذافي، تغذي طموحهم ثورة وسائل التواصل الاجتماعي التي لعبت دورًا أساسيًّا في نشر دعاية الثورة.

وليس من العيب أو اللمز في شيء أن نقول: إنه مع هذه الانتماءات المتنوعة والتجارب المختلفة كانت العلاقات بالأطراف التي استضافت كل شخصية أو مجموعة شخصيات قبل الثورة مؤثرة أيضًا في هذا الطرف أو ذلك. ومع تنوع مواقف الأطراف الخارجية من ليبيا وتناقض مصالحها، وجدت النخب السياسية أنفسها مقسمة (شعوريًّا ولا شعوريًّا) بين أطراف إقليمية ودولية كانت مستضيفة لها في فترة من الفترات، كما كانت مواقف الأطراف من الثورة وعلاقتها بمكوناتها مؤثرًا آخر[1].

تضارب التجارب

وحّدت الثورة كل هذه المجموعات خلف مطلب واحد هو إسقاط نظام القذافي، وحين سقط القذافي اتضح أنه لا أحد من هذه الأطراف كان يعد عُدَّة حقيقية على المستوى الوطني لهذه اللحظة. هناك استثناءات بسيطة تشذ عن هذه القاعدة، تمثلت في مشاركة البعض في إعداد مشروع دستور في إطار مشروع ليبيا الغد[2]، وبعضها شارك في إعداد مشروع ميثاق وطني ليبي وخارطة طريق لمرحلة ما بعد المجلس الوطني الانتقالي[3].

(1) وُجدت المعارضة الليبية في المنفى؛ في العديد من العواصم الغربية؛ في لندن وباريس وفي مدن عديدة من الولايات المتحدة الأميركية، وفي بعض الدول العربية، مثل: مصر والمغرب والسودان، وفي السعودية كطلبة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(2) العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية...مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 37-39.

(3) المهير، خالد، "مشروع ميثاق وطني ليبي"، الجزيرة نت، 9 أغسطس/ آب 2011، (تاريخ الدخول: 16

رمت الثورة بهذه الفسيفساء في حلبة واحدة، وتركتها تتصارع في حلبة لا يوجد بها حَكَم. لقد كان الأصل أن يكون الشـعب الليبي هو الحكم ولكن شـعبًا كان مغيبًا طيلـة أربعـة عقود، ولم يعرف من الثقافة السياسـية إلا مقولات: "من تحزَّب خان"، ومثيلاتهـا ممـا كان رائجًا إبَّان عهد القذافي، ليس مؤهلًا لأن يحكم أو يشـارك في الحُكم في حلبة صراع سياسي معقد الخلفيات متعدد الأبعاد، غير واضح المعالم.

لقد أسسـت كل مجموعة مـن المجموعات السـابقة أطروحتها على مقولات مرجعية قلّما قبلت التنازل أو النسبية:

فمجموعة المنشـقين عن النظام تدعي أنها صاحبة الفضل في إسـقاط شرعيته، وأنهـا من تملـك مفاتيح العلاقات بالعالم الخارجي، ومن تملك مفاتيح عمل الدولة الليبية التي خبرت دواليبها خلال حقبة القذافي.

ومجموعة السياسـيين المعارضين الذين كانوا يقيمون في الداخل يعتقدون أنهم من قاوم النظام حق المقاومة وكانوا نواةً أولى في الثورة من الداخل، وأنهم يجمعون بين الوعي بمتطلبات الداخل الليبي، وشرف المعارضة المبكرة للنظام. وقد دفعوا ثمن الثورة من أعمارهم في سجون النظام السابق.

وكانـت مجموعـة المعارضين القادميـن من الخارج تعتقد أنهـا الأولى بقيادة المرحلة لاطلاعها على تجارب الأمم الديمقراطية، ولدفعها ثمن التحرر من أعمارها في المنافي والسـجون ومحاولات الاغتيال المادي والمعنوي، وأنهم كانوا المؤسِّس الحقيقي لمنطق الثورة على نظام القذافي، وقد حاولوا ذلك فعلًا.

وكانت مجموعات الشباب بشقيها: المدني، وشبه العسكري (الثوار)، تعتقد أنها الأَوْلى بقيادة المرحلة والأكثر جدارة للاضطلاع بمهمة بناء دولة ليبيا الحديثة.

لقد جعلت النشـأة المختلفة لكل هذه المجموعات، والعيش لسنين طويلة دون احتـكاك ميداني في ظروف طبيعية، عملية بناء الثقة بين المجموعات، أو حتى وضع أسس للتفاهم، أمرًا شبه مستحيل، وجعلت كل التفاهمات التي قامت تتسم بطابعين:

أولهمـا: أنها تفاهمات "الحد الأدنى"؛ فلم تكن الكتل السياسـية تتفق إلا على الحد الأدنى الذي يسمح لها بالبقاء في مكان واحد، ولم تستطع أن تصل إلى اتفاقات شاملة تنهي الأزمات التي اعترضتها.

سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3lWo5Xj

الثانـــي: أنها تفاهمات "اللحظة الأخيرة"؛ فقد كان الطابع المميِّز لكل الاتفاقات التي وقعت بين النخب السياسية الليبية أنها وقعت، أو صيغت، قبيل الانفجار.

ومن الممكن سوق أمثلة كثيرة على ذلك، إلا أننا، مخافة التطويل، نكتفي بمثال الاتفــاق على إعطاء حكومة علي زيدان، وهي أول حكومة بعد الانتخابات، الثقة في المؤتمر الوطني، فقد كان يمثل الحد الأدنى من جهة أنه لم يجر أي اتفاق بين الحزبين الرئيسيين في الحكومة (تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء) على أي شيء يتعلق بالحكومة إلا مبدأ المشــاركة. وقــد كان الاتفاق بعد عدة جولات من الصراع عطَّلت اختيار رئيس للحكومة لعدة أشهر[1]، والأمر ذاته تكرر عندما كانت هناك حاجة لسحب الثقة من رئيسها، علي زيدان[2].

وهناك سمة ثالثة هي المزايدة الناتجة عن المناكفة، وستتعرف على نموذجها مع قانون العزل السياسي.

والحــق يقــال: إن لكل مجموعة جزءًا من الصواب في طرحها، وإنه كان يمكن وضع أســس للتعايش بين هذه المجموعات، واســتيعابها في المشروع الوطني ما بعد الثورة، وكان تنوعها الثري ســيجعل التجربة تقطع أشــواطًا أساسية في ظرف قياسي، ولكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك ليس هذا البحث هو المكان المناســب للتوســع فيها.

الإسلاميون في ليبيا والخلط المتعمد

اســتُخدمت تســمية الإســلاميين في ليبيا كثيرًا بغرض التشويه المتعمد والكيد، عبر الإصرار على عدم التفريق بين مكونات شتى يمكن أن تنطبق هذه التسمية عليها ودون اعتبــار للاختلافات بين تيــارات تؤمن بالدولة، وتتخذ من الديمقراطية والعمل السياســي المدني منهجًا لها، وأخرى تحمل الســلاح ضد الدولة، وتكفِّر المجتمع، وترفض التعامل مع الواقع الدولي، وما يفرضه من تداخل العلاقات والمصالح.

وقد شهدت عملية فجر ليبيا استخدامًا سيئًا لهذه التسمية بغرض كسب التعاطف

(1) "زيدان يعرض تشكيلة الحكومة الليبية أمام المؤتمر الوطني الاثنين"، الحرة، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://arbne.ws/2JbwN51

(2) "حكومة زيدان رهن المساومات السياسية بليبيا"، الجزيرة نت، 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2J4bRxD

الدولــي من الأطــراف المناهضة لهذه العملية؛ فوصفوا القوات المشــاركة فيها بأنها "ميليشــيات فجر ليبيا الإرهابية" وأنها "ميليشــيات فجر ليبيا الإســلامية". وتبعهم في ذلــك الإعلام الداعم لهم على المســتويين، الإقليمي والدولي[1]. بينما لا يكاد يمثل الإسلاميون، المؤمنون بالدولة، سوى النزر اليسير من مجموع القوات التي قاتلت في فجر ليبيا.

ومن هنا، فإنه قد يكون مناســبًا تقديم لمحة بســيطة عمن تشــملهم عادة هذه التســمية في ليبيا. تُطلق هذه التســمية على جماعة الإخوان المســلمين والجماعات الســلفية بمختلف تشكيلاتها، كما تُســتخدم هذه التسمية بقصد التشويه والخلط، في وصف الحركات العنيفة التي من أبرزها تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن أبرز هذه الحركات، مرتبة حسب ظهورها.

الإخوان المسلمون

تعود نشــأة جماعة الإخوان المسلمين الليبية إلى عهد الملكية؛ إذ أُنشئ التنظيم على أيدي بعض قيادات الإخوان المصريين؛ عزالدين إبراهيم، وزميلاه محمود يونس الشربيني وجلال الدين إبراهيم سعده، الذين وصلوا إلى ليبيا عام 1949[2]. ثم تَوَالَى لجوء الأخوان المسلمين المصريين إلى ليبيا بعد استهداف جمال عبد الناصر ونظامه لجماعتهم[3]. استمر وجود الجماعة في ليبيا إلى حين انقلاب معمر القذافي، 1969؛ إذ بدأ التضييق على الإخوان سريعًا، وأدخل كثيرًا من قياداتهم السجون[4].

وبعد أن ضاقت الســبل على نظام القذافي، واشــتد الحصار، بدأ في محاولات تحســين صورته، فأخرج الإخوان من الســجون، سنة[5] 2008، ولكن وجود الجماعة ظل مرتكزًا على الأطر المهاجرة في الخارج، إلى أن جاءت ثورة 17 فبراير عام 2011

(1) للاطلاع على نماذج من هذا الخطاب الإعلامي، https: / /bit.ly /3nTgs4t

(2) الشريف، عبدالله، "الجماعات الإسلامية في ليبيا... الجذور والممارسات، العربي الجديد، 26 يوليو/ تموز 2016، (تاريخ الدخول: 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https: / /bit.ly /2UW9rU5

(3) زلين، هارون، التيار الإسلامي في ليبيا، معهد واشنطن، أبريل/ نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UWwYUR

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

فكان الإخوان ضمن طليعة القوى الليبية التوّاقة إلى الحرية، وانخرطوا في الثورة ضد القذافي. وبعد سقوط القذافي عقدوا علنًا أول مؤتمر عام لهم في مدينة بنغازي ليبيا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011[1].

وفي نفس السنة، أسس بعض أعضاء الإخوان، ضمن لفيف من الليبيين من مختلف المشارب، حزب العدالة والبناء، وهو حزب مدني بمرجعية إسلامية[2]، ترأسه محمد حسن صوان، ودخل انتخابات المؤتمر الوطني العام، وفاز بنسبة تزيد عن 21٪ من أصوات الليبيين[3] في نظام القائمة، ووصل عدد المقاعد التي تحصل عليها الحزب إلى 34 مقعدًا من أصل 200 مقعد هي عدد مقاعد المؤتمر الوطني العام، وشارك بخمسة وزراء في الحكومة الأولى بقيادة علي زيدان. وكان من أوائل الداعين إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات المغربية، سنة 2015، كما كان الموقّع على الاتفاق من طرف المؤتمر الوطني عضو الحزب، صالح المخزوم. ونال عضو الحزب، عبد السلام كاجمان، عضوية المجلس الرئاسي، كما ترأس عضو الحزب، خالد المشري، المجلس الأعلى للدولة.

ولئن قاد الحديث عن الإخوان إلى الحديث عن حزب العدالة والبناء فإنه يجب التنويه إلى أن قيادة الحزب تصر على أنه لا علاقة تنظيمية تربط الحزب بالجماعة، وأنهم يؤكدون أن "نسبة تمثيل الإخوان في عضوية الحزب لا تزيد عن 15٪، ويؤكدون أنه يضم مستقلين لا يحملون أي توجهات فكرية أو أيديولوجية معينة"[4]، وما زالوا إلى اليوم أقلية داخل صفوفه. وقد انضوت قيادات من الإخوان في أحزاب أخرى مثل حزب الوطن[5].

---

(1) المهير، خالد، أول مؤتمر لإخوان ليبيا بالداخل، الجزيرة.نت، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39dlwwG

(2) "حزب العدالة والبناء"، موسوعة الجزيرة نت، 10 فبراير/ شباط 2014، تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /35Xgq5x

(3) المرجع السابق.

(4) محمد، أمين، "حزب العدالة والبناء الليبي"، الجزيرة.نت، 4 يوليو/ تموز 2012، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33dsZYE

(5) "حزب الوطن الليبي"، الجزيرة نت، 4 يوليو/ تموز 2012، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nUKBk6

الجماعة الليبية المقاتلة

تأسست الجماعة الليبية المقاتلة[1] كتنظيم سري ذي نزعة عسكرية جهادية، سنة 1982، وظلت تعمل في الخفاء، وتعد لمواجهة نظام معمر القذافي بالقوة. ومع نهاية ثمانينـــات القـــرن الماضي، نفذت الجماعة المقاتلة عدة عمليات عســكرية ضد نظام القذافي بهدف إســقاطه، لكنها باءت بالفشـــل. وقد اضطرت إلى الإعلان عن نفسها، بعد اكتشاف نظام القذافي لبعض عناصرها، في سنة 1995 [2].

اتهـــم القذافي الجماعة بتدبير عدة محاولات لاغتياله، واســتطاع اعتقال أغلب قياداتهـــا، والزج بهم في الســـجون[3]. وظلت المواجهـــة قائمة بين الجماعة والقذافي طيلة العقود الثلاث الأخيرة من حكمه الذي دام اثنين وأربعين عامًا (1969-2011).

ومن أبرز الأحداث التي ميزت تاريخ الجماعة مذبحة ســـجن بوسليم بطرابلسَ، ســـنة 1996، وهي مذبحة تذهب تقديرات ذوي الضحايا إلى أنه راح ضحيتها حوالي ألف ومئتي ســـجين. وقد أُطلق عليهم الرصاص عشوائيًّا، وظلت قضيتهم تتفاعل إلى أن كانـــت إحـــدى بذور الثورة على القذافي. وليس مـــن المؤكد ما إذا كان كل قتلى مذبحة بوسليم منتمين للجماعة إلا أنها كانت التهمة التي اعتُقلوا على أساسها[4].

أعلنـــت قيادات الجماعة في ســـجون القذافي عن مراجعـــة موقفها من العنف، ونشـــرت هذه المراجعة في كتاب يتجـــاوز 400 صفحة[5]، بعد حوار مع النظام أفرج بموجبـــه عن قيادات الجماعة. وبســـرعة، انخرطت قيـــادات الجماعة وأعضاؤها في الثورة، ورأس زعيمها، عبد الحكيم بلحاج[6]، المجلس العسكري لمدينة طرابلس.

---

(1) "حزب الوطن"، موسوعة الجزيرة نت، 10 فبراير/ شباط 2012، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3pWUJul

(2) زيلين، مرجع سابق، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UWwYUR

(3) زيلين، مرجع سابق، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UWwYUR

(4) وثقت شبكة الجزيرة الكثير من الشهادات عن المذبحة والسجن في فيلم وثائقي: https://bit.ly/2JeakF6

(5) مراجعات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس. نُشر الكتاب باسم ستة من قيادات الجماعة، منهم: عبد الحكيم بلحاج، وعبد الوهاب قايد، وسامي الساعدي، نشر المنارة للإعلام، بدون ط، أو تاريخ نشر.

(6) اشتهر عبد الحكيم بلحاج بتسليمه إلى نظام القذافي من طرف السلطات البريطانية، وقد لمع اسمه إبَّان سقوط القذافي بسبب تسليط الضوء على دوره في عملية تحرير العاصمة من نظام القذافي. لم

بعد سقوط القذافي، توزعت قيادات الجماعة على أحزاب سياسية، ودخل عبد الوهاب قايد، وهو واحد من أبرز قيادات الجماعة، المؤتمر الوطني العام منتخَبًا عن حزب الأمة الوسط[1][2].

تنظيم القاعدة

نشأ تنظيم القاعدة من بقايا المجموعات الجهادية التي قاتلت الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، سنة 1987[3]، وقد كانت مجموعات كبيرة من الشباب الليبي التحقت بصفوف المقاتلين الأفغان. وتمايزت الصفوف بعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، فعاد المقاتلون إلى أوطانهم، والتحق كثير من المنتمين إلى التنظيمات السلفية بتنظيم القاعدة. وكان عدد من الليبيين ضمن من التحقوا بتنظيم القاعدة؛ منهم قادة بارزون في التنظيم، مثل: أبو أنس الليبي (نزيه عبد الحميد الرقيعي) الذي توفي في السجون الأميركية بعد قرابة سنتين من اختطافه على أيدي قوة أميركية، في أكتوبر/ تشرين الأول 2013[4].

ولم يعلن تنظيم القاعدة عن فرع له في ليبيا، كما لم تُعرف أية جماعة من الجماعات الإسلامية الموجودة في ليبيا بانتمائها إليه، وإن كانت ثمة اتهامات بذلك لكتيبة أنصار الشريعة التي كان أغلب وجودها في مدينة بنغازي، وتكونت سنة 2012 من مقاتلين أغلبهم يحمل الفكر السلفي، وترفع الراية السوداء المعروفة عند تنظيم القاعدة إلا أن قياداتها ينفون أي صلة لهم بالتنظيم[5].

يستطع دخول المؤتمر الوطني في أول انتخابات بعد الثورة، راجع موسوعة الجزيرة: https: / /bit.ly /3pWUJul

(1) زيلين، مرجع سابق. (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UWwYUR

(2) لم تصدر لجنة الأحزاب بوزارة العدل تراخيص للأحزاب السياسية، قبل انتخابات المؤتمر الوطني العام، إلا لأربعة أحزاب فقط.، لذلك، سمحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالترشح على نظام القوائم، تحت اسم "الكيانات السياسية"، من خلال الحصول على الموافقة من قبل المفوضية. حزب الأمة الوسط دخل الانتخابات ككيان سياسي ولم يصدر له ترخيص كحزب سياسي شأنه شأن تحالف القوى الوطنية.

(3) "تنظيم الدولة"، موسوعة الجزيرة نت، 19 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33ftNMO

(4) "وفاة أبو أنس الليبي قبل أيام من محاكمته في نيويورك"، بي بي سي عربي، 3 يناير/ كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bbc.in /2V0o60A

(5) زيلين، مرجع سابق. (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UWwYUR

تنظيم الدولة

بعـد إعلان قيـام تنظيم الدولة في العراق على يد أبوبكر البغدادي، عام 2014، أعلنت مجموعة من المقاتلين في مدينة درنة الليبية مبايعتها للتنظيم، وظلت تنمو إلى أن سيطرت على مدينة درنة[1]. وسرعان ما طرد مقاتلو مجلس شورى درنة ونواحيها عناصر التنظيم من المدينة بعد عمليات قتالية استمرت أشهرًا من العام 2015[2]. غير أن الوجود الأبرز للتنظيم في ليبيا كان في مدينة سـرت التي أعلنها التنظيم إمارة له في الأراضي الليبي مسـتغلًا الفراغ الأمني الناتج عن الانقسـام السياسـي. وقد اتُّهم خليفة حفتر بتوفير ممرات آمنة لمقاتلي التنظيم المنسحبين من بنغازي ودرنة بالشرق الليبي إلى مدينة سرت الساحلية بوسط ليبيا[3]. استُنفر، لهذه الإمارة المعلنة في مدينة سرت، المقاتلون من مختلف دول إفريقيا، واستمرت سيطرة تنظيم الدولة على سرت قرابـة العامين حتى طُرد منها على أيدي مقاتلي قوات البنيان المرصوص تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني[4].

موازين القوى في المشهد السياسي

شـكّلت المتناقضات التي أشـرنا إليها أعلاه، ساحة ما بعد انتخابات السابع من يوليو/ تمـوز 2012، وهي الانتخابات التي جاءت لانتخـاب أعضاء المؤتمر الوطني العام، كما أشـرنا من قبل في أكثر من مكان من هذا الكتاب. وقد جرت الانتخابات نفسـها في جوٍّ من التنافس المشـحون بخطاب "مرشـحي الثورة" مقابل "المرشحين المدعومين من النظام السابق". لم يكن وقتها مصطلح "الثورة المضادة" قد دخل حيِّز التداول في دول الربيع العربي.

كما شـهد خطابا اسـتقطابيًّا آخر هو خطاب "الإسـلاميين" مقابل "العلمانيين". ومن باب الأمانة، وربما الوعي المتأخر باللحظة، يمكن القول بأن عدم التصدي لهذا

(1) لحبيب، محمد عبد الله، "هل انتهى تنظيم الدولة في ليبيا؟"، الجزيرة.نت، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fITAlz

(2) المرجع السابق.

(3) باشا، عبد العزيز، "لماذا لم تستهدف قوات حفتر تنظيم الدولة بدرنة؟"، الجزيرة.نت، 26 أبريل/ نيسان 2016، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3mhmOdL

(4) لحبيب، هل انتهى تنظيم الدولة في ليبيا؟، مرجع سابق: https: / /bit.ly /3fITAlz

الخطـــاب مبكرًا كان خطأ وخطيئة، بالرغم من أن دلالات هذه المصطلحات لم تكن واضحة في أذهان من اســتخدموها، وهي أقل وضوحًا في أذهان من تُوَجَّه إليهم من الناخبيـــن، وكان تأثيرها محدودًا في نتائـــج الانتخابات؛ فقد انتخب كثير من الليبيين على أســـاس الجهة أو القبيلة أو المعرفة الشـــخصية، أو الشـــهرة، وانتخب كثير منهم بدافع الفضول، والرغبة في تحقيق الذات.

وقد أدت الانقسامات لإقرار نظام انتخابي يؤسس للتشتت، فهو نظام مختلط بين نظام القائمة (الكتل السياسية) التي يُنتخب على أساسها 80 عضوًا من أعضاء المؤتمر، والنظام الفردى الذي يُنتخب على أساسه 120 عضوًا[1].

وأيًا يكن؛ فقد أسفرت الانتخابات عن مشهد سياسي لا يقل تشتتًا عمًّا كان عليه قبـــل الانتخابات؛ فقد حصل تحالف القوى الوطنية[2] بقيادة الدكتور محمود جبريل[3] على 64 مقعدًا؛ 39 مقعدًا في نظام القوائم، و25 مقعدًا في المقاعد الفردية. وحصل حزب العدالة والبناء على 34 مقعدًا؛ مناصفة بين نظام القوائم والنظام الفردي. وحصل حـــزب الجبهـــة الوطنية بقيادة الدكتور محمد المقريـــف على 5 مقاعد، وتفرقت باقي المقاعد على كتل سياســـية صغيرة[4]. ولـم يســـتطع أي من هذه القوى صياغة تحالف عريض يقود دفَّة البلاد، وكانت كل قوة سياسية تركز على جزئية تعتقد أنها يمكن أن تحققها دون أن تكون هناك رؤية شـــاملة للمشـــهد السياسي، تصوغ تفاهمات واسعة ومؤسسة على قسمة منطقية للسلطة.

---

(1) يُرجع إلى تفاصيل ذلك في: العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية...مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 221-233.

(2) يعمل تحالف القوى الوطنية بموجب تصريح من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولم يصدر له تصريح بممارسة نشاطه السياسي؛ حيث خَلَت التصاريح الصادرة من لجنة الأحزاب بوزارة العدل والمنشورة بموقف اللجنة من أي تصريح للتحالف.. https: / /bit.ly /3fuMAsl

(3) كان الدكتور محمود جبريل يشغل منصب أمين مجلس التخطيط الوطني، ومدير مجلس التطوير الاقتصادي في عهد القذافي. انسحب من إدارة المجلس، 2009، وغادر البلاد. وبعد ثورة فبراير/ شباط 2011، تقلَّد رئاسة المكتب التنفيذي (الحكومة)، ثم لاحقًا أسَّس تحالف القوى الوطنية الذي دخل انتخابات المؤتمر الوطني العام، في عام 2012، وتحصل التحالف على ما يقارب 49٪ من مقاعد الأحزاب. توفي رحمه الله، في 5 أبريل/ نيسان 2020، نتيجة إصابته بفيروس كورونا.

(4) لطفي، يوسف، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)"، البوصلة، 11 يونيو/ حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fv6lQm

ومـــن أمثلـــة ذلك، أن الحزبين اللذين يملكان أكبـــر كتلتين في المؤتمر الوطني العام (التحالف، والعدالة والبناء) لم تكن لهما رؤية أو موقف محدد بشـــأن رئاســـة المؤتمر الوطني العام، فآلت إلى حزب الجبهة الوطنية، ولم يتقدم أي من مرشـــحي الحزبين لهذا المنصب[1]، الذي لا يتجاوز عدد أعضائه خمســـة من أصل 200 أي ما نسبته 2.5٪ من عدد مقاعد المجلس، وقد كان بإمكان الحزبين، التحالف والعدالة، التفاوض على رئاســـة الحكومة ورئاســـة المؤتمر الوطني العام كجزء من حزمة شاملة لكنهما فشلا في ذلك[2]. وحتى عندما أُعيد انتخاب رئاسة المؤتمر الوطني العام بعد حوالي العام تكرر الشـــيء نفسه، فلم تســـتطع الكتلتان الكبيرتان التفاهم بشأنه، فجاء رجل مستقل لا ينتمي لقوة سياسية مؤثرة عدديًا[3].

هذا الشـــتات من كتل وشـــخصيات حمل إلى قبة المؤتمر الوطني العام (أعلى ســـلطة في البلاد) كل التناقضات التي أشـــرنا إليها في الســـابق، وبدل أن يظل نقاشها وصراعها وحســـاباتها حبيس الأطر النظرية، أو المنابر السياســـية تُرجمت إلى مواقف من كل قانون يُطرح، أو مشـــروع قرار يُقدم. والواضح أن المســـؤولية الكبرى في هذا الوضع تعود إلى الثقافة السياسية أكثر من كونها قائمة على فكرة إقصاء ممنهج لدى أحد الأطراف. وبغضّ النظر عمّن يتحمل المسؤولية في ذلك، فإن النتيجة كانت كارثية على التجربة الديمقراطية الوليدة في ليبيا.

(1) "تقرير إخباري: محمد المقريف يفوز برئاسة أول برلمان ليبي منتخب منذ 47 عامًا"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 12 أغسطس/ آب 2012، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/360uwDg

(2) كنت ضمن وفد حزب العدالة والبناء، الذي كان يتكون من: المحامي مصطفى المانع، والدكتور المحامي صالح الزحاف، والأستاذ خالد شكشك، ورمضان خالد، للتفاوض مع وفد تحالف القوة الوطنية، الذي كان يتكون من الدكتور فيصل الكريكشي، والدكتور ضوء بضاوية، والدكتور عبد اللطيف المهلهل، وأبو بكر رميلة، وعبد المجيد مليقطة. وكان اللقاء بفندق المهاري، وكان التفاوض للاتفاق على رئاسة المؤتمر الوطني العام ورئاسة الحكومة المؤقتة، وقد عرض رئيس الهيئة العليا لحزب العدالة والبناء ترؤس التحالف للحكومة، وأن تكون رئاسة المؤتمر لحزب العدالة والبناء، أو العكس، ولكن التحالف، على لسان عبد المجيد مليقطة، اشترط الحصول على المنصبين، بحجة فوزهم في الانتخابات، ففشل التفاوض وانفضّ الاجتماع دون أي اتفاق.

(3) "نوري أبو سهمين رئيسًا جديدًا للمؤتمر الوطني العام الليبي"، دويتشه فيله، 26 يونيو/ حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UZSDf6

وهكـــذا، تحول الصراع من نقاش سياســي إلى لـــيٍّ أذرع بالقرارات والقوانين، دفعت التجربة بكاملها ثمنه، وما زالت تدفعه إلى اليوم.

زلزال قانون العزل السياسي

رغم كل المعايب السابقة، والتشوهات الخلقية التي عانت منها التجربة الوليدة، فإن تفاهمات "الحد الأدنى" في "اللحظة الأخيرة" مكّنت من تســيير الأزمة، وتأجيل انفجارها في كل مرة. صحيح أنها لم تستطع حلها، أو لم تسع إلى ذلك، ولم تمتلك أطرافهــا رؤيــة واقعية للحل ولكنها جنبتها منزلقات خطيرة، إلى أن جاء قانون العزل السياسي.

كان موضوع العزل السياسي أشبه بموجة اجتاحت بلدان الربيع العربي، ونجت منها تونس بفضل الواقعية السياسية لقياداتها. كان مطلب العزل السياسي لقيادات النظام السابق مطلبًا إجماعيًّا مبكرًا في الثورة الليبية، وقد تجسَّد سريعًا في إنشاء الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية؛ حيث نصَّ القانون على الضوابط الواجب اتباعها في تقلد المناصب والوظائف العامة، وقد عزلت هذه الضوابط كثيرين من مناصبهم[1].

بــدأت الدعوات في المؤتمر الوطني العام مبكرًا لإقرار قانون للعزل السياســي يحقق أهداف الثورة في إبعاد رموز النظام السابق عن مراكز التأثير خوفًا من الانقلاب علــى الثورة وإعادة تأســيس نظام القذافي، وهي مخاوف قــد تبدو اليوم غير مبرَّرة، ولكنها كانت يومها محل إجماع حتى من طرف من يتعاطون إيجابيًّا مع بعض رموز ذلك النظام.

ولكن المنعطف الأخير الذي انحرفت فيه المطالبة بقانون العزل السياســي هو إدخالها في المناكفة السياسية، وتحويلها من مطالب وطنية تهدف إلى حماية مشروع الدولة الوليد من الانقلابات الخشــنة والناعمة، إلى قاعدة لتصفية حســابات سياسية بين قوى متصارعة على نيل أكبر قدر من الســلطة والنفوذ، ومتصارعة على الشــرعية التاريخية في معارضة النظام، وبالتالي على الحق في خلافته.

حين بدأت الحوارات بين الكتل السياسية في المؤتمر الوطني العام بشأن صياغة

---

(1) "هيئة النزاهة تقرر عدم انطباق معاييرها بحق عضوين بالمؤتمر الوطني الليبي"، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 20 مارس/ آذار 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit. ly /3nNWhou

مسودة قانون العزل السياسي، تقدمت أحزاب الجبهة والتحالف والاتحاد بمقترحاتها للقانون، بينما لم يتقدم حزب العدالة والبناء، في هذه الجولة من الحوارات، بمقترح للقانون، وانتهت هذه الحوارات بإقرار المبدأ وتشكيل لجنة تمثل كل المؤتمر، تضع مسودة القانون[1].

كانت هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية: اتجاه يدعو إلى إقصاء كل من تولى مناصب قيادية في نظام القذافي إلى ما قبل الثورة، واتجاه يدعو إلى نسخة مخففة من العزل أشبه بالمناورة والالتفاف على مطالب الثوار بشأن القانون، واتجاه استئصالي يدعو إلى عزل كل من عمل مع القذافي ولو ليوم واحد[2].

وقد كان الجمع بين الصيغتين الأولى والثانية غالبًا على النقاشات التي سبقت إقرار القانون، وهو الذي اعتمدته نسخة تقدم بها لاحقًا حزب العدالة والبناء، وقدَّم رئيس الحزب، محمد صوان، مقترح القانون إلى الدكتور محمود جبريل، رئيس التحالف، شخصيًّا في اجتماع جمعهما في مقرِّ جمعية الدعوة الإسلامية الذي كان يمثل مقرًّا للتحالف، ولكن التحالف لم يتعاط مع هذا المقترح وصوَّت للقانون الذي صدر عن المؤتمر الوطني العام[3]، والذي يشبه مقترحهم الذي تقدموا به حين إقرار مبدأ العزل السياسي[4].

وقد حاول أعضاء حزب الجبهة الوطنية إقصاء الدكتور محمود جبريل عبر مقترح قانون العزل السياسي، فردَّ أعضاء التحالف على الجبهة بأن أصبحوا من أشد الداعمين لمشروع القانون، ولكن بإضافة بند ينص على عزل كل من عمل مع القذافي منذ عام 1969، مستهدفين بذلك محمد يوسف المقريف الذي انشق عن نظام القذافي عام 1980[5].

---

(1) الزروق، محمد خليل، أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يومًا بيوم، (أروقة للدراسات والنشر، عمان، 2015)، ص 79.

(2) قدَّم الدكتور محمد خليل الزروق شهادة ثمينة عن مفاوضات صياغة القانون في كتابه: "أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يومًا بيوم"، وقد كان الزروق عضوًا في اللجنة التشريعية وعضوًا في لجان المفاوضات بشأنه. الزروق، المرجع السابق ص 77-81.

(3) شهادة رئيس الدائرة السياسية بحزب العدالة والبناء وعضو المؤتمر الوطني العام، نزار أحمد كعوان. انظر الملحق رقم (4).

(4) الزروق، مرجع سابق، ص 79.

(5) إبراهيم، عمر الشيخ، "الحقائق والإجابات الغائبة في شهادة محمد المقريف"، العربي الجديد، 1

وقد أقرَّ الدكتور محمود جبريل، بأنه، ولحسابات خاطئة، بدأ التحالف والجبهة هـذا القانـون، وأنهم قد أخطؤوا، وقال: إن "الذي ساهم (فيه) بسـوء، هم أعضاء التحالف، فنتج عنه ما نتج، والمستفيد طرف ثالث"[1].

وقد شـنَّت القوى المحسوبة على الثورة حملة شعواء لأجل إقرار هذا القانون، وربطـت بـه مصير البـلاد، ووصلت هذه الحملـة لدرجة إطلاق النار على سـيارة رئيس المؤتمر الوطني العام، الدكتور محمد يوسـف المقريف، والتي اعتبرها، عضو المؤتمر الوطني العام، محمد خليل الزروق، "محاولة اغتيال لم تنل حقها في التغطية الإعلامية"[2]. كما تحرك ثوار في العاصمة، طرابلس، بالتزامن مع جلسـات المؤتمر الوطني الخاصة بالقانون، واحتلوا بعض الوزارات السيادية التي كانوا يرون أن وزراءها يجب أن يُشملوا في القانون، مثل وزارة الخارجية والداخلية والمالية[3] والعدل[4].

وهكـذا، اجتمعت المناكفة والمزايدة على إخراج صياغة متشـددة للقانون وهو مـا وقع بالفعل. وفي النهاية صوَّت الجميـع للقانون، مَن كَرِهه ومَن أحبه، لأنه كان مسـألة مناكفة، من جهة، ومحلًّا لدعايـة مكثفة من خارج المؤتمر، ومزايدات داخله من جهة ثانية، وقد أقرَّ عضو لجنة العزل السياسي بالمؤتمر الوطني، توفيق الشهيبي، بصعوبـة القانون، قائـلًا: "حتى الأعضاء المؤمنون بالعزل متخوفون منه"[5]. وبالفعل، كان تخوفهم في محله.

عَزَلَ القانون، لمدة عشـر سـنوات، رئيس التحالف، محمـود جبريل، ورئيس المؤتمر الوطني العام، الدكتور محمد يوسف المقريف، ونائبه الأول، المحامي جمعة عتيقة، وأعضاء في المؤتمر، الذين اسـتقالوا تباعًا بعد إقرار القانون، وعددًا كبيرًا من

أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q1U9va

(1) جبريل، محمود، مقابلة مع قناة العربية الحدث، 10 مايو/ أيار 2013، قناة أسامة محمود على اليوتيوب، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2IXR66U

(2) الزروق، مرجع سابق، ص 81.

(3) "اقتحام ثالث وزارة بليبيا وأميركا تندد"، الجزيرة نت، 30 أبريل/ نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fDAM71

(4) "مسلحون يقتحمون وزارة العدل بليبيا"، الجزيرة نت، 30 أبريل/ نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q0HsRE

(5) المهير، خالد، "تجدد الجدل بليبيا حول قانون العزل"، الجزيرة نت، 20 فبراير/ شباط 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nVoeuF

المســؤولين السياســيين، والإداريين، والضباط. وكان بمنزلة مسحة عنيفة للطاولة لم تفرِّق بين ضحية وجلاد، وبدا أنه مستحيل التنفيذ. ولكنه كان في نفس الوقت وقودًا للثورة المضادة ودعاياتها. وازدادت أعداد حلفائها بانضمام كثير ممن أقصاهم القانون، وهم يُعَدُّون بالآلاف.

وهو ما وعته القوى السياســية (المؤيدة للقانون والمتحفظة عليه) بشــكل مبكر؛ فَجَرَت عدَّة محاولات لإصلاحه، ولكن الوقت كان قد فات، وبدأت تداعيات القانون تفعل فعلها في شكل بيانات وتصريحات مؤيدة لإنهاء عمل المؤتمر الوطني العام.

تغيير الحكومة

مهمــا كان تقييمنا لقانون العزل السياســي، فــإن النقاش حوله وإقراره أو رفضه هي من الممارسات السياسية المقبولة، وكذلك المطالبة بانتخابات مبكرة لإنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام، والعمل على إسقاط حكومة علي زيدان، وانتخاب أحمد معيتيق رئيسًــا للوزراء، والطعن في انتخابه أمام القضاء. والقول نفســه ينطبق على انتخاب مجلــس النــواب، والطعن في دســتوريته، والحكم بانعدامه، وقبــول أحكام القضاء واحترامها، كل ذلك يعد من الممارسات السياسية الطبيعية في العمل السياسي.

لذلك، رأت كتل في المؤتمر الوطني العام أنه من الضروري ممارسة حقها في ســحب الثقة مــن رئيس الوزراء، علي زيدان، خاصة بعــد حادثة هروب ناقلة النفط "مورنينغ غلوري"[1]. وبالفعل، نجحت هذه الكتل في سحب الثقة من زيدان، وجرى تكليــف وزير الدفاع، عبد الله الثني[2]، بتســيير حكومة تصريف الأعمال، إلى أن تم انتخاب أحمد عمر معيتيق[3] رئيسًا للوزراء[4].

---

(1) ناقلة نفط حاولت تهريب شحنة من النفط، أيام كانت الموانئ تحت سيطرة مسلحين بقيادة إبراهيم جضران. لتفاصيل أكثر: الخميسي، أحمد، "مورنينغ غلوري".. ناقلة نفط أطاحت برئيس وزراء ليبيا، العربي الجديد، 15 سبتمبر/ أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 14 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit. ly /2J5ZJw4

(2) عبد الله الثني: عقيد سابق بالجيش الليبي، شغل منصب وزير الدفاع في حكومة علي زيدان، وعند إقالة زيدان كلفه المؤتمر الوطني العام برئاسة حكومة تصريف الأعمال. رفض التسليم لرئيس الوزراء المنتخب، أحمد معيتيق، والتحق بحفتر، ليكون رئيسًا للحكومة الداعمة له إلى اليوم.

(3) **أحمد عمر معيتيق**: نائب رئيس المجلس الرئاسي، وهو رجل أعمال من مدينة مصراتة، تم انتخابه من قبل المؤتمر الوطني العام، كرئيس وزراء في مايو/ أيار 2014، وأبطلت المحكمة العليا انتخابه قبل أن يستلم مسؤولياته.

(4) الشلوي، أسرار تحت قبة البرلمان، ص 449.

رفض رئيس حكومة تصريف الأعمال، عبد الله الثني، التسليم لرئيس الحكومة المنتخب، أحمد معيتيق، بحجة أن هناك طعنًا أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، تقدم به 14 عضوًا من أعضاء المؤتمر الوطني العام. تداولت الدائرة الدستورية القضية وحكمت بعدم دستورية انتخاب السيد أحمد معيتيق، وقد أعلن المؤتمر الوطني العام امتثاله لحكم الدائرة الدستورية، وقال الدكتور صالح المخزوم، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام: إن رئاسة المؤتمر وأعضاءه يمتثلون لحكم المحكمة العليا، ويحترمونه تأسيسًا لدولة المؤسسات والقانون[1].

حوارات متري

كانت الحوارات التي قادها الدكتور طارق متري، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، لحلحلة الأزمة السياسية في ليبيا، قد عُقدت جميعها قبل انطلاق عملية الكرامة، وخلال حراك "لا للتمديد"، وقبل الانقلاب الذي أعلنه حفتر على شاشة قناة العربية، وقبل اقتحامات كتيبة الصواعق ولواء القعقاع لمقرات المؤتمر، وبعد إعلان حزب تحالف القوى الوطنية فكّ الارتباط بكتلتهم، بعد الانقلاب الذي وقع في مصر. وبدأت هذه الحوارات بعد رواج مقولة: انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام.

كان الهدف من هذه الحوارات هو استيعاب الاحتقان السياسي الذي نتج عنه فيما بعد الاقتتال. وقد لاحظ الدكتور طارق متري، أن التجاذبات الواقعة في المشهد الليبي تسير نحو الانزلاق إلى العنف والفوضى، وأن هناك حاجة ملحّة للبدء في الحوار وجني ثماره قبل أن يحصل هذا الصدام الذي كان يلوح في الأفق[2].

ووجد متري تباينًا في تعريف "الحوار الوطني"، ما بين الاستخدام الأممي، الذي يرى أنه يفترض في الحوار الوطني أن يؤدي إلى تسوية سياسية ويكون التمثيل فيه واسعًا، بل ضمانًا لعدم استثناء أحد، بينما في الاستخدام الليبي، هو وسيلة تخاطب جديدة تقطع مع الماضي، وتفتح التفاوض في المسائل الخلافية. لذلك، حرَّرت البعثة نفسها من القوالب الجاهزة وأعدَّت ورقة عرضتها على الحكومة والمؤتمر تُفصِّل الحوار الوطني وخصائصه وطرائقه وموضوعاته[3].

---

(1) المرجع السابق، ص 486-487.

(2) متري، "مسالك وعرة"، ص 217.

(3) المرجع السابق، ص 216-218.

عقد متري خمسة حوارات بين القوى السياسية، كانت جميعها في فندق الودان بـالعاصمة، طرابلس، وكان أولها في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، وكان من المفترض عقد الحوار السـادس في يونيو/ حزيران 2014، إلا أن تحالف القوى الوطنية أجهض مبـادرة متري[1]؛ حيـث كان التحالف يعتقد جازمًا أنه سـيفوز في انتخابات مجلس النواب، وأن حزب العدالة والبناء ومن يدور في فَلَكه سيخسرون الانتخابات، بالرغم من أن الانتخابات لم تجر على أسـاس نظام القوائم (حزبي)؛ إذ نص قانون انتخاب مجلس النواب على النظام الفردي فقط.

حضر هذه الحوارات السياسية أعضاء من المؤتمر الوطني العام، يمثلون الكتل السياسـية في المؤتمر، وممثـل عن الحكومة وأحزاب: التحالـف، والعدالة والبناء، والوطن، والجبهة، والاتحاد من أجل الوطن، والجمهوري، والتغيير، والوسط، وجماعة الإخوان المسلمين، وائتلاف 17 فبراير، ونشطاء سياسيون[2].

بعـد نقاش مطول وموسـع لمختلف القضايا، توصل المتحـاورون إلى بعض الخلاصات، من أهمها:[3]

- أن مدة المؤتمر الوطني غير منصوص عليها في الإعلان الدستوري، وهذا هو "تفسير رائج"، حسب اصطلاح الأمم المتحدة، وليس هو التفسير القانوني.

- التمديد للمؤتمر الوطني حتى نهاية السنة، وإغلاق باب الطعن فيه قبل انتهاء هذه المدة.

- على المؤتمر الوطني خلال مهلة التمديد هذه التي تصل إلى ثمانية أشـهر، أن يمنح هيئة الدسـتور، بعد انتخابها، مهلة من ثلاثة إلى أربعة أشـهر من أجل إكمال مشروع الدستور ووضع قانون استفتاء معه.

- تغيير حكومة علي زيدان، وتشكيل حكومة جديدة.

وقد صوَّت أعضاء المؤتمر على المقترح، المتعلق بخارطة الطريق الجديدة، بأغلبية كبيـرة وصلت لأكثر من الثلثيـن، ولكن الأحداث كانت قد تجاوزت هذا الأمر؛ فقد كانت المظاهرات والاقتحامات وحرق الإطارات في الطرق وقطع الكهرباء، والتهديد

(1) المرجع السابق، ص 296.

(2) قائمة الأمم المتحدة للمشاركين في أحد الحوارات الخمس والمنعقد في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2013.

(3) شهادة الأستاذ محمد حسن صوان، رئيس حزب العدالة والبناء، انظر ملحق رقم (6).

المسلح من الصواعق والقعقاع قد بلغت الذروة. وكانت تصريحات السياسيين، تجاه جلسة اللقاء التشاوري (الجولة السادسة لحوارات متري)، التي كانت على الأبواب، سلبية؛ فقد شنَّت حملة على اللقاء، واتهمت البعثة بأنها تعمل على تشكيل حكومة يكون الإخوان المسلمون جزءًا منها، وصرَّح محمود جبريل بأن هذه الفكرة من صنيع الإخوان، وأنهم نجحوا في تمريرها عبر أحد كبار العاملين في الأمم المتحدة ممن ينتمي إلى تنظيمهم[1]، ولم تعد هناك فرصة للحوار[2]، وانضم رئيس الحكومة المؤقتة، عبد الله الثني، إلى الحملة التي شُنَّت ضد متري، وأصدر بيانًا ادعى فيه أنه ليس لديه أي علم بمبادرة متري، بالرغم من أن متري زاره عدة مرات وأخبره بالمبادرة[3].

هكذا، ظن التحالف، الذي قاد الحملة، أن الانتخابات قد أصبحت محسومة لصالح التيار الذي يمثله، ورأوا أن هذا الاحتقان يمثِّل فرصة للتخلص من المؤتمر الوطني العام ومن الإسلاميين، ومن تيار فبراير، باستغلال الظروف الإقليمية التي تؤيد الحراك ضد نتائج الربيع العربي، فاشتدت المظاهرات في الشارع. وقد ألجأ هذا التطور في مسار الأحداث المؤتمر الوطني العام، إلى القبول بفكرة الانتخابات المبكرة، وقام بتشكيل لجنة فبراير، للبحث عن طريقة للخروج من المشهد، وتفادي الضغط الشديد.

ثانيًا: المشهد العسكري

في فصل سابق من هذا الكتاب تطرقنا للحديث عن الجيش الليبي وتاريخه ومراحل تأسيسه، ولذلك سنكتفي هنا برسم ملامح المشهد العسكري، ومناطق سيطرة كل فريق، غداة انطلاق تمرد عملية الكرامة وإعلان عملية فجر ليبيا كردٍّ طبيعي على هذا التمرد.

لقد ورثت دولة الثورة الوليدة حالة عسكرية ممزقة الولاءات بفعل كثرة الكتائب التي خلَّفها القتال، وكانت البداية على النحو التالي:

كان المجلس الوطني الانتقالي يستند في بداية عمله على بيان انتصار ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط، وإعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ونظامه

(1) متري، مرجع سابق، ص 294.

(2) نص شهادة صوان الصوتية، انظر ملحق رقم (6).

(3) متري، مرجع سابق، ص 295.

الأساســي في الإشراف على العمل العسكري والمجالس العسكرية التي تشكّلت في ربــوع الوطن لتحريرها من نظام القذافي[1]، ثم لاحقًا اســتند المجلس الانتقالي على الإعــلان الدســتوري بصفته (أي المجلس الوطني الانتقالــي المؤقت) القائد الأعلى للجيش الليبي. لذلك، صار من المســموح لكل منطقة أن تشــكّل مجلسًــا عســكريًا تنضوي تحته الكتائب المقاتلة في المدينة، وتسجل كتائبها عند وزارة الدفاع، ليصبح الأفراد المشكّلون لتلك الكتائب ذوي صفات عسكرية؛ بين منتسب للجيش، أو منتم لكتائب الثوار. وقد فتحت المجالس العسكرية الباب أمام تسجيل عدد غير محدود من الكتائب، حتى بلغ عدد الكتائب المسجلة لدى المجلس العسكري في مصراتة لوحده 217 كتيبة ثوار[2]، منذ نهاية الصراع المسلح مع القوات الموالية للقذافي في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وحتى مطلع 2014، وبلغ عدد المقاتلين حوالي (27) ألف مقاتل وفقًا للإحصائيات المثبتة بكشوفات المجلس العسكري بالمدينة[3].

انتشــر الســلاح عبر هذه المجالس، التي اســتولت على المعسكرات ومخازن الأســلحة والذخائر، للمشــاركة في تحرير البلاد من الاســتبداد. وقد قدّر المبعوث الأممي الســابق، الدكتور غســان سلامة[4]، مؤخرًا عدد قطع السلاح الموجودة بحوزة الكتائب المســلحة المنتشــرة في ليبيا بأنها قد تجاوزت الـ23 مليون قطعة سلاح؛ مما لا تستطيع البلاد جمعها أو ضبطها[5].

تديــن أغلــب هذه الكتائب في الظروف العادية بالــولاء للدولة الليبية، دون أن تكون صورة تلك الدولة واضحة في أذهان المقاتلين، وغالبًا لا يتجاوز الوعي بالدولة حدود طاعة آمر الكتيبة، أو شيئًا من الإحساس بالتضامن مع الكتائب المنتمية للجهة، أو المدينة.

وقد ظلّت رئاســة الأركان العامة بالعاصمة، طرابلس، أهم سلطة عسكرية، وإن

---

(1) العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية... مفاصل وتداعيات، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 251-252.

(2) "أبرز الكتائب المسلحة في ليبيا"، الجزيرة نت، 22 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2J6kVlD

(3) العرادي، الثورة الليبية... مفاصل وتداعيات، ص 95.

(4) غسان سلامة، سياسي لبناني وأستاذ علوم سياسية بجامعة السوربون الفرنسية، تقلّد منصب وزير الثقافة اللبناني. شغل منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 2017 إلى 2020.

(5) "سلامة: 23 مليون قطعة سلاح منتشرة في ليبيا"، بوابة الوسط، 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/364p95K

لم تكن هي الأقوى في مراكز القوة التي تتوزع الخريطة الليبية. ويمكن رسم خريطة تقريبية لتوزع هذه القوى على النحو التالي:

رئاسة الأركان العامة في العاصمة طرابلس

تتكون القوات التابعة لرئاســة أركان الجيش الليبي التابع للمؤتمر الوطني العام برئاســة اللواء عبد الســلام جاد اللــه العبيدي، من قوات درع ليبيا الوســطى بقيادة العقيد محمد إبراهيم موســى، وكتائب من مدن مصراتة وطرابلس والزاوية وصبراتة. وبالإضافــة إلــى ضباط الجيش، فإن من أبرز الشــخصيات التي قادت هذه الكتائب: صلاح بادي وســالم الزوفري وحمودة النعيرية ومصطفى المازق وفتحي باشــاغا من مصراتــة، وصلاح البركي وصلاح الرقيعي وعبد الغني الككلي من طرابلس، ومحمد الكيلاني وصهيب الرماح وشعبان هدية ومحمود بن رجب من الزاوية، وعمر المختار المدهوني من صبراتة، وغيرهم من الشخصيات[1].

وقد كانت القوات التابعة لرئاسة الأركان العامة، في ذلك الوقت تبسط سيطرتها على أكثر من ثمانين بالمئة من التراب الليبي وأكثر من تسعين بالمئة من البنية التحتية العسكرية، من مطارات، وقواعد عسكرية، ومقرات، بحسب تقدير قائد أركان الجيش الليبي الأسبق، اللواء ركن يوسف المنقوش، وقال في شهادته للمؤلف إنه صرَّح بهذا في لقاء له على قناة الرائد الفضائية[2].

الكتائب في الشرق الليبي

تتمركــز أهــم الكتائب التي تنتســب للثوار في أربع مدن بالشــرق الليبي، هي: بنغــازي، ودرنة، والبيضاء، وإجدابيــا، وقد كانت أفضل هذه الكتائب تدريبًا هي التي تتخذ من مدينة بنغازي مقرًّا لها. وفي بنغازي، ثاني أكثر مدن ليبيا سكانًا وأكبر مدينة في برقة، توزع المشهد المسلح على أكثر من كتيبة فرَّقتها لاحقًا التوجهات السياسية.

ومن أبرز هذه الكتائب نذكر كتيبة راف الله الســحاتي وكتيبة 17 فبراير وكتيبة شــهداء ليبيا الحرة. وتضم هذه الكتائب الثلاثة في صفوفها أغلب الثوار في بنغازي

---

(1) لطفي، يوسف، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)"، البوصلة، 11 يونيو/ حزيران 2020. https://bit.ly/3fv6lQm

(2) شهادة مكتوبة من اللواء ركن يوسف المنقوش. انظر ملحق رقم (1).

ممن قاتلوا في الجبهات ضد نظام القذافي، وتُعرف الآن جميعها باسم دروع ليبيا.

وقد انضوت هذه الكتائب تحت مجلس شـورى ثوار بنغازي، عند تأسيسه في 2014. ومن أبرز الكتائب كتيبة شهداء الزنتان، وهي إحدى الكتائب التي انضمت لرئاسة الأركان تحت اسم "اللواء 319". ومن بين الكتائب التي كانت تتخذ من بنغازي مقرًّا لها "كتيبة أنصار الشريعة"[1].

وفي درنة، كان المشهد العسكري غير واضح؛ فقد عرفت المدينة سيطرة مبكرة لتنظيم الدولة إلى أن وقعت المفاصلة بينه وبين ثوار المدينة الذين أعلنوا عن تأسيس "مجلس شورى مجاهدي درنة"[2].

قاتلت هذه الكتائب جميعًا القوات التي تجمعت حول خليفة حفتر، ولكنها لم تكن واضحة الموقف من الدولة، ولا موحَّدة حول رؤية واحدة؛ فقد كان من بينها ثوار يعلنون التزامهم بشرعية الدولة، ويرفضون حمل السلاح في وجهها، وكانت من بينها كتائب أخرى وقيادات أقرب إلى فكر تنظيم الدولة والقاعدة، وقد حمل بعضها أعلام التنظيمين ورفعوا شعاراتهما. ولذلك، يصعب حسابها ضمن الكتائب المنحازة لشرعية المؤتمر، أو الموالية لفجر ليبيا، وإن كانت تشترك معهما في الموقف من حفتر ومشروعه بغضِّ النظر عن اختلاف الدوافع؛ مما جعل الارتباط بدعم الجبهة الشرقية مثلبة سياسية؛ فآثر البعض النأي بأنفسهم عن هذه المثلبة في سيرَتهم، لكن هذا لم يمنع أعضاء من المؤتمر والحكومة وتيار دار الإفتاء والمفتي من الاستمرار في توجيه الدعم لهولاء الثوار[3]، بالرغم من الضبابية فيما يخص الدولة والتقارب مع المجموعات المصنفة كتنظيمات إرهابية[4].

---

(1) "خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا"، ن بوست، 29 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2Ja8ntx

(2) "ثوار درنة يشكلون مجلسًا لمواجهة قوات حفتر"، الجزيرة نت، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2V1R6oy

(3) لطفي، يوسف، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)"، البوصلة، 11 يونيو/ حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fv6lQm

(4) حددت المادة (35) من الاتفاق السياسي الليبي الموقَّع بمدينة الصخيرات، ثلاثة تنظيمات بالاسم، هي: (داعش/ أنصار الشريعة/ القاعدة) مصنَّفة كمنظمات إرهابية وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. انظر: الاتفاق السياسي الليبي، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015: https://bit.ly/3pYFMYK

الكتائب والقوى العسكرية الموالية لحفتر

كانــت النواة الأولى التي اعتمــد عليها حفتر في إعلانه لعملية الكرامة، هي كتيبتــه التي تحمل اســم: "الجيش الوطني". وتتشــكل الكتيبــة من لفيف (فتات، حســب تعبيــر العقيد فرج البرعصي) من الضبــاط والجنود، ولا تُعرف لها قوائم واضحة. والذين يرددون اسم "الجيش الوطنى الليبى" يروّجون بعلم أو بغير علم لأكذوبــة كبرى، لســبب جوهرى هو أن القذافي كان قــد دمّر الجيش وفرّغه من مضمونه[1]، بحيث لم تنج من حملته ســوى بعض الوحدات التى جرى تشــتيتها الآن، ربعهــا فقط موجود فى الشــرق وثلاثة أرباعها فى الغرب والجنوب[2].

وقد تعرضنا في التعريف الســابق بحفتر لهذه التســمية، وأصلها. ولم يكن واضحًا غداة إعلان حفتر عملية الكرامة على أية قوة يعتمد، كما لم تكن خريطة تحالفاته قد اتضحت بعد. ولكن بمجرد الإعلان اتضح أن لديه لفيفًا من الكتائب يدعمه، منها ما هو تابع للجيش، ومنها كتائب ثوار أو مجموعات عسكرية تنتمي لمجموعــات اجتماعيــة في مناطق مختلفة من ليبيــا، ويمكن تناولها كالتالي:

القــوات الخاصة-الصاعقة: تعتبر هذه الكتيبة إحــدى كتائب الجيش القليلة التي أبقى عليها القذافي، وقد ظل يقودها اللواء عبد الفتاح يونس حتى انشــقت معــه غــداة قيام الثــورة الليبية في 2011. تتخــذ الكتيبة من مدينــة بنغازي مقرًّا رئيســيًّا لهــا، وبها أهم معســكراتها، ولا نملك إحصــاءات دقيقة عن عدد أفراد هــذه الكتيبــة إلا أنهم يُعدون بالمئات. وقد أعلن قائــد الكتيبة، ونيس بوخمادة، انضمامــه إلى حفتــر بُعيد بدء التمرد الذي عُرف بعمليــة الكرامة. وقد ظهر إلى جانــب بوخمادة الضابــط محمود الورفلي الذي عُرف بآرائه المدخلية[3]، وأصبح

---

(1) كان القذافي يقوم باستمرار بإنشاء أجسام ومسميات مختلفة، ضمن سياسة عدم الاستقرار والفوضى المستمرة في كل المجالات، ومن ضمنها المجال العسكري. انظر شهادة رئيس الأركان الأسبق، اللواء ركن يوسف المنقوش، ملحق رقم (1).

(2) هويدي، فهمي، "فصل مثير في عبثية المشهد الليبي"، ليبيا المستقبل، 25 يونيو/ حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2KwnNsg

(3) تيار ديني نشأ في الجامعات السعودية، ويُنسب إلى ربيع بن هادي المدخلي، وهو أستاذ سوري كان يعمل بالسعودية. يُعرف عن هذا التيار تطرفه في النظر إلى طاعة الحكام واعتبارها أهم أصول الدين. لمزيد عن التيار المدخلي، انظر: لاكروا، ستيفان، زمن الصحوة.. الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، الترجمة بإشراف عبد الحق الزموري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط الأولى، بيروت 2012، ص 282-296. وقد نشط هذا التيار في ليبيا في عهد القذافي على يد ابنه، الساعدي،

مطلوبًـــا للجنائية الدولية بعد ظهوره ينفذ إعدامات في الشـــوارع[1].

وأعلن آمر قاعدة طبرق الجوية الليبية، العقيد إبراهيم عبد ربه، انضمامه وقاعدته إلى "الجيش الوطني" التابع للواء حفتر. وبذلك، يكون أغلب بقايا الجيش في الشرق الليبـــي قـــد انضمَّ إلى قوات حفتـــر[2]. كما انضمت لاحقًا إلى تمـــرد عملية الكرامة شـــخصيات عسكرية معروفة في الشرق الليبي، مثل المهدي البرغثي، الذي انشق عنه لاحقًا، وعز الدين الوكواك، وهو يقود قوة كانت تسيطر على مطار بنينا.

وفي المنطقة الغربية، تحالف مع حفتر لواء القعقاع وكتيبة الصواعق والشـــرطة العســـكرية بقيادة العقيد مختار فرنانة، وهي مجموعات محســـوبة على مدينة الزنتان، وبعض المجموعات المســـلحة داخل منطقة ورشفانة، وما يطلق عليه "جيش القبائل" بقيـــادة العقيـــد عمر تنتوش[3]، وهو قوة غير نظامية اشـــتُهرت لاحقًا بعمليات ســـلب ونهب. وكانت القوات الموالية لحفتر في المنطقة الغربية تتمركز في مقار عسكرية في العاصمة الليبية، طرابلس، ومقر جمعية الدعوة الإسلامية ومعسكر اليرموك، بالإضافة لمعسكر السابع من أبريل والنقلية والمطار [مطار طرابلس العالمي][4].

ثم عاود النشاط بعد سقوط نظام القذافي بدعم من السعودية، وكانت رموزه في الشرق الليبي مؤيدة لحفتر باعتباره ولي أمر شرعيًا، إلا أن المحسوبين على التيار في طرابلس رفضوا حفتر باعتبار حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا هي ولي الأمر الشرعي.

(1) محمود الورفلي (1978) رائد في كتيبة الصاعقة بالجيش الليبي. انخرط في صفوف قوات حفتر ومطلوب من المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت في حقه مذكرة اعتقال، متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب في ست عمليات إعدام بدون محاكمة، قُتل خلالها أكثر من 33 شخصًا في مناطق مختلفة من مدينة بنغازي. كما أن الشرطة الدولية (الإنتربول) أدرجته ضمن قائمة المطلوبين لنفس التهمة، وكذلك فعلت وزارة الخزانة الأميركية، في 2019، التي أدرجته على قوائم العقوبات لارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأشارت الوزارة الأميركية، أنه "منذ 2016، نفَّذ الورفلي أو أمر بقتل 43 محتجزًا غير مسلح في ثماني حوادث منفصلة. تم تصوير العديد من عمليات القتل هذه ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي". لمزيد من المعلومات، انظر: "سفاح حفتر" محمود الورفلي.. ماذا يريد من بني وليد؟ (تحليل)"، وكالة الأناضول، 11 مايو/ أيار 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3632Cq7

(2) "القوات الخاصة الليبية تعلن انضمامها إلى اللواء المتقاعد حفتر"، الجزيرة نت، 19 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /378W60b

(3) قامت كتائب من الزنتان على خلفية التصادم بإطلاق سراح العقيد عمر تنتوش وكان موقوفًا على ذمة قضايا متعلقة بأحداث ثورة فبراير/ شباط.

(4) البسيكري، السنوسي، "ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي"، الجزيرة نت، 11

القاعـدة فـي العلاقات الدولية أنَّ الدول الضعيفة، أو الصغيرة، تكون مسـرحًا للعب الدول الأكبر منها. وبما أن قيام الأنظمة السياسـية بعد الثورات يشـبه تأسيس الدولـة من جديد فإنه يغري دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية بمحاولة الدخول إلى الساحة لرعاية مصالح قائمة، أو لخلق مصالح جديدة، أو للمقايضة بمصالح في مناطـق وملفات أخرى. ولا تشـذ التجربة الليبية عـن هذه القاعدة؛ فهي منذ الحرب العالمية الثانية محطة من محطات الصراع في المنطقة لطبيعة موقعها الجيوستراتيجي.

وتمتلـك ليبيا ميزات جغرافية وثـروات طبيعية تجعلها واحدة من أكثر المناطق التي تُسيل لعاب الشركات الكبرى التي تستثمر في مجال الطاقة، والتي تقود في العادة جزءًا رئيسيًّا من السياسة الخارجية لبلدانها، مثل: "إيني" الإيطالية، و"توتال" الفرنسية و"بريتـش بيتروليوم" البريطانيـة.. وغيرها. كما تمتلك أكثر من ألفي كلم على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ومخزونات هائلة من النفط والغاز[1]، وهي أحد أهم معابر الهجرة غير النظامية؛ إذ يُقدَّر عدد المهاجرين الذين يعبرون من الشواطئ الليبية إلى أوروبا سـنويًّا بما يقارب نصف مليون مهاجـر[2]. وتعتبر الأراضي الليبية متصلة جغرافيًّا بمناطق وجود المجموعات المسلحة في الصحراء الكبرى، وهي معبر رئيسي بين غربي العالم العربي وإفريقيا وشرقيهما.

ومع قيام الثورة وسقوط نظام القذافي، انضافت إلى قائمة الدول ذات المصالح التقليدية في ليبيا دول أخرى استثمرت في دعم الثورة وباتت تعتقد أن لها الحق في المشاركة، ولو رمزيًّا، في صياغة مرحلة ما بعد الثورة. وما يهمنا في هذا الكتاب هو تسليط الضوء على الدول التي أثَّرت مواقفها بشكل مباشر في المشهد الليبي وبخاصة

نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 13 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3l3YR83

(1) تفيد بيانات منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" أن ليبيا تحتل المرتبة الخامسة عربيًّا باحتياطي يبلغ حوالي 48.36 مليار برميل، فيما يبلغ ما تمتلكه من احتياطي الغاز حوالي 54.6 تريليون قدم مكعبة، وهذا يضعها في المرتبة 21 عالميًّا من احتياطيات الغاز. لمزيد من المعلومات، انظر: "ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي؟"، الجزيرة نت، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q75gTZ

(2) كعوان، نزار أحمد، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير – الواقع والتحديات، (منشورات آرتك للحلول التقنية والإعلامية، طرابلس ليبيا، 2017)، ص 43.

فيما يتعلق بعملية فجر ليبيا، أي في العام 2014 وما تلاه وليس في السنوات اللاحقة.

الدول المستثمرة في حفتر ودوافعها

عند إطلاق عملية فجر ليبيا، في عام 2014، لم يكن الفرز قد وصل المدى الذي وصله اليوم (2020)، ولا كانت مواقف الأطراف الدولية قد اتضحت بالشكل الذي أصبحت عليه الآن. ولكن استقراء الأحداث اللاحقة يقودنا إلى استنتاج مدعوم بكثير من القرائن؛ بأن المتغير الأبرز الذي طرأ على الساحة، هو انكشاف هذه المواقف وقيام الأدلة المادية عليها، وتأكيدها من جهات مستقلة، مثل هيئات الأمم المتحدة، ولكن هذه المواقف كانت متبلورة في ذلك التاريخ، ومعروفة لكل الأطراف الليبية تقريبًا. وهي لا تختلف كبير اختلاف عمّا هي عليه الآن.

قد لا يكون من الصعب إعطاء تصنيف دقيق للدول الداعمة للواء المتقاعد، خليفة حفتر، أو التي تستثمر فيه على الأصح. وكذلك، فإنه ليس من الصعب تحديد دوافع هذه الدول. ويمكن تقسيمها إلى دول مستثمرة في حفتر اختيارًا، ودول مضطرة، ودول مترددة. فيمكن القول: إن الدول التي تستثمر في دعم اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، وهي مختارة لذلك، هي: فرنسا، والإمارات ومصر والسعودية، وروسيا. هذه الدول تختلف دوافعها اختلافًا كبيرًا، لكنها تلتقي في بعض المنطلقات أو في أغلبها على الأصح.

الدول العربية

حملت الإمارات ومصر والسعودية على عاتقها مقاومة ثورات الربيع العربي، وكان من الطبيعي أن تكون ليبيا تالية لمصر في ترتيب إسقاط التجارب الديمقراطية، وهو ما سبق بيانه حين الحديث عن الإعلام والعمل السياسي. ومن غير إطالة في شرح ما بات معلومًا في السياسة العربية اليوم، فإنه يمكن القول: إن موقف هذه الدول من الثورات، هو موقف يرفضها مبدئيًا لسببين رئيسيين، أحدهما تابع للآخر:

السبب الأول: أن نموذج الحكم الذي تنتجه الثورات، نموذج قائم على الحريات العامة والفردية، وعلى الانتخاب الديمقراطي للحكومات والبرلمانات، وهو نموذج لا ترغب هذه الدول في تمدده في العالم العربي خوفًا من أن يصل تأثيره إليها.

السبب الثاني: أن أغلب الانتخابات التي نُظِّمت بعد الربيع العربي جاءت

بالحركات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية إلى السلطة، أو جعلتها شريكًا رئيسيًّا فيها، وهذا سبب كاف وحده لدى هذه الدول لرفض الديمقراطية من أساسها. وإذا كانت الانتخابات في ليبيا لم تعط الصدارة للإسلاميين، وأعطت الصدارة النسبية للقوى المدعومة من الإمارات، أو المتحالفة معها[1]، فإن حصيلتها النهائية بالتحالفات والمخرجات جعلت التيار الوطني الأقرب إلى المحافظة شريكًا رئيسيًّا في السلطة، وهو ما كان كافيًا لهذه الدول لتمويل ودعم مشروع الثورة المضادة من أول يوم.

وتمتاز مصر عن الإمارات والسعودية بحجم المطامع والمصالح في ليبيا؛ ففي ليبيا واحدة من أكبر الجاليات المصرية بالخارج[2]، وتمتلك مصر حدودًا برية طويلة مع ليبيا، وتاريخًا من التواصل الاجتماعي والتداخل بين سكان غرب مصر وشرق ليبيا.

وقد بدأ دعم هذه الدول لحفتر يتكشف مبكرًا، وإن كان يجب القول، من باب الدقة: إن أغلب الأدلة تكشفت بعد انقضاء عملية فجر ليبيا وبالذات بعد القصف الإماراتي/ المصري لقوات فجر ليبيا، سنة 2014، والذي سنتحدث عنه لاحقًا في هذا الكتاب، كما أن تقارير مبكرة للأمم المتحدة كشفت، في سنة 2015، عن دعم إماراتي/ مصري بالسلاح والخبرة لقوات خليفة حفتر[3].

حشدت دولة الإمارات المال والنفوذ في استراتيجية حربها ضد وجود التيار الإسلامي بأي شكل من الأشكال في بلدان الربيع العربي، بل تجاوزت ذلك حتى إلى الدول المتعايشة مع هذا التيار كالأردن والمغرب. وضعت الإمارات الغنية ثقلها المالي وراء الثورات المضادة[4]، وفي ليبيا دعمت ورَعَتْ الانقلاب المتلفز للضابط المتقاعد، خليفة حفتر، والذي لا يحمل أي منصب، ودعمت عملية الكرامة بالمال

---

(1) مثل تحالف القوى الوطنية. كما مَرَّ في أماكن سابقة من هذا الكتاب.

(2) يقدر مركز البيت العربي للبحوث والدرسات، عدد العمالة المصرية قبل ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 بأكثر من مليون ونصف المليون عامل. انظر: "مليون عامل مصري في ليبيا يدفعون ثمن غارات السيسي"، عربي21، 17 فبراير/ شباط 2020، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fyLbRf

(3) التقرير النهائي رقم (S/ 2015/ 128) المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من من فريق الخبراء بتاريخ 23 فبراير/ شباط 2015. https://bit.ly/39f1sK0

(4) عامر، عبيدة، الجزيرة نت-ميدان، "جذور العداء.. لماذا تنفق الإمارات ميزانيات ضخمة لحرب الإسلاميين؟"، 16 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UXBXoa

والسلاح والجند وقادت عملية عسكرية ضد قوات فجر ليبيا ولاحقًا ضد قوات حكومة الوفاق بشكل بشع.

شاركت السعودية بدورها في هذا الانقلاب من خلال تمويل المجهود العسكري، وفي دعم تمدد التيار المدخلي[1] التابع للمخابرات السعودية والذي يسمى أيضًا "سلفية المخابرات"[2]. وهو مشروع منظم وله مشاريع تجارية، وأدوات إعلامية، ومدراس خاصة بأبنائه، تتميز في اللبس وفي المناهج الإضافية في تربية روادها على هذا الفكر المدخلي، الذي سيطر أيضًا على كثير من المنابر والمساجد في ليبيا، ثم من خلال الفتاوي المستوردة من مشايخ هذا التيار في السعودية.

دخل هذا التيار المدخلي في انحراف خطير حين حمل السلاح، وتعامل مع مخالفيه بمنطق "من ليس على فكرنا فهو خارجي"، و"طوبى لمن قتلهم وقتلوه"، وهم يرون طاعة الحاكم، ولي الأمر، الذي تحدده مرجعيتُهم في السعودية[3]، مهما كانت أفعاله، ويُسوِّغ له الظلم والقهر، ويُلزَم الناس بطاعته والخضوع له في كل الأحوال؛ "وإنْ أَخَذَ مالَكَ وجَلَدَ ظهرك" بظلم، وإن زنى على الهواء مباشرة، كما قال أحد شيوخهم[4].

هؤلاء انحازوا إلى حفتر في كل محطاته الانقلابية، بفتاوى من مشايخهم في السعودية، فقتلوا مخالفيه من أجل تنصيبه وليًّا للأمر، كما كفَّروا أتباع المذهب

---

(1) يطلقون عليهم السلفية الدعوية أو التقليدية أو "السلفية الجامية " نسبة إلى "الشيخ محمد أمان الجامي" ولكن اشتُهر مؤخرًا باسم "السلفية المدخلية " نسبة إلى الشيخ "ربيع بن هادي المدخلي".

(2) "سلفية المخابرات.. كيف يستخدم الجامية والمدخلية الاغتيال النفسي لتدمير خصومهم؟"، الجزيرة نت-ميدان، 14 فبراير/ شباط 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2KDzduu

(3) أفتى ربيع المدخلي عدة مرات بأن حفتر هو ولي الأمر الشرعي في ليبيا. انظر: "فتوى الشيخ العلامة ربيع المدخلي للسلفيين بالانضمام تحت راية المشير خليفة حفتر حفظهم الله"، مكتبة السنة، 5 أبريل/ نيسان 2019، تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nStrn0

(4) "الجامي عبدالعزيز الريس: لو خرج (ولي الأمر) يزني ويشرب الخمر على الهواء مباشرة في التلفاز يوميًّا"، موقع عبدالخالق الحميضة، 3 أغسطس/آب 2018، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3pYxfF0

الإباضي، وهدموا الآثار، وتورطوا في قتل بعض المشايخ[1]، وأشرفوا على الإعدامات الميدانية[2]، كل ذلك بذريعة طوبى لمن قتلهم وقتلوه.

فرنسا

ومع أن فرنسا تشترك مع الدول العربية سابقة الذكر في مناهضتها للحركات الإسلامية، كما يؤكد ذلك الصحفي والمفكر الفرنسي، برنار هنري ليفي، الذي شارك في إقناع فرنسا بالتدخل ضد القذافي في 2011، بقوله إنه "يفضِّل تعطيل العملية الانتخابية على وصول جماعة إسلامية للحكم"[3]؛ فإن المطامع الفرنسية في ليبيا أوسع من ذلك، وتتمثل في رغبتها في الاستحواذ على النفط الليبي، والحصول على عقود بإعادة الإعمار، إضافة إلى محاولة الهيمنة التاريخية على الجنوب باعتباره امتدادًا لمستعمراتها السابقة في إفريقيا والتي ما زالت مراكز نفوذ اقتصادي وأمني وسياسي مهم لها إلى اليوم[4].

لا شك أن المساعدات التي تلقاها حفتر من فرنسا أسهمت في حسمه للمعارك في الشرق الليبي، لكنها لم تكن كافية في الغرب الليبي؛ مما أسهم في فشلها مرات متكررة، لعل أهمها محطة فجر ليبيا، وهذا ما أكده الناطق باسم قوات حفتر في معرض تعليقه على أسباب دعم فرنسا لقوات حفتر؛ بقوله: إن لفرنسا مصلحة في ملاحقة المجموعات المعارضة لوجودها في البلدان المحاذية؛ كتشاد ومالي والنيجر[5]. وهذا

---

(1) "الاعتراف كاملًا: قصة التخطيط لخطف وقتل الشيخ نادر العمراني"، قناة أكاكوس، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nYI3kD

(2) "ضابط الإعدامات محمود الورفلي.. كشف المستور"، الجزيرة نت، 6 يناير/ كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pZkxG7

(3) "خطير: ليفني وليفي خطَّطا للانقلاب على مرسي"، حركة شباب تاسع مارس، 7 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nVwyKV

(4) في 23 فبراير/ شباط 2007، اجتمع مجموعة من الدبلوماسيين الفرنسيين يسمون أنفسهم مجموعة ماري (نسبة لمقهى اجتمعوا فيه بباريس)، ونشروا تقريرًا في صحيفة اللوموند الفرنسية يتحدثون فيه عن فقدان فرنسا لأهميتها الجيوستراتيجية، وأهمية ليبيا من أجل استعادة هذه النفوذ. انظر: "ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟..السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر"، صحيفة الاستقلال، 10 أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39fBaHU

(5) "التنافس الفرنسي الإيطالي يُعقِّد الوضع في ليبيا"، "سويس إنفو" التابع لهيئة الإذاعة والتليفزيون

ما اعترف به أيضًا مستشارٌ سابق عمل بوزارة الدفاع الفرنسية؛ حيث قال: "إن عملية "بركان"[1] تُكلِّفنا كثيرًا جدًّا، لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لوضع حدٍّ لهذه العملية، تتمثل في الوصول إلى إعادة الاستقرار في ليبيا، ومن أجل هذا، اختارت السلطة التنفيذية (أي الحكومة الفرنسية دعم) حفتر"[2].

فرنسا أيضًا مهتمة جدًّا بالموقع الجيوسياسي الليبي وما يمثله من فرص استراتيجية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، فالشرق يعني بالنسبة لها السيطرة على الجنوب ومن ثم الغرب الليبي عبر دعمها لحفتر[3]؛ ما يعني قلب المعادلة الدولية المتعلقة بالجغرافيا الليبية[4] والتي كانت مثار اهتمام للعديد من الدول، وهو ما يشكِّل تهديدًا للمصالح الإيطالية التي تخبطت رؤيتها وسياستها تجاه ليبيا.

روسيا

تشترك روسيا مع الدول سابقة الذكر في الموقف من الربيع العربي إجمالًا، وهي التي وَأَدَت الثورة السورية من خلال تدخلها العسكري المباشر وحَمَتْ نظام

السويسرية، 19 يناير/ كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/378zNYC

(1) عملية بركان هي عملية انتشار عسكري قامت بها فرنسا منذ سنوات في منطقة الساحل من أجل التصدي للمجموعات التي تصفها بالإرهابية. لمزيد من التفاصيل حول هذه العملية ومراميها، انظر: ""بركان" الفرنسية في مواجهة "جهاديين جدد""، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 9 مارس/ آذار 2016، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3l3ELLh

(2) "سويس إنفو" مرجع سابق.

(3) دعم فرنسا لحفتر يتعلق "بالجغرافيا السياسية الليبية؛ فالمنطقة الشرقية في ليبيا تمتد داخليًّا أو لها قوة دفع مركزي نحو الجنوب الليبي، لذا من يسيطر على الشرق الليبي يسيطر على الجنوب، بينما من يسيطر على طرابلس التي تملك قوة دفع خارجي نحو أوروبا يكون في قلب المعادلة الدولية المتعلقة بالجغرافيا الليبية، وبما أن فرنسا لا تريد ليبيا لذاتها إنما لغيرها (وهي إفريقيا) فإن حفتر يمثل فرصة استراتيجية لضمان مصالحها في الجنوب الليبي وإفريقيا، واستمرار نفوذها التاريخي إضافة إلى السيطرة على ليبيا، بوابة إفريقيا، ومد خلاياها لدولة بحجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي". لمزيد من المعلومات، انظر: "ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟.. السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر"، صحيفة الاستقلال، 10 أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/39fBaHU

(4) المرجع السابق.

بشار الأسد من السقوط، ولكن موقفها في ليبيا مدفوع بدوافع أخرى؛ فهي تعتقد أن الدول الغربية (حلف الناتو) خدعتها وأسقطت حليفها، القذافي، وكانت بصدد اقتسام الكعكة في غيابها. وتهتم روسيا بليبيا أيضًا بحثًا عن موطئ قدم إضافية (بعد إقامة قواعد عسكرية برية وبحرية في سوريا المطلَّة على شرق المتوسط) في المياه الدافئة وهو واحد من الأهداف الاستراتيجية التاريخية لها.

ارتبطت روسيا بصفقات سلاح أُبرمت مع نظام القذافي، في 2008، تقضي بتوفير أسلحة للجيش الليبي. كذلك، اقترح القذافي على روسيا استخدام الموانئ الليبية، أو إقامة قاعدة عسكرية في مدينة بنغازي، وقد سمحت ليبيا بالفعل لأربع سُفن حربية روسية، بقيادة البارجة ذات الدفع النووي "بيار الأكبر"، بالتوقف في ميناء طرابلس. إلا أن قيام ثورة فبراير/ شباط حال دون تنفيذ هذه الاتفاقيات[1]. وقد وجدت روسيا نفسها أمام فرصة تاريخية في دعم ضابط عسكري تدرب عندها، وقادر على تحقيق رغبتها في الوجود العسكري على حدود الناتو، وعلى مقربة من القواعد الأميركية في حوض البحر المتوسط.

دول مترددة

يمكن القول، مع قليل من التحفظ: إن الموقف الإيطالي في ليبيا هو الأضعف، والأكثر ترددًا من بين كل مواقف الدول الفاعلة في الملف الليبي. وقفت إيطاليا إلى جانب الثورة ضمن حلف الناتو، وحافظت على علاقات جيدة مع الحكومات التي مرَّت على ليبيا، ولكنها حين انقسم المشهد الليبي، وظهر مشروع خليفة حفتر إلى العلن، عانت من ارتباك شديد، إلى حدٍّ يمكن القول معه: إنها كانت تتعامل مع الطرفين بنفس الطريقة. وذلك نتيجة ارتهانها لمنطق المصالح المباشرة؛ فهي لا تريد ترك الغرب الليبي، وفي نفس الوقت لا تريد قطع شعرة التواصل مع حفتر؛ فكل همها هو الحفاظ على مصالحها وضمان استمرار تدفق الغاز إليها، وفي ذات الوقت وقف تدفق المهاجرين ولربما "الإرهابيين" إلى أراضيها. ولذلك، عاودت فتح سفارتها منذ العام 2014، وتفاوضت مباشرة

(1) "القذافي يُعيد خلط الأوراق ويتقارب مع الروس"، "سويس إنفو" التابع لهيئة الإذاعة والتليفزيون السويسرية، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2008، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / / bit.ly /3l4qyNW

مع الميليشـيات المسؤولة عن عمليات تسـيير قوارب المهاجرين من أجل خفض أعدادهم[1].

الولايات المتحدة

انخرطـت الولايـات المتحدة مبكرًا في السـاحة الليبية مدفوعـة بعوامل كثيرة تتعلـق بحلفائها في المتوسـط، وباهتمامهـا المتصاعد بالقـارة الإفريقية، ولعلاقاتها التاريخية بالسـاحة الليبية. ولكنها – بعد اغتيال سـفيرها في ليبيا أثناء زيارته لقنصلية بلاده ببنغازي نهاية العام 2011 – اقتربت من ترك ليبيا لمصيرها، وأفسـحت المجال للاعبين الإقليميين للعبث في المشهد.

ومـع أن الولايـات المتحدة لم تتخلَّ تمامًا عن التعليق على الملف الليبي، ولم تعلن أنها غير معنية، فإن سلوكها كان أشبه بسلوك المراقب للأزمة، بدل الساعي في حلها، أو كما وصفه الدكتور طارق متري في كتابه "مسالك وعرة"؛ موقف الولايات المتحـدة الأميركيـة "مثل حرف لا يُقـرَأ"[2]. وكان ملفًّا الإرهـاب، وتأمين المصادر النفطيـة، أهـم محركَيْن للتفكير الأميركي في ليبيا. وهـو ما انعكس على موقفها من خليفة حفتر ومشروعه[3].

دولتان دعمتا المؤتمر الوطني

لحظـة انطـلاق عملية فجر ليبيا لم تكن هناك دولة تدعم المؤتمر الوطني العام بشـكل صريح إلا دولة قطر، وكانت تركيا تقف منه موقفًا إيجابيًّا، غير داعم رسـميًّا، كما هي اليوم مع حكومة الوفاق الوطني[4].

---

(1) "التنافس الفرنسي الإيطالي يُعقِّد الوضع في ليبيا"، "سويس إنفو" التابع لهيئة الإذاعة والتليفزيون السويسرية، 19 يناير/ كانون الثاني 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/378zNYC

(2) متري، مرجع سابق، ص 284.

(3) "ترامب يهاتف حفتر ويخالف موقف خارجية أميركا المُعلن حول ليبيا والبنتاغون يُعلق"، سي إن إن عربية، 20 أبريل/ نيسان 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://cnn.it/2Kww7bu

(4) ظل الموقف الرسمي لتركيا هو ما عبَّر عنه أمر الله إشلر المبعوث الشخصي للرئيس أردغاون إلى ليبيا. انظر: "المبعوث التركي إلى ليبيا: نقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ونسعى للحل"،

الموقف القطري

إحدى ركائز السياســة الخارجية التي اعتمدتها قطر في تعزيز مكانتها الإقليمية والدوليــة هــي الإعلام الحر، الذي مثَّلت الجزيرة الركن الأساســي فيه، وأمدَّت قطر بقوة ناعمة استطاعت من خلالها الوقوف إلى جانب الشعوب وخياراتها، وهي بذلك عــززت أمنها الوطني، بكســب هذه الدول التــي من ضمنها ليبيا. كما وقفت قطر مع الثورة الليبية منذ بداياتها، ولعبت قناة الجزيرة الدور الأبرز في ذلك، واستمرت قطر فــي دعم الثورة الليبية في محطاتهــا المختلفة، وبالذات في تصديها للثورة المضادة، التي مثَّلت الإمارات العنوان الرئيسي لها.

لم تُخف دولة قطر منذ اللحظة الأولى ترحيبها بثورات الربيع العربي، وانحيازها إلى مطامح الشعوب في التغيير. ومع أن دولة قطر لا يحكمها نظام منتخب إلا أنها، على عكس الدول العربية الأخرى، لم تجد نفســها معنية بفرض نموذجها في الحكم على الآخرين. واستطاعت، بدعمها للثورات، أن تُراكم كثيرًا من الرصيد المعنوي بعد نجاح هذه الثورات.

وفــي ليبيــا، انخرطت قطر مبكرًا في دعم الثورة؛ فقد كان هناك إجماع خليجي على إســقاط نظــام القذافي، ورغم أن بعض الدول الخليجيــة كانت تعادي القذافي لأســباب خاصــة؛ فلم تكن قطــر كذلك وكانت علاقتها بالقذافي أشــبه بعدوٍّ ما من صداقَتِــه بُــدٌّ[1]. لذلك، وقفت قطر مع الدول الخليجية في دعم الثورة، إلا أن موقفها بقي متميزًا، وكان دعمها للثوار أكثر وضوحًا. وحين اندلاع الثورة المضادة في ليبيا، وقفت قطر إلى جانب الشــعب الليبي بدعمها للشــرعية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام وتحملت التكاليف المادية والسياســية من أجل دعمه وكانت من أســباب النصر في أكثر من محطة[2]، واســتمر موقفها الثابت في الانحياز ودعم الشــرعية القائمة في البلاد منذ إسقاط القذافي.

ديلي صباح، 17 فبراير/ شباط 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit. ly /37aMu5a

(1) "بالفيديو.. حمد بن جاسم يكشف لأول مرة تفاصيل مؤامرة القذافي ضد السعودية وسر التسجيلات المسربة"، صحيفة الشرق، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2HziQOp

(2) العرادي، عبد الرزاق، خمس شداد من أجل الحرية ولها، (ب. ن، بيروت، 2016)، ص 65.

تركيا

عارضت تركيا تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011، في موقف فُسِّر حينها بأنه بسبب مصالحها الاقتصادية في ليبيا. ولكنها منذ أن اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، في مايو/أيار 2011، وهي تقف إلى جانب الشرعية في البلاد. لم تصرِّح تركيا بدعمها للمؤتمر الوطني العام إبَّان عملية فجر ليبيا، لكنها عملت بمقتضى ذلك، وهو موقف يُفهم في إطار ثوابت السياسة الخارجية التركية المناهضة للانقلابات. كما أن الموقف من الثورة المضادة للربيع العربي كان واحدًا أيضًا من محددات السياسة الخارجية التركية منذ الانقلاب على الرئيس المصري المنتخب، محمد مرسي، سنة 2014.

لروابط قديمة، فإن الأتراك تربطهم بليبيا علاقة عاطفية ويوجد بها عدد كبير من الليبيين من أصول تركية، ولذلك ظل الموقف التركي غير منحاز علنًا إلى أن تدخلت عسكريًّا في مطلع 2020، ولم تقف مع طرف ضد طرف[1] إلا بعد عدوان حفتر على طرابلس وتهديده للمصالح التركية وللمواطنين الأتراك واعتقالهم[2]، وبعد توقيع اتفاقيتين؛ الأولى للتعاون الأمني والثانية لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط[3].

---

(1) العرادي، عبد الرزاق، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد، (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 330.

(2) "بعد تهديدات حفتر لتركيا.. أردوغان يرد وحكومة الوفاق تندد بالتحريض"، الجزيرة نت، 30 يونيو/حزيران 2019، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/39eaC9N

(3) وقَّع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس المجلس الرئاسي، فايز السراج، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، مذكرتي تفاهم؛ الأولى: حول التعاون الأمني والعسكري وتقديم الدعم لحكومة الوفاق لصد العدوان الذي يشنُّه حفتر، والثانية: حول تحديد حدود الجرف القاري ومناطق الصلاحية الاقتصادية ما بين البلدين؛ ليبيا وتركيا، في شرقي البحر الأبيض المتوسط. لمزيد من المعلومات، انظر: "الاتفاقية التركية الليبية.. مكسب هام لسياسات أنقرة في شرقي المتوسط"، وكالة الأناضول، 3 ديسمبر/كانون الأول 2019، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/3m3Z24P

الفصل الرابع

تعطيل المسار الدستوري وبداية عملية فجر ليبيا

عملية الكرامة

ظهر خليفة حفتر، يوم الجمعة 16 مايو/ أيار 2014، في تسجيل مصور[1] وهو يعلن إطلاق "عملية كرامة الجيش الليبي" لمحاربة "الإرهاب" و"التطرف الديني". وكان واضحًا أن خطاب حفتر قد تعرض لتعديل جوهري في إعلانه الأخير، الذي ركز على الأوضاع في مدينة بنغازي، واختار رفع شعار مكافحة الإرهاب بدل الاستيلاء على السلطة[2]. وخرجت بعض التظاهرات الداعمة لإعلان "عملية الكرامة"، اعتبرها حفتر تفويضًا شعبيًا له؛ فقال: "لقد صدر الأمر، وقُضِي الأمر... الشارع فوَّضنا، ونحن بإذن الله سنلبِّي النداء ولن نخذل شعبنا، وسنقوم بسحق الإرهابيين وتدميرهم"[3]. في تقليد لما قام به الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في الثالث من يوليو/ تموز 2013، بالرغم من أن التظاهرات لم تكن بالعدد الذي يمكن أن نعتبره معبِّرًا عن إرادة شعبية حقيقية.

وبعد إعلان عملية الكرامة، دخل حفتر مسارًا جديدًا في سعيه للوصول إلى السلطة باستخدام القوة؛ فبعد أن كانت الاستراتيجية قائمة على الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب العسكري التقليدي، اختار حفتر أن يطرق بوابة الحرب الأهلية، والعمل على تنفيذ هذه السيطرة تدريجيًا. ولم يكن اختيار مدينة بنغازي الجريحة عفويًا؛ فهي

(1) "اللواء خليفة حفتر قائد عملية الكرامة يتلو بيان المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة"، صباح الخير ليبيا، 21 مايو/ أيار 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2UX8NWf

(2) الشلوي، هشام، "ليبيا ومسلسل انقلابات حفتر: ابحث عن الدور الخارجي"، العربي الجديد، 19 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3pWJdyZ

(3) متري، "مسالك وعرة"، ص 283.

مدينــة ذات ثقــل تاريخي؛ إذ كانت عاصمة المملكة قبــل توحد الدولة الليبية تحت ســلطة الملك، إدريس السنوســي، وكانت عاصمة ليبيا إلى جانب طرابلس في أول دســتور للمملكة الليبية، كما كانت مقر أول برلمان ليبي، ومنها انطلقت ثورة الســابع عشر من فبراير/ شباط. وقد كانت جراحها تنزف من عمليات الاغتيال والخطف التي تشــير الوقائع إلى مســؤولية حفتر عن بعضها، كما بيَّنَّا آنفًا، إن لم يكن أغلبها. وقد كان الطابع الإسلامي لأغلب قيادات الكتائب الموجودة في بنغازي مُغريًا بإلصاق تهم الإرهاب بها، كما لا يمكن تبرئة بعض عناصر هذه الكتائب وقياداتها من التماهي مع شعارات بعض الجماعات التي تمارس الإرهاب وهي ترفع شعار الإسلام، فلم يصدر عنها (الكتائب سابقة الذكر) في الغالب وبشكل واضح وجلي بيانات تدين أعمال هذه الجماعات.

لا شــك أن حفتر اســتغل هذه الاغتيالات؛ فالضباط الذين ناصروه لديهم حنين بإعادة تنظيم صفوف الجيش الليبي، الذي عانى من تهميش مضاعف؛ في الأولى على يد نظام القذافي، والثانية سبَّبها نفوذ كتائب الثوار، وعدم وجود إرادة سياسية تحد من هذا النفوذ[1]، إلا أن مجموعة من كبار الضباط في الجيش الليبي أبدوا خشيتهم من أن يــؤدي تمــرد عملية الكرامة إلى عكس ما تتوخاه؛ أي إلى المزيد من إضعاف الجيش عوضًا عن إعادة تنظيم صفوفه[2].

ومهما يكن شــعار حفتر، وواقع المجموعات المســلحة في بنغازي وغيرها من مدن ليبيا، فإن العملية افتقدت الشــرعية القانونية، لأنها جاءت من شــخص لا يمتلك أية صفة في المؤسسة العسكرية التي تحدث باسمها. وقد حدد الناطق الرسمي باسم رئاســة أركان الجيش الليبي، العقيد علي الشــيخي، بشكل ســريع التوصيف الدقيق لتحركات حفتر وكيفية التعامل معها، حين اعتبر "قوات حفتر غير شــرعية" ودعا إلى التصدي لها[3].

لم يتوقف حفتر عن محاولة إرباك مؤسســات الدولة؛ ففي 18 مايو/ أيار 2014، أي بعــد يومين من إطلاق عملية الكرامة، اقتحمت عناصر تابعة له قاعة الاجتماعات

(1) متري، "مسالك وعرة"، ص 286.

(2) المرجع السابق، ص 201.

(3) "قوات حفتر تقتحم المؤتمر الوطني الليبي وقتلى باشتباكات في طرابلس"، بي بي سي عربي، 18 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bbc.in /3nZcaIZ

بالمؤتمر الوطني العام بطرابلس، وأشعلت فيها النار قبل أن تنسحب منها، وهي العملية التي تبنَّاها المتحدث باسم قوات حفتر[1].

وكانت مجموعة من الكتائب والأجهزة الأمنية قد أعلنت انضمامها إلى ما يسمى بـ"الجيش الوطني" التابع لقوات حفتر، ومن بين هذه الكتائب: لواء القعقاع وكتيبة الصواعق[2]. كما أعلن العقيد مختار فرنانة، قائد الشرطة العسكرية، في اليوم الذي تلا الهجوم على مقر المؤتمر الوطني العام، فى بيان له باسم الجيش الوطني؛ تجميد عمل المؤتمر الوطنى العام وتكليف حكومة الطوارئ لمواصلة تسيير الأعمال إلى حين إجراء الانتخابات. وقال فرنانة: "إن الشعب الليبى لن يقبل أن تكون بلاده مهدًا للإرهاب والمتطرفين، وإنهم استعادوا السلطة من يد من فرَّط في الأمانة"، ووصف الهجوم على مقر المؤتمر الوطني العام، أعلى سلطة في البلاد، بأنه "انحياز لإرادة الشعب وليس انقلابًا على سلطة المؤتمر"[3].

وتحدث المبعوث الخاص، الدكتور طارق متري، في كتابه "مسالك وعرة" عن الهجوم على مقر المؤتمر الوطني العام بعد انفضاض جلسة عامة للمؤتمر، بعد ظهر 19 مايو/ أيار 2014، قائلًا: إن مسلحين من كتائب الزنتان وحلفاءهم اقتحموا المقر، وتوسع الهجوم صوب أحياء في وسط العاصمة. وتم على إثر ذلك الهجوم على قناة "الدولية" التي يملكها عبد المجيد مليقطة، الرجل الثاني في تحالف القوى الوطنية[4].

بعد هذا الهجوم على مقر المؤتمر الوطني العام، أصدر القائد الأعلى للجيش الليبي، رئيس المؤتمر الوطني العام، نوري بوسهمين، أوامره إلى قوات درع ليبيا الوسطى[5]، التابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي، بدخول العاصمة لتأمينها. ووصف النائب الأول السابق لرئيس المؤتمر، جمعة عتيقة، القرار بأنه جاء لحماية العاصمة،

---

(1) "مسلحون يقتحمون البرلمان الليبي ويداهمون مكاتب الأعضاء"، فرانس 24، 18 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bitly.is /3pWQfUt

(2) "قاعدة طبرق تنضم للصواعق والقعقاع مع حفتر"، مصر العربية، 20 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nVzwz3

(3) "الصاعقة والقوات الخاصة الليبية تعلنان الانضمام لجيش "حفتر""، النيل، 19 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /362XHFG

(4) متري، "مسالك وعرة"، ص 282.

(5) صدر بتأسيسه قرار من وزير الدفاع استنادًا على قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (47) لسنة 2012.

طرابلس، وتأمين بعض المواقع الحيوية فيها في حال اندلاع أعمال عنف أو شغب بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا[1].

تضييق الخناق على البعثة الأممية

أصبحت البعثة بقيادة الدكتور طارق متري عائقًا في طريق السيطرة على طرابلس، بالنسبة لخليفة حفتر الذي قرر الانقلاب على السلطة القائمة والسيطرة على العاصمة بقوة السلاح، فكان لابد من إجهاض حواراتها، التي كان واضحًا أنها تسعى لضمان تمثيل الجميع على طاولة هذا الحوار دون استثناء أو إقصاء، ومن بين هؤلاء تيار الإسلام السياسي، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اعتقال أعضاء البعثة في مطار طرابلس العالمي، بعد عودتهم من مدينة البيضاء. وكان الوفد قبل وصوله إلى مطار طرابلس قد تعرض للمضايقة في مطار "الأبرق"؛ حيث سمعوا شخصًا بالزي العسكري يقول بصوت مسموع مادحًا زمن القذافي، وموجّهًا كلامه إلى أعضاء البعثة: "... لم نكن نرى في أيامه وجوهًا مثل هذه الوجوه"[2].

وعند وصولهم إلى مطار طرابلس، وَضَعَت الكتائب، المسيطرة على المطار، الأغلالَ في أيديهم وعاملوهم بخشونة بالغة، وتجاهلوا الحصانة التي يتمتع بها العاملون في الأمم المتحدة، حسب اتفاقية المقر المعقودة بين البعثة والحكومة الليبية. وتساءل متري في كتابه "مسالك وعرة"، عن العلاقة السببية بين الحادثين دون أن يذكرها. في نهاية المطاف، استشعر متري الأخطار المحدقة بالبعثة، بعد سيل من التهديدات على صفحات التواصل الاجتماعي، وخطف موظف ليبي يعمل بالبعثة، وسرقة سيارات لها[3]، وقرر بعد تدهور الوضع، وامتداد المعارك إلى ضواحي طرابلس، سحب العاملين بالبعثة ومغادرة ليبيا بصفة مؤقتة[4].

---

(1) "قوات "درع الوسطى" الليبية تتولى تأمين طرابلس"، الجزيرة نت، 22 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fuZiHx

(2) متري، "مسالك وعرة"، ص 292.

(3) متري، مرجع سابق، ص 292-293.

(4) متري، مرجع سابق، ص 305.

الشعب انتخب مجلس النواب، والمحكمة العليا أبطلت انتخابه

كما أشرنا سابقًا؛ فقد قرر المؤتمر الوطني العام التعاطي مع حراك الشارع الليبي، وأقرَّ مقترح لجنة فبراير، بإجراء انتخابات سابقة لأوانها. وكان التعديل الدستوري قد حـدَّد مدينـة بنغازي كمقر لمجلس النواب الجديد. وقـد انتُخب مجلس النواب في 25 يونيو/ حزيـران 2014، وبعـد انتخابه، وجَّه المؤتمـر الوطني العام دعوة للبرلمان المنتخب لاسـتلام السـلطة في مقر المؤتمر في مدينة طرابلس ولم يسـتجب أغلب الأعضاء لهذه الدعوة، نتيجة للانقسام الذي كان قد أخذ يتسع بعد تمرد حفتر وإعلانه عملية الكرامة. وفي 4 أغسـطس/ آب 2014، عقـدت أغلبية أعضاء البرلمان الجديد جلسة في مدينة طبرق[1].

بـدأ مجـرى الأحداث يتجه إلـى قبول المؤتمر الوطني العـام بما فعله أعضاء مجلـس النـواب، واعتبار البعض أن التغيب عن جلسـة الاسـتلام والتسـليم[2] أمر شـكلي. كما أن تغيير المقر وإن كان مخالفة صريحة للإعلان الدسـتوري لا يدخل ضمن اختصاصات المؤتمر، ولا يمكن أن يكون مدخلًا للنزاع في شـرعية البرلمان المنتخب بطريقة ديمقراطية[3]. لكن رياحًا أخرى كانت تهب من جهة ربما غفل عنها الجميع؛ فما بين انتخاب مجلس النواب وعقد أولى جلسـاته، قدَّم نائبٌ منتخب في مجلس النواب، النائب عبد الرؤوف المناعي، وعضوٌ في المؤتمر الوطني العام، النائب خالد المشري، طعنًا للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ضد دستورية الفقرة (11) من

(1) "ليبيا: الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 19 يناير/ كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pVIHRZ

(2) دعا رئيس المؤتمر، نوري بو سهمين، النواب الجدد لعقد جلسة في طرابلس لأداء مراسم التسليم والاستلام بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب الجديد؛ الأمر الذي عارضه النواب الجدد، وعقدوا جلسة طارئة بمدينة طبرق، مبرِّرين الأمر بوجود "دواع أمنية"، انظر: "مجلس نواب ليبيا يحذر من الاعتراف بـ"المؤتمر الوطني""، عربي21، 8 سبتمبر/ أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 11 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UWdcch

(3) ((حدثني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام، الدكتور صالح المخزوم، بأنه بدأ في ترتيب وضعه الوظيفي لما بعد حل المؤتمر المتوقع، وتقدم لوظيفة عضو هيئة التدريس بجامعة مصراتة، وقد جاءه القبول من الجامعة. وبدأ أعضاء آخرون بترتيب أوضاعهم لمرحلة ما بعد المؤتمر الوطني العام.

التعديل السابع للإعلان الدستوري[1]، وذلك لأن رئيس المؤتمر الوطني العام خالف المادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر، وذلك بالسماح لثلاثة أعضاء بالتصويت بعد أن تخلَّفوا عن حضور التصويت والتحقوا بالجلسة. حيث تنص المادة (73) من النظام الداخلي على ضرورة حضور العضو الجلسةَ عند الشروع في التصويت، وإلا فإنه يُعتبر في حكم الممتنع عن التصويت. وبذلك، حكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بعدم دستورية مقترح فبراير.

ومن المفارقات في هذا السياق أن القضاء في دولة الإمارات[2]، أخذ بحكم الدائرة الدستورية في المحكمة العليا الليبية، رغم موقف الإمارات المعروف من النزاع في ليبيا، واعترافها بمجلس النواب ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي؛ فقد أكدت أعلى سلطة قضائية في الإمارات (المحكمة الاتحادية العليا) في ثلاثة أحكام منفصلة، سنة 2016، على أن هناك "كتائب متمردة تحاول الانقلاب على الجسم الشرعي وهو المؤتمر الوطني العام"[3].

لا يمكن القول: إن موقف الإمارات قد غاب عن قضاة المحكمة العليا، وهي التي كانت تستقبل حفتر وعقيلة صالح، رئيس البرلمان، في السنة أكثر من مرة، ولا يمكن كذلك القول: إن القضاء في الإمارات لا يتأثر بالمواقف السياسية للدولة خاصة في قضايا ذات صلة بالعلاقات الخارجية، ولكن الواضح أن قضاة المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات، لم يجدوا أي مستند قانوني يمكن أن يبنوا عليه حكمًا مخالفًا لحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية.

ومع أن حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا كان قاطعًا بعدم دستورية الفقرة (11) من التعديل السابع للإعلان الدستوري، من حيث أصل إقرارها بمخالفة اللوائح، وبالتالي، فإن عملية التصويت التي أقرّت بها باطلة، وفي حكم المعدوم وكذلك كل

---

(1) "قرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الاعلان الدستوري بموجب التعديل الدستوري السابع"، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف)، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fvqIwI

(2) في القضية المشهورة بالإخفاء القسري لرجال الأعمال الليبيين، في عام 2014، عندما تم إخفاؤهم قسريًا من قبل جهاز أمن الدولة الإماراتي، قبل أن يحالوا إلى القضاء بعد حملة إعلامية ضخمة أدارتها أسر الضحايا والرابطة الليبية لضحايا التعذيب والإخفاء القسري بدولة الإمارات. للمزيد عن الحملة الإعلامية: https://bit.ly/33wVpgz

(3) العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية... مفاصل وتداعيات (ب. ن، بيروت، 2019)، ص 248.

الآثار المترتبة عليها، فقد وجد قانونيون أن هناك تساؤلات حول ما صدر عن مجلس النواب من تشـــريعات، وكذلك عن معاودة المؤتمر الوطني العام للانعقاد من جديد، بعد بطلان الجلســـة الأولى لمجلس النواب وما بعدها، ومن ذلك، التســـاؤلات التي طرحها المحاميان: ناصر المهدي حمزة الحضيري، والبوديري رمضان شـــريحة، في معرض تعليـــقهما على قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا الليبية رقم (7)، 2016: هل "تتأتي الجدلية القانونية في أن المادة (30) من الإعلان الدستوري التي تنص على أن (... يصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها، وتُدْعَى الســـلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا. وفي أول جلسة لها يتم حل المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها...)؛ الأمر الذي يستوجب معه التوقف عند هـــذا النص وإعمالـــه إذا ما تمت الدعوة لانعقاد هذه الجلســـة المنصوص عليها في هذه المادة. فالسؤال: هل المؤتمر قد انحلَّ أو أن اشتراطات حلِّه لم تتوافر دستوريًّا، وبالتالي، ما هي حجة القائل بدســـتورية اســـتمراريته...ألعدم اكتمال الآجال، أم لعدم تحقق الاشتراطات المنصوص عليها دستوريًّا؟"[1]. وقد تواصَلْتُ مع الأستاذ البوديري شريحة، أحد كتَّاب هذا التعليق، وتناقشنا طويلًا، وكانت خلاصة النقاش أن المحكمة تلتزم بالطلبات المحددة في صحيفة الدعوى في إطار القانون الليبي وأصدرت حُكْمَيْها رقم 17 و16/ 61ق في هذا الإطار. وأن المحكمة قد نظرت في القضية وفصلت فيها، ولم يُطلب منها أي تفسير فيما يخص هذه الأحكام. فقد نظرت المحكمة في القضية رقم 17/ 61ق أولًا، وفيها حكمت ببطلان الفقرة 11 من التعديل السابع (مقترح فبراير)، وهي الفقرة التي على أساســـها صدر قانون انتخابات مجلس النواب. وبعدها نظرت في القضية رقم 16/ 61ق وهي المتعلقة ببطلان الجلســـة الأولى لمجلس النواب وما بعدها. وحيث إنها حكمت بانعدام مجلس النواب بسبب عدم دستورية القانون الذي انتُخب على أساسه، فإنها اعتبرت أن "الخصومة منتهية"، لانعدام محل النزاع.

إن المحكمـــة بإصدارها الحكم، في القضية رقم 17/ 61ق، وبنصها على بطلان كافة الآثار المترتبة على الفقرة 11 من التعديل السابع في منطوق الحكم[2]، "والحال

---

(1) شريحة، البوديري رمضان؛ الحضيري، ناصر المهدى حمزة، "تعليق على قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا الليبية رقم (7) 2016م"، وكالة الصحافة الليبية، 28 مايو/ أيار 2020، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https://bit.ly/39e17rh

(2) ذكرت في كتابي "خمس شداد من أجل الحرية ولها": بأن قانون انتخاب مجلس النواب (القانون

هكذا، يكون من أثر هذا الحكم اعتبار مجلس النواب معدومًا، بما تحمل هذه الكلمة من معنى، ومن البديهي يكون الجسم الميت المعدوم ليس له وجود بعد فنائه، ولَكَ أن تبني على هذا مدى قانونية ومشروعية ما يصدر عن الجسم المعدوم: البطلان ولا شـيء إلا البطلان"[1]. وبذلك تكون كافة التشـريعات التي أصدرها، وكافة التعاقدات والتصرفات والتكليفات التي صدرت عنه من تاريخ أول جلسة له، وحتى إعادة ولادته في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 بموجب الاتفاق السياسي، هي والعدم سواء.

وعلـى نفس المنوال، يمكن القول: إن مـن الآثار التي أُبطلت كذلك؛ مصادقة الهيئـة الوطنية العليـا للانتخابات على الانتخابات والنتائج التي أعلنتها، والدعوة إلى انعقاد مجلس النواب، ومصادقة المؤتمر الوطني العام على النتائج (إنْ وُجِدت)، وكما ذكرنا، أبطلت وجود مجلس النواب وكافة جلساته.

لذا، فإن المؤتمر الوطني العام يكون وضعه واحدًا من ثلاثة خيارات: إما أنه لم يُحَلّ لأن الجلسـة الأولى - لمجلس النواب المنتخب - لم تنعقد أصلًا، وفقًا للرأي الذي يقول إنها انعقدت بالمخالفة للإعلان الدستوري. أو أنه حُلّ وانعقدت له الولاية من جديد بانعدام مجلس النواب والجلسة الأولى وما بعدها لأنها من الآثار المترتبة على الفقرة (11). أو أنه بصدور نتائج انتخابات مجلس النواب وانعقاد أول جلسـاته تكون الولاية قد انتقلت قانونًا إلى مجلس النواب، حتى قضت الدائرة الدستورية بما قضت به، وأضحى مجلس النواب معدومًا، بغضّ النظر عمّا وقع من خلاف بالاستلام الرسمي في طرابلس أو بنغازي، وبغضّ النظر عن الفراغ في السلطة الذي نشأ بموجب هذه الأحكام القضائية.

وهذا ما يراه عضو الهيئة القضائية، معز الصادق، في شـهادته التي قال فيها: إن البلاد دخلت في فراغ تشريعي وتنفيذي في الفترة ما بين 4 أغسطس/آب 2014 و17

رقم 10 لسنة 2014) قد وقع باطلًا بصدور الحكم ببطلان الفقرة 11 من التعديل السابع للإعلان الدستوري، والصحيح أن القانون نظّم الانتخابات التي أُجريت وانتهى مفعوله، ولا يمكن الاستناد إليه في مشروعية مجلس النواب ولا يمكن إعادة استخدامه لأنه لا سند دستوريًّا له، لذا وجبَ التوضيح.

(1) شهادة "مستشار سابق ذي صفة في الموضوع"، تحفظ على ذكر اسمه، ورأيه هنا للاستئناس به في التحليل لتوثيق ما مرّت به البلاد في هذه التجربة الديمقراطية. النص الكامل لهذه الشهادة، انظر: ملحق رقم (7).

ديسمبر/ كانون الأول 2015: "الرأي الصائب قانونًا بعيدًا عن أي قدح حول آلية استلام مجلس النواب من المؤتمر الوطني العام؛ فهذه مسألة تنظيمية إجرائية لا تحول دون انعقاده صحيحًا، وبالتالي أصبح قائمًا ومنتجًا؛ مما يصير معه المؤتمر وما ينبثق عنه جزءًا من الماضي، ولا يُبعث حيًّا بمجرد انتخاب الشعب لمجلس النواب. ولما كان الحكم القضائي للمحكمة العليا (الدائرة الدستورية) لاحقًا لذلك وفي مرحلة وسط لهذين المركزين القانونيين (المؤتمر ومجلس النواب) وأفضى إلى انعدام مجلس النواب وزوال آثاره وما ينتج عنه من أجسام تنفيذية. فهنا، يلتحق مجلس النواب بالمؤتمر في ذات المقبرة، والميت لا يُبعث والفراغ التشريعي والتنفيذي في هذه الفترة هو سيد الموقف وهو واضح صريح لا لبس فيه، ولا ينفيه أو ينال منه استمرار تلكم الأجسام وتمترسها في مواقعها بالمخالفة لصحيح القانون"[1].

دستورية التشريعات الصادرة ما بين 4 أغسطس/آب 2014 إلى 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015

طبقًا للخيارات الثلاث المذكورة بشأن وضع المؤتمر الوطني العام، فإن كل التصرفات والتشريعات الصادرة عن مجلس النواب خلال هذه الفترة، هي والعدم سواء. ويعد استخدام رئيس وأعضاء مجلس النواب لصفاتهم، في الفترة ما بين النطق بالحكم من قبل الدائرة الدستورية وإلى حين إعادة ولادته من جديد باتفاق الصخيرات، من باب انتحال الصفة التي يعاقب عليها القانون الليبي[2].

أما التشريعات الصادرة من قبل المؤتمر الوطني العام بالنسبة للخيارين الأولى والثاني فإنها تشريعات نافذة، ولكنها في الخيار الثالث ينطبق عليها ما ذكرناه آنفًا فيما يخص مجلس النواب.

---

(1) انظر ملحق رقم (9)، شهادة معز الصادق، عضو هيئة قضائية، تَنَاقَشَ فيه مع الكاتب عن الوضعية الدستورية لكل من المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب وشرط انعقاد أول جلسة للمجلس الأعلى للدولة.

(2) تنص المادة 355 من قانون العقوبات الليبي على أن "انتحال الشخصية يُعاقَب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كُلُّ من ضلَّل الغير بانتحال شخصية أخرى لتحقيق منفعة لنفسه أو للغير أو لإلحاق ضرر بآخرين، أو انتحل لنفسه أو لغيره، اسمًا مزورًا أو صفة كاذبة، أو انتحل صفة تترتب عليها آثار قانونية، كل هذا ما لم يكن الفعل جريمة أشد ضد الثقة العامة".

ومـع أن الحســم في هذه المسـألة يُعـد اختصاصًا قانونيًا أصيـلًا، إلا أنه من الناحية السياسـية؛ يجب ألا تُترك البلاد في حالة فراغ دسـتوري، خاصة وأن البرلمان في المرحلة الانتقالية يُعد أعلى سـلطة في البلاد، سـواء كان المؤتمر الوطني العام أو مجلـس النواب، ويجمع اختصاصات رئيـس البلاد والقائد الأعلى للجيش الليبي وسـلطة التشـريع. لا شك أن المنطق السياسي يدفع باتجاه ترجيح الخيار الأول؛ بأن المؤتمر الوطني العام لا يزال قائمًا، في ذلك الحين، ولم يُحل، وذلك لأن "اشتراطات حله لم تتوافر دستوريًا"، كما ذكر الحضيري وشريحة في بحثهما المذكور أعلاه. لكن عضو الهيئة القضائية، معز الصادق، يقطع بالقول: إن البلاد قد دخلت قولًا واحدًا في فراغ تشريعي وتنفيذي، بحل المؤتمر الوطني العام، نتيجة انعقاد أول جلسة لمجلس النواب، وانعدام مجلس النواب، بصدور أحكام الدائرة الدسـتورية بالمحكمة العليا. وبذلك، أصبحت البلاد تحت سـلطة الأمر الواقع مقسـمة بين سلط تدير كل واحدة منها الحيز الجغرافي الذي تسيطر عليه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

عملية فجر ليبيا

في هذا السياق السياسي والقانوني والدستوري الذي سبق تبيانه، انطلقت، في 13 يوليو/ تموز 2014، "عملية فجر ليبيا"، ردًا على تمرد "عملية الكرامة" الذي قاده خليفة حفتـر. انطلقـت عملية فجر ليبيا والولاية ما زالت منعقدة للمؤتمر الوطني العام دون منازع، وبأمر من القائد الأعلى للجيش الليبي، نوري بوسهمين، وبقيادة رئيس الأركان العامة، اللواء عبد السـلام جاد الله العبيدي. أي قبل عقد مجلس النواب المنتخب، أولى جلسـاته في 4 أغسطس/ آب 2014، سواء كانت الجلسة شرعية أو غير شرعية، وسواء كان مجلس النواب نفسه شرعيًا أم غير شرعي.

ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة لانطلاقها في النقاط التالية:

بعـد الانقـلاب المتلفز لحفتر، وبيان "الخمس سـاعات"، واقتحامات المؤتمر الوطني العام، واسـتهداف أعضائه، استمر التحشيد العسكري في العاصمة، طرابلس، والتحضير للاستيلاء على السلطة من طرف الكتائب الموالية لحفتر.

استمر الاحتقان في العاصمة، طرابلس، مما دفع المؤتمر الوطني العام والقيادات العسكرية في المنطقة الغربية إلى الدخول في مفاوضات بغية إخراج الكتائب المسلحة خارج العاصمة، وفي كل مرة يتم الاتفاق على مهلة لذلك تتم عرقلته.

استمر هبوط الطائرات المحملة بالأسلحة لصالح كتائب حفتر في مطار طرابلس العالمي، الذي تسيطر عليه الكتائب سالفة الذكر.

الوقائع العسكرية لعملية فجر ليبيا

قد يبدو من الصعب في حيز كهذا الإحاطة بمعارك وأحداث متشـابكة كمعارك وأحـداث عمليـة فجر ليبيا، ومع أن الهدف من الكتاب ليس رواية الأحداث بالمعنى التقليـدي، فقـد يكون من غير المفهـوم خلوه من لمحة ولو قصيـرة عن العمليات العسكرية. ولذلك، لن تكون هذه اللمحة مستوعبة لكل المعارك، وإنما ستكون عرضًا مختصرًا للعمليات العسكرية.

لم نتمكن من الحصول على أي توثيق حقيقي للأحداث بتسلسلها الزمني، وإن كنَّـا لا ننفـي أنه قد يكون وقع نوع من التوثيق للأحداث، ولكنه لم يَشِـعْ إلى درجةٍ يكـون معهـا بين أيدي الباحثين. إن البحث عن توثيق المعارك العسـكرية في عملية فجر ليبيا قادنا إلى نتيجة صادمة، قد كنَّا على وعي بها جزئيًا، ولكن لم نكن نتصور أنهـا بهـذه الفداحة، وهي أن هناك ثغرة كبيرة تعاني منها الثورة الليبية، وليبيا الحديثة بشـكل عام، وهي أنه لا توجد أية سـردية متكاملة لنضـال الليبيين من أجل التحرر من الاسـتبداد، وهو ما يعني للأسـف أننا لا نملك تصورًا واضحًا، ولا وعيًا كاملًا بحقيقة المعارك التي تخوضها قوى الشعب الليبي الحية من أجل امتلاك زمام أمرها، ووضع بلدنا على سكة التنمية. غير أنه وبعد جهد مضن في تتبع التقارير التليفزيونية والصحفية استطعنا وضع مسار تقريبي للأحداث العسكرية المتعلقة بعملية فجر ليبيا، يمكن إيرادها على النحو التالي:

لقد خاضت قوات الجيش الليبي، مدعومة بكتائب من الثوار، معارك طاحنة تحت اسـم "عملية فجـر ليبيا" لإخراج القوات التابعة للضابـط المتمرد، خليفة حفتر، من العاصمة، طرابلس، وخاضت هذه القوات معارك أخرى خارج العاصمة، طرابلس، ضد حفتر تحت اسـم "قوات فجر ليبيا". ونحن هنا نهتم، بالدرجة الأولى، بالمواجهات التي وقعت ضمن عملية فجر ليبيا، ومن أهم هذه الوقائع:

معركة طرابلس: بداية الفجر

صبيحة الأحد، الثالث عشر من شهر يوليو/ تموز 2014 (الموافق 16 من رمضان 1435)، استيقظ الليبيون على مقطع من دقيقة ونصف، بثّته قناة النبأ الفضائية؛ كانت التكبيرات تعلو مع اهتزاز كاميرا الهاتف وهي تصور مشاهد متحركة، وكأن المصور يحاول بسرعة ملاحقة خطوات المتحدثين المسرعين إلى جانب سياج حديدي تظهره اللقطات طويلًا نسبيًا. في مكان غير بعيد على يسار الصورة، تتحرك سيارتا دفع رباعية بيضاوان على متن إحداهما ما يبدو أنه مدفع ثقيل. وفي وسط الصورة أمام الأشخاص الذين يتحركون بسرعة، تظهر سيارة ثالثة. وعندما اقتربت الصورة من المشاة، ظهر رجل يعتجر على رأسه بكوفية بيضاء عليها مربعات سوداء. كان الرجل يتحدث في جهاز اتصال لا سلكي، ويقطع تكبيراته: "معكم صلاح؛ نحن الآن على طريق المطار، توكلنا على الله.."[1]. ومع انتشار المقطع كانت ليبيا جميعها قد علمت أن العقيد السابق بالجيش الليبي، صلاح بادي[2] قد قطع الشريط الرمزي مؤذِنًا بإطلاق عملية فجر ليبيا.

بعد وصول المفاوضات مع لواء القعقاع وكتيبتي الصواعق والمدني - بشأن تسليم المقرات التي تسيطر عليها إلى رئاسة الأركان، والخروج من مدينة طرابلس - إلى طريق مسدود، حسم قادة الكتائب المناوئة لحفتر أمرهم وقرروا التحول إلى خيار المواجهة المسلحة[3].

اتفق قادة الكتائب على الهجوم المتزامن من ستة محاور، هي: مطار طرابلس العالمي، ومقر جميعة الدعوة الإسلامية (وهو مبنى يضم أهم المكاتب الحكومية من بينها رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع..)، ورئاسة الأركان، وكوبري الحديد (وزارة

(1) "صلاح بادي يقود الهجوم على مطار طرابلس"، الأصداء الليبية، 13 يوليو/ تموز 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/373RsRn

(2) عُرف عن العقيد، صلاح بادي، الشجاعة المفرطة، حتى وصفه أحد الصحفيين بأنه "لا يقود جنوده من الخلف". ظهر بادي في معارك مصراتة إبان الثورة، وانتُخب عضوًا بالمؤتمر الوطني العام. ورغم مواقفه السياسية، التي تبدو أحيانًا متشددة إلا أنه بقي وفيًّا لثورة فبراير/ شباط ولمؤسسات الدولة الليبية.

(3) "لقاء خاص مع عبد الحفيظ قواسم، قيادي في عملية فجر ليبيا"، "سوبر سورم ويف"، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/33iOnvI

الداخلية)، ومعسكر 7 أبريل، ومعسكر النقلية.

بدأت المعارك كرًّا وفرًّا، وظهر أن التفوق التسليحي يميل بميزان القوة لصالح كتيبتي الصواعق والمدني ولواء القعقاع. في البداية كانت الكتائب المقابلة مؤلَّفة من كتائب من عدة مدن، منها: طرابلس، والزاوية، وغريان، وبعض الكتائب من مدينة مصراتة. وفي الأيام الأولى، لم تخسر كتائب حفتر مواقع تُذكر. وإن كان قد بدا واضحًا من اللحظة الأولى أن المعارك أوسع بكثير من المناوشات المحدودة التي كانت تحدث خلال السنوات الماضية.

بعد خمسة أيام تقريبًا من بداية المعارك، حملت خلالها العملية اسم "قسورة"، وكان زخمها الإعلامي مقتصرًا على الشارع الليبي في مدينة طرابلس تقريبًا، طرأ متغير على الميدان ظهر أنه سيغيِّر اتجاه المعارك؛ فقد خرجت قيادات من مدينة مصراتة، يوم 16 يوليو/ تموز، لتقرأ بيانًا باسم المدينة معلنة فيه تأييدها لعملية فجر ليبيا[1]؛ ما يعني أن الكتائب المحسوبة على المدينة ستدخل إلى المعارك. ومع خيوط فجر الجمعة، الثامن عشر من يوليو/ تموز 2014، كانت طلائع لواء الحلبوص[2] تدخل إلى العاصمة، طرابلس، راسمة اتجاهًا جديدًا للمعارك. وابتداء من هذا اليوم، اختفت تسمية "قسورة" لتحل محلها "فجر ليبيا"، وأخذت العملية زخمًا جديدًا.

في هذه الأثناء، أُعلن وقف لإطلاق النار لم يُعمَّر إلا ساعات؛ إذ ادَّعت الكتائب المحسوبة على مدينة الزنتان أنه وَقْفٌ شامل لإطلاق النار، بينما قال قادة فجر ليبيا: إنه خاص بالاشتباكات في محيط المطار[3].

مع بداية شهر أغسطس/ آب، بدأت العملية تأخذ صداها خارج طرابلس؛ فانطلقت المظاهرات في الزاوية تأييدًا للعملية، وهي واحدة من كبريات مدن الغرب الليبي، وتفصلها عن العاصمة، طرابلس، منطقة ورشفانة المحسوبة على تحالف كتائب الزنتان[4].

---

(1) "بيان قيادات مدينة مصراتة بشأن عملية "فجر ليبيا" وما يحدث في مطار طرابلس"، "أمازيغن ليبيا"، 17 يوليو/ تموز 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nW1r1W

(2) "انطلاق عملية فجر ليبيا المباركة: وصول كتيبة الحلبوص إلى طرابلس"، "أمازيغن ليبيا"، 18 يوليو/ تموز 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3fDRFhV

(3) "معارك جنوب طرابلس بعد وقف إطلاق نار هش في ليبيا"، الحرة، 18 يوليو/ تموز 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bitly.is/2J5s4SS

(4) "كلمة لأحد شباب مدينة الزاوية في مظاهرة الجمعة لدعم عملية فجر ليبيا"، الإخوان المسلمون

وفي النصف الثاني من شهر أغسطس/آب، بدأت المقرات الرئيسية في العاصمة، طرابلس، تسقط تباعًا في أيدي قوات فجر ليبيا؛ ففي 16 أغسطس/آب، أي بعد شهر فقط، من انطلاق العملية، تمت السيطرة على مقر قيادة الأركان[1]، الذي كانت تسيطر عليه القوات التابعة لحفتر، وبعد خمسة أيام (21 من نفس الشهر) تمت السيطرة على أحياء: الأكواخ، والكوافي[2]، والزهور من طرف مقاتلي فجر ليبيا. وفي اليومين التاليين (22، و23) أعلنت السيطرة على مقر الشرطة العسكرية الذي كان يخضع لسيطرة مختار فرنانة، ثم على وزارة الداخلية، فمعسكر النقلية[3].

بعد حرب ضروس تقهقرت قوات حفتر وتدخل الطيران الإماراتي والمصري وضرب معسكر النقلية، الذي ترابط فيه قوات فجر ليبيا، التابعة لرئاسة الأركان العامة بعد تحريره، وراح ضحية هذا القصف أكثر من ثلاثين عنصرًا من قوات فجر ليبيا[4]. وقد جاء هذا القصف لتمكين لواء القعقاع وكتيبتي الصواعق والمدني من سحب أسلحتها جنوبًا بعد المقاومة التي جابهتها.

بعد هذا القصف، يوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس/آب، تكبدت قوات الصواعق والقعقاع والمدني الخسارة الأكبر في العاصمة، طرابلس، بفقدان السيطرة على مقر جمعية الدعوة الإسلامية[5] بقلب العاصمة، طرابلس، والموقع الاستراتيجي

الزاوية، 18 يوليو/تموز 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/3l4wuXe

(1) "سيطرة قوات "فجر ليبيا" على مقر رئاسة الأركان وتحريره"، "ليبيان جوست"، 16 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/2JemHRd

(2) "عملية فجر ليبيا: ثوار فجر ليبيا داخل حي الأكواخ"، "أمازيغن ليبيا"، 21 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/3l4Q8Tg

(3) "عملية فجر ليبيا: جولة داخل معسكر النقلية الاستراتيجية بالقرب من مطار طرابلس"، "أمازيغن ليبيا"، 23 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2020): https://bit.ly/3l7WfpI

(4) تناولت وسائل إعلام أجنبية، منها: نيويورك تايمز وواشنطن بوست وغيرها من الصحف خبر هذا القصف؛ فذكرت صحيفة الغارديان أن مسؤولين أميركيين قالوا: "إن الإمارات العربية المتحدة ومصر نفّذتا سلسلة من الغارات الجوية في العاصمة الليبية، طرابلس. انظر: جيرن، آني، "مصر والإمارات تضربان الميليشيات الإسلامية في ليبيا"، صحيفة واشنطن بوست الأميركية، 25 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/أيلول 2020): https://wapo.st/3nYQnkn

(5) "عملية "فجر ليبيا": تم تحرير مقر الدعوة الإسلامية بطرابلس"، "أمازيغن ليبيا"، 24 أغسطس/آب

الأهم جنوبها، وهو مطار طرابلس العالمي[1].

شعر أهالي طرابلس بأنهم أصبحوا في مأمن من نيران الكتائب التي كانت تسيطر على المدينة فخرجوا في مظاهرات مؤيدة للعملية يوم 30 من نفس الشهر[2]، كما شهد اليوم الذي قبله تظاهرة داعمة للعملية في مدينة غريان[3].

عملية فجر ليبيا لم تستمر أكثر من أسابيع معدودة (من 13 يوليو/ تموز إلى 23 أغسطس/ آب 2014) واقتصرت على إخراج القوات الموالية لخليفة حفتر من العاصمة، طرابلس، ومحيطها.

وبذلك، سيطرت رئاسة الأركان العامة[4] على العاصمة، طرابلس، بالكامل، قبل أن يعيد حفتر الكَرَّة مرة أخرى بعملية أسماها "الفتح المبين"، في أبريل/ نيسان 2019، في الوقت الذي كان المؤتمر الجامع سينعقد في مدينة غدامس غرب البلاد برعاية الأمم المتحدة، بعد عشرة أيام من إعلانه العدوان على العاصمة، طرابلس، وقد انكسرت شوكة هذه العملية بعد سنة وشهرين من انطلاقها[5].

من المهم هنا التأكيد؛ على أن بعض من عارض عملية فجر ليبيا وقت انطلاقها، يرون أن المؤتمر الوطني العام عاجز عن إدارة شؤون البلاد وأن حفتر هو الأنسب[6]، والبعض الآخر لم يكن دافعهم القناعة بحفتر أو بمشروعه، ولكنهم انطلقوا من مبدأ الحفاظ على النسيج الاجتماعي[7]، غير أنهم عادوا لمحاربة حفتر حين أعاد الكرَّة في

2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3mb6cnW

(1) "قوات فجر ليبيا تبدأ بنزع الألغام بمحيط مطار طرابلس"، قناة الجزيرة، 31 أغسطس/ آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3l0725f

(2) "آلاف الليبيين يتظاهرون دعمًا لـ"فجر ليبيا""، فرانس 24، 30 أغسطس/ آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3pYFeSH

(3) "مظاهرة مدينة غريان اليوم لدعم عملية فجر ليبيا"، "أمازيغن ليبيا"، 29 أغسطس/ آب 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33irKrf

(4) في هذه اللحظة، لم يكن البرلمان المنعقد في طبرق قد سَمَّى حفتر قائدًا للجيش التابع له، وبالتالي كانت هناك رئاسة أركان واحدة هي التابعة للمؤتمر الوطني العام.

(5) انسحبت قوات حفتر من تخوم طرابلس، يوم 19 مايو/ أيار 2020، على وقع الضربات التي تلقتها بعد حصول حكومة الوفاق على دعم عسكري تركي.

(6) "وزير الثقافة الحبيب الأمين يؤيد عملية "الكرامة""، بوابة الوسط، 22 مايو/ أيار 2014، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33xw0Dt

(7) كان أبرز من عارض عملية فجر ليبيا تخوفًا من تداعياتها على النسيج الاجتماعي، اللواء أسامة

العام 2019، وبعد أن أيقنوا أن مشروعه يقوم على بناء ديكتاتورية عسكرية كانوا ضمن من ثار عليها عام 2011.

بعد إحكام السيطرة على مدينة طرابلس ومراكزها الحيوية انسحبت أغلب القوات التي كانت متمركزة في العاصمة طرابلس باتجاه وجهات مختلفة في الغرب الليبي؛ لكن الخط الاستراتيجي للعاصمة، طرابلس، ظل مهدَّدًا بحكم تمركز القوات في منطقتي العزيزية وورشفانة.

التمدد غربًا وجنوبًا

استمر تقهقر القوات المتحالفة مع تمرد عملية الكرامة والمحسوبة على مدينة الزنتان؛ ففقدت سريعًا مواقعها في محيط العاصمة، طرابلس. وكانت منطقة ورشفانة ذات الكثافة السكانية، التي يتخذ منها مقاتلو "جيش القبائل[1]" مقرًّا هي الهدف الموالي. وسرعان ما سقطت[2] في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر/ أيلول 2014. تمثل منطقة ورشفانة أهمية استراتيجية خاصة؛ فهي الخاصرة الغربية لمدينة طرابلس، وتتاخم أحياء منها مثل حي جنزور. كما تقع على الطريق الساحلي الذي يربط طرابلس بمدن الغرب الليبي وصولًا إلى الحدود التونسية. وتعد منطقة ورشفانة حاجزًا بشريًّا وجغرافيًّا ضخمًا بين مدينتي طرابلس والزاوية اللتين يعتبر الاتصال بينهما ضروريًّا لسير العمليات العسكرية واتصال خطوط الإمداد، في حال تعرض مدينة الزاوية لأي حصار.

لكن الحدث العسكري الذي لا يقل أهمية عن السيطرة على منطقة ورشفانة، وقع قبل سقوطها بأسبوعين (8 سبتمبر/ أيلول 2014)، حين أعلنت قوات من مدينة غريان السيطرة على تقاطع الطريق المعروف محليًّا بالحرف "T"[3]، وهو تعبير عن

جويلي. اللواء جويلي قاد لاحقًا غرفة عمليات قوات بركان الغضب التي تصدَّت لتمرد حفتر وعدوانه على العاصمة، طرابلس، وهزمته في صيف 2020 بعد قتال استمر 14 شهرًا.

(1) جيش القبائل قوة عسكرية أعلن عن تشكيلها في مؤتمر قبلي بمدينة العزيزية جنوب طرابلس، 2014، عماد مقاتليه من منطقة ورشفانة، ويقوده القيادي بكتائب القذافي سابقًا، عمر تنتوش الورشفاني، تقارب مع حفتر بداية إطلاق عملية الكرامة. انظر: "جيش القبائل "في ليبيا""، قناة الجزيرة، 5 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3fzTUmA

(2) "فجر ليبيا: انتصار الثوار في معركة تحرير ورشفانة"، "أمازيغن ليبيا"، 23 سبتمبر/ أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nW3O4C

(3) "فجر ليبيا تعلن سيطرتها على مفترق حرف T"، أجواء، 21 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 21

شـكل تفرع الطريق الرئيس الذي يربط طرابلس بغريان والجبل الغربي. وهو الطريق الذي يربط محور بئر الغنم[1] بباقي المحاور في العاصمة، طرابلس، ومدينة الزاوية[2]، التي شارك ثوارها في السيطرة على هذا التقاطع المهم[3].

أدت السـيطرة على هذا الموقع الاسـتراتيجي إلى قطـع الإمداد عن المقاتلين المتمركزين في منطقة ورشفانة، وهو ما عجَّل بسقوطها الذي مرَّ معنا آنفًا. كما فتحت الطريق لبداية التقدم باتجاه قاعدة الوطية الاستراتيجية[4] التي تدار منها جميع العمليات العسـكرية في مدن الغرب الليبي. وتعني السيطرة عليها، أو تعطيلها، انكشاف محاور القتال وقطع خطوط إمداد كثيرة.

بعد انتهاء المعارك في ورشـفانة، انسـحبت قوات القعقاع والصواعق والمدني وجيش القبائل باتجاه الجنوب الغربي، لتتخذ من منطقة بئر الغنم والكسارات وبوشيبة مواقع لمعسـكراتها. وفي هذه المحاور، تركزت المعارك في شـهري أكتوبر/ تشرين الأول، ونوفمبر/ تشرين الثاني، وجرت محاولات لتسليم المواقع سلميًّا، لكنها باءت بالفشل، ما أعاد القتال إلى سيرته الأولى. وفي هجوم متزامن، استطاعت قوات فجر

سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3q2MHzZ

(1) ""فجر ليبيا" تعلن سيطرتها على منطقة ورشفانة بالكامل"، أجواء، 25 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3nTPGc5

(2) "ثوار فجر ليبيا يقطعون خط إمداد قوات ورشفانة على محور أبوشيبة والحرف T"، "أمازيغن ليبيا"، 8 سبتمبر/ أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2J79OsF

(3) "فجر ليبيا: انتصار الثوار في معركة حرف الـT بئر الغنم، أبطال الزاوية"، "أمازيغن ليبيا"، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UXwIVG

(4) قاعدة الوطية هي قاعدة عقبة بن نافع، تقع في الغرب الليبي جنوب مدينة العجيلات، وتغطي القاعدة كافة المنطقة الغربية وهي القاعدة العسكرية الوحيدة في ليبيا التي تقتصر على الطائرات العسكرية دون المدنية وتستطيع القاعدة الجوية استيعاب وإيواء 7 آلاف عسكري، وكانت قاعدة عمليات أسطول مقاتلات الميراج، انظر: "تحول استراتيجي...ماذا تعني سيطرة "الوفاق" على قاعدة "الوطية العسكرية" في ليبيا؟"، سبوتنك، 18 مايو/ أيار 2020، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /3l68tz6

ليبيا أن تسيطر على الكسارات[1] وبوشيبة[2]، في 13 أكتوبر/ تشرين الأول؛ فانسحبت القوات المحسوبة على الزنتان إلى بئر الغنم، فيما واصل بعضها طريقه باتجاه مدينة الزنتان[3]؛ ليعيد الكَرَّة محاولًا هذه المرة السيطرة على منطقة "الرابطة" للحيلولة بين طرابلس وغريان من جهة، ولقطع الإمداد عن مدينة ككلة[4].

استطاعت قوات فجر ليبيا أن تتصدى للهجوم على منطقة الرابطة، وفكَّ الحصار عن مدينة ككلة، والدخول إليها في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني. والسيطرة بعد أسبوع على محور بئر الغنم بشكل نهائي، وإنهاء فرص التقدم على القوات الأخرى التي أُجبرت على التراجع باتجاه الزنتان مرة أخرى[5].

شهدت هذه الفترة أيضًا تأمين طريق العزيزية[6] الاستراتيجي الذي يُعتبر البوابة الجنوبية لطرابلس.

ومع مطلع العام 2015، كانت العاصمة، طرابلس، قد أصبحت في منأى عن تهديد الكتائب المتحالفة مع حفتر، بحيث أصبحت مداخلها الرئيسية جنوبًا وغربًا بعيدة عن مرمى نيران قوات الصواعق والقعقاع والمدني وجيش القبائل.

خلال الأشهر الأخيرة من العام 2014 والأولى من العام 2015، كانت القوات التابعة لفجر ليبيا تخوض المعارك في الغرب متقدمة باتجاه قاعدة الوطية[7]، وفي الجنوب باتجاه مدينة سبها وقاعدة براك الشاطئ التي سقطت في

---

(1) "قوات فجر ليبيا تسيطر على محور الكسارات وتتقدم باتجاه موقع "حوش الستين""، وكالة الأنباء الليبية (وال)، 21 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nZQRHf

(2) "قوات فجر ليبيا تسيطر على محور أبوشيبة"، عين ليبيا، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2J865Ld

(3) "فجر ليبيا: تقدم الثوار وتفاصيل العمليات العسكرية، القوات المنسحَبة اتجهت إلى الزنتان"، "أمازيغن ليبيا"، 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/363vkXM

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) "قوات فجر ليبيا غريان تؤمِّن طريق العزيزية"، مكتب الإعلام غريان، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nTqSB9

(7) "معارك قرب قاعدة "الوطية" وفجر ليبيا تستعد لمهاجمتها"، الجزيرة نت، 26 أبريل/ نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2JbC4Kt

يدها في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2014. إلا أنها لم تكن اشتباكات متواصلة، وإن لم يخلُ أسبوع من مواجهات على إحدى الجبهات.

وفي ديسمبر/ كانون الأول أيضًا، سيطرت قوات فجر ليبيا غربًا على المنطقة الممتدة من مجمع مليتة، الواقع عند الحدود الإدارية لمدينة زوارة، وحتى معبر رأس إجدير على الحدود الليبية-التونسية؛ وذلك بعد أن استهدفت قوات حفتر المنطقة الغربية بسبع غارات جوية طالت مواقع مدنية[1].

وقد صاحب استمرار المعارك في محيط قاعدة الوطية العسكرية، تساقطُ مدن الغرب ومراكزه العسكرية تباعًا في أيدي قوات فجر ليبيا؛ ففي الحادي والعشرين من فبراير/ شباط عام 2015، سيطرت قوات الفجر على معسكر أم شويشة[2]. ولم يكد النصف الأول من العام 2015 ينتهي حتى كانت كل مدن الغرب الليبي[3]، وقاعدة براك الشاطي في الجنوب الليبي[4] تحت سيطرة قوات فجر ليبيا، التي باتت تحظى أيضًا بوجود في مدينة سبها، والجزء الأكبر من البلاد[5]. وبذلك، دخلت المواجهة بين قوات فجر ليبيا، والقوات الموالية لحفتر مرحلة الانطفاء التدريجي.

وثمة جملة من الأسباب جعلت الانتصار حليف عملية فجر ليبيا، من أبرزها:

الأول: أن مجموعات الثوار التي قاتلت تحت إمرة الشرعية المتمثلة في رئاسة الأركان كانت قد خبرت القتال في المدن، وتمرست به خلال شهور الحرب التي أعقبت اندلاع الثورة سنة 2011، وهي بالتالي على دراية تامة بمناطق العمليات العسكرية، والتركيبة السكانية للمدن.

الثاني: أن الشعب الذي هتف من قبل للثورة على القذافي وجد في عملية فجر

---

(1) "جمعة: سيطرة "فجر ليبيا" تمتد من مليتة إلى رأس إجدير"، بوابة الوسط، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3nZuYYj

(2) "قوات فجر ليبيا تسيطر على معسكر أم شويشة وتقصف مخزني ذخيرة في الزنتان"، أجواء، 11 مارس/ آذار 2015، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2HDOjz0

(3) "بيان المجالس البلدية لمدن الغرب الليبي"، موقع "ملفات سرية وحقائق خفية عن أزلام القدافي"، 20 يونيو/ حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3m5BIUc

(4) "قوات فجر ليبيا تسيطر على قاعدة براك الشاطئ الجوية"، الجزيرة نت، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3m08Exj

(5) "القوى المسلحة الرئيسية في ليبيا"، الغد، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/2KGqlEr

ليبيا تجديدًا لدماء الثورة وحماية للشهداء الذين سقطوا في مواجهة كتائب القذافي. وقد كانت الثورة المضادة في البلدان الأخرى - خاصة بعد نجاحها في مصر - تتقدم بشكل مطرد لاستعادة السيطرة على كل شيء؛ وهو ما دفع المؤيدين للثورة إلى الوقوف بشكل سريع خلف عملية فجر ليبيا. وكانت كل مدينة تسيطر عليها قوات فجر ليبيا تخرج فيها المظاهرات المؤيدة لها.

الثالث: أن غطاء الشرعية الذي توافر لقوات فجر ليبيا بإطلاقها من طرف سلطة منتخبة جعل المقاتلين يشعرون بأنهم يقاتلون تحت راية الدولة الليبية، وأشعرهم بالأمان الذي يحتاجه الجندي في ميدان القتال.

الرابع: أن كل هذه العوامل كانت معكوسة في الطرف الآخر؛ فلا مقاتلوه - عناصر كتائب القذافي الذين انضموا إليه - أصحاب ثورة يدافعون عنها[1]، ولا هو تحت راية دولة تمنح الشرعية القانونية والاجتماعية للأعمال القتالية. كما أنه لم يجد حاضنة شعبية توفِّر له "الشرعية الشعبية"، وهو ما بدا جليًّا في طرابلس التي لم تجد فيها القوات المتحالفة مع حفتر أي مأوى تلجأ إليه بعد فقدها المعسكرات التي كانت تسيطر عليها، وكان إخراجها من المدينة مسألة في منتهى السهولة.

الجدل بشأن عملية فجر ليبيا

إذا كنَّا قد أثبتنا فيما تقدم الحُجَّة القانونية لعملية فجر ليبيا، وشرعيتها من الناحية الدستورية، وكذلك وجاهة مبرراتها الواقعية من الناحية العسكرية والسياسية، فإنه من المناسب تسليط الضوء على بعض الجدل الذي دار بشأنها ولاسيما في وسائل الإعلام التابعة لخط الثورة المضادة.

فقد أُثير أن عملية فجر ليبيا إنما قامت بها قوى إسلامية انهزمت في الانتخابات البرلمانية فقررت الانقلاب عليها. والحقيقة أن هذه دعوى لا تستند إلى منطق يمكن الاحتكام إليه. فالمعروف أن القانون الذي على أساسه جرت الانتخابات البرلمانية قد حصر حق الترشح في الأفراد؛ فقد نصَّت المادة (18) من قانون انتخاب مجلس

(1) رغم أن بعض قادة هذه الكتائب ومقاتليها كانوا ضمن صفوف الثوار إبان الحرب ضد نظام معمر القذافي، إلا أن تحالفهم مع عنوان الثورة المضادة الذي يمثله وقتها حفتر، وانضمام عناصر من كتائب القذافي من أمثال الكتيبة 32 معزز وكتيبة محمد المقريف، هو ما جعلنا نقول: إنهم ليسوا "أصحاب ثورة" لحظة عملية فجر ليبيا.

النــواب، على أن "يُعتمد النظام الانتخابي الفردي في انتخاب أعضاء مجلس النواب، وفقًـا لنظـام الصوت الواحد غير المتحول"[1]؛ مما يعني أن القانون لا يســمح للكتل بالتنافـس علــى هذه المقاعد، وفق نظام القائمة الذي كان معمولًا به جزئيًا في قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام. فلا يمكن القول: إن كتلةً ما خســرت الانتخابات، أو أخرى فازت بها. والنظام الانتخابي في القانون، لا يســمح بالتنافس بين الكتل، لأنه ببســاطة نظام انتخابي فردي. كما أن واقع الحال في المجلس الوطني الانتقالي وفي المؤتمر الوطني العام وفي مجلس النواب يؤكد أن نســبة الأعضاء المؤثرين فيهم لم تتغير، وأن مآلات وواقع مجلس النواب أكد أن المعركة السياسية لم تتغير؛ فقد انحاز، عدد كبير من أعضاء مجلس النواب إلى جانب الدولة المدنية الديقراطية التي تمثلها القوى السياسية التي استقرت في العاصمة الليبية، طرابلس، بعد أن زال اللَّبْس وتبين واقع الحال، من مع الانقلاب وحكم الفرد، ومن مع الدولة المدنية الديمقراطية.

كذلــك قــال الذيــن ناهضوا عملية فجـر ليبيا: إنها كانت ضـد قوات تحارب الإرهــاب، وهم يقصــدون بذلك قوات خليفة حفتر، وهذا قول لا يســتند إلى دليل مادي، وقد أثبتت الوقائع اللاحقة الفَرْق بين قتال الإرهاب، والمجموعات الموصوفة به، مثل تنظيم الدولة، وبين من يستثمر الأمر دعايةً ويتصافح مع التنظيم من وراء الستار ويقاتل خصومه من الثوار والسياسيين. فقد قام حفتر بفتح ممرات آمنة لأفراد التنظيم لمغادرة بنغازي إلى سرت، في رحلة مسافتها ما يقارب 600 كيلو متر[2]، وفتح ممرًا آمنًا أيضًا لقوات التنظيم من درنة إلى ســرت في رحلة تصل مســافتها إلى 800 كيلو متر في أراض يسيطر عليها حفتر[3] ليمكِّنهم من البطش بخصومه. إنَّ حفتر لم يحارب تنظيم الدولة، وإنما الذين حاربوه وقضوا عليه هم قوات الجيش الليبي التابعة لحكومة

(1) "قانون رقم (10) لسنة 2014م، بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية"، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، 31 مارس/ آذار 2014، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /372I2FE

(2) ()"طلب تحقيق بتهريب عناصر تنظيم الدولة من بنغازي"، الجزيرة نت، 7 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2KBj74p

(3) توبيريتش، ساشا، "خليفة حفتر لم يعد جزءًا من الحل الليبي"، ذا هيل، 1 مايو/ أيار 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2JcgV2V

الوفاق الوطني في عملية "البنيان المرصوص" وبشـهادة المبعوث الأميركي إلى ليبيا، جوناثان واينر[1].

كذلـك قيل: إن عملية فجر ليبيا كانت ضـد "الجيش الوطني"، والمعنيُّ قواتُ حفتر، والحق أنه وقت إعلان عملية فجر ليبيا كان حفتر مجرد ضابط سـابق خارج الخدمة (متقاعد)، مطلوب للعدالة بتهم التآمر لقلب نظام الحكم، وانتحال صفة القائد العـام للجيـش، ولم يعد إليه الاعتبار - بالمخالفة لأحـكام القضاء - إلا بعد تجذُّر الانقسـام، واستمرار برلمان طبرق في انتحال الصفة، في عقد جلساته بمخالفة حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، حين رُقِّي حفتر إلى رتبة فريق وأُسندت إليه قيادة الجيش التابع للبرلمان، أو على الأصح أُضفيت عليه شرعية من برلمان منعدم بأحكام القضاء.

(1) " برنامج USL | جوناثان واينر"، TV218، 21 أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020): https: / /bit.ly /399Hy37

الفَصْلُ الخامِسُ

عملية فجر ليبيا من منظور الأمن الوطني الليبي

لم يولِ نظام القذافي كبيرَ اهتمامٍ للأمن الوطني الليبي إلا بعد عام 2003، وتركز ذلك الاهتمام حول حماية معمر القذافي نفسه ونظام حكمه من أي تهديد داخلي أو خارجي. وتجاهل الجيش وأسَّس عوضًا عن ذلك كتائب أمنية يقودها مدنيون، وكان اهتمام تلك الأجهزة منصبًّا على حماية شخص العقيد وكشف أية معارضة له. كانت التهديــدات الخارجيــة تحيط بنظام القذافي إحاطة الســوار بالمعصم، وكان الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًّا يعاني من الشــلل ويعتمد بشــكل أساسي على القطاع العام الذي ينخره الفساد، كما أن التنمية معطلة والمواطن يعاني الحرمان من السفر والتنقل[1] ومن تحقيق نموه الاقتصادي الشــخصي. وكانت مؤسســات الدولة المدنية عمومًا متهالكة وينخرها الفساد.

وجاءت محاولات النظام، قبل سقوطه، لتدارك هذا الوضع، فقام بإنشاء مجلس للأمــن الوطنــي الليبي[2]؛ لتحقيق التكامل بين المدني والأمني والعســكري، وحاول النظام، عبر مؤسســة ليبيا الغد[3]، أن يُحدث تغييرًا على مســتوى الحريات وتحقيق

(1) كان ذلك قبل ما يُسمى بـ"أصبح الصبح" في عام 1988.

(2) أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (4)، في يناير/ كانون الثاني 2007، والذي أُنشئ بموجبه مجلس الأمن الوطني، كمؤسسة تلتقي فيها القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية لإعداد السياسة العامة للحفاظ علي الأمن الوطني في البلاد، وَوُضِع على رأسه ابن العقيد، المعتصم، مستشارًا للمجلس. انظر: "القانون رقم (4) في يناير/ كانون الثاني 2007 بشأن إنشاء مجلس الأمن الوطني"، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف)، 8 مارس/ آذار 2007، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /373InIa

(3) عام 2003، سلَّم القذافي مشروع الأسلحة الكيميائية والنووية إلى الولايات المتحدة، وهو ما كان بداية لخروج النظام من عزلته في 2003 بعد اتهامه بالعديد من العمليات الإرهابية؛ لوكيربي والطائرة الفرنسية (أوتا) فوق النيجر وغيرها من الأعمال الأخرى، احتاج نظام القذافي لوجه جديد، فخرج سيف الإسلام القذافي بما قال إنه مشروع إصلاحي دعا فيه إلى استحداث دستور للبلاد وأسَّس

قدر من التنمية، ووضع اســتراتيجية ودستور للبلاد، لكن كل هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح بسبب الصراع بين الأبناء ونفوذ اللجان الثورية، واستمر هذا الوضع إلى أن قامت ثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011 التي أسقطت نظام القذافي وحرَّرت العاصمة من استبداده.

بعد تبخُّر ما بقي من مؤسسة الجيش، وتبعثر أفراده بين من انضم للثورة، ومن فَـرَّ مــن البلاد، ومن اعتزل في بيته؛ انهارت المؤسســات الأمنية بالكامل، وهي التي كان دورها الرئيس متمحورًا حول حماية القذافي، ولما ســقط ســقطت معه، كما أن مؤسســات الدولة الأخرى تراكمت عليها المعاناة القديمة مع الجديدة، وتوقفت كل المشاريع التنموية، فانكشف الأمن الوطني الليبي.

وقد عانت الدولة الليبية في مرحلة تحولها السياسي بعد ثورة 17 فبراير/ شباط من أزمات مختلفة ومهددات أمنية متعددة. فالتحول كان متعثرًا لأسباب يعود بعضها إلى طبيعة المؤسسات القديمة، وعلى رأسها كما ذكرنا المؤسسات السياسية والأمنية، ويرجع بعضها الآخر إلى طبيعة التغيير السياسي العنيف، بعد أن اختار النظام السابق مواجهة المظاهرات الســلمية بالعنف المســلح، وفتح المعسكرات، وتوزيع الملايين من قطع الســلاح، وتدويل القضية الليبية. كما انعكســت جذور الأزمة السياسية على الأمن الوطني الليبي وتشــابكت وتعقدت مهددات هذا الأمن؛ فأربكت صانع القرار السياسي، وعقَّدت مراحل الانتقال السياسي، وأصبحت البلاد هشَّة وعُرضة لمختلف أنواع التهديدات الداخلية والخارجية، وأصبح على الســلطة الجديدة عبء الإســراع في إعادة بناء مؤسســات الدولة وبالذات منها العســكرية والأمنية، والبدء في وضع اســتراتيجية وطنية شــاملة لتحقيق الاستقرار في أســرع وقت ممكن. فالاستقرار هو القاعدة التي على أساســها تســتطيع الدولة حماية أمنها الوطني من كافة التهديدات والأخطــار الداخلية والخارجية. لكن الطمع الداخلــي والخارجي والرغبة في التأثير وتوجيــه مجريــات مرحلة الانتقال راكمت المهددات الداخليــة والخارجية وأدخلت البلاد في صراع عسكري أفقدها القدرة على التحول نحو الاستقرار.

مؤسسة ليبيا الغد التي قامت بالعديد من المناشط؛ منها: تشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور، ووضع خطة اقتصادية واعدة، وأنشأ مؤسستين إعلاميتين مُنِحتا هامشًا من الحرية، وأسهم في إطلاق المعتقلين من جماعة الإخوان وأشرف على حوار مع الجماعة الإسلامية المقاتلة وأفرج عنهم. إلا أن المتشددين من قيادات اللجان الثورية أجهضوا هذا المشروع وأسهموا بشكل غير مباشر في سقوط النظام نتيجة تعطل هذه الإصلاحات.

المهدّدات الداخلية للأمن الوطني

شـكّلت المهدّدات الداخليـة الخطر الأكبر على الأمـن الوطني الليبي، وذلك لأن هـذه المهددات أضعفت قدرة الدولة على التصدي للمهدّدات الخارجية، فالأمن الوطني الداخلي يعد من أهم الركائز التي تُبنى عليها استراتيجية الأمن الوطني. ومن تلك المهددات الداخلية التي شكّلت اختراقًا كبيرًا للأمن الوطني الليبي:

التمرد العسـكري: كان التمرد العسـكري يمثل الخطر الأكبـر الذي عطّل بناء الدولة ومؤسسـاتها العسكرية والأمنية وضيّع مقدرات الدولة وأعاق محاولات الدفع بعجلة التنمية، وزجَّ بالمكوِّن القَبَلي في أتون مغامرات حفتر الانقلابية؛ فمزق النسيج الاجتماعي وضرب الوحدة الوطنية، وفتح فجوات أمنية في جدار الأمن الوطني الهش، استغلها تنظيم الدولة، فتمدد إلى مدينة سرت.

الإرهاب: اسـتغلت التنظيمات الإرهابية؛ السـيولة الأمنية التي تعاني منها ليبيا، وحالة التمرد العسـكري الداخلي، فتسـربت إلى البلاد وشـكّلت تهديدًا خطيرًا على أمنها، وتمكنت من إقامة أكبر قاعدة لتنظيم الدولة في شـمال إفريقيا بمدينة سـرت. كما أن بعض دول الجوار لم تقم بدورها الأمني بشـكل مسـؤول فتسـرب عدد من الإرهابيين من مواطنيها إلى ليبيا[1].

هشاشة المؤسسات الأمنية: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية ليس بالشيء اليسير، فهو يحتاج إلى وقت وجهد وإرادة وسيادة، وهذا لم يتوافر للدولة الناشئة من جديد؛ فعانت هذه المؤسسات من ضعف وهشاشة أضرَّت بالأمن الوطني.

الكتائب المسـلحة: اضطـرت الحكومـات المتعاقبة للاعتماد علـى الكتائب المسـلحة، التي تأسسـت بعد الثورة، بشكل رئيسـي في كل المحطات التي واجهت فيها هذه الحكومات تهديدات، وفشلت كل المحاولات لدمج هذه الكتائب في مؤسسة الجيش، أو المؤسسات الأمنية، أو المدنية، بسبب قصور هذه المحاولات وعدم وجود اسـتراتيجية وطنية شـاملة، تتسـم بالمصداقية وتعالج الحد الأدنى من مخاوف هذه الكتائب وتلبي حاجات أفرادها.

التحدي الاقتصادي: اجتمع على الاقتصاد الليبي غياب الرؤية وتعثر المحاولات

(1) رمضاني، نسرين، "تونس تتسلم من ليبيا أبناء الدواعش من دون إعداد استراتيجية ملائمة"، العرب، 29 يناير/ كانون الثاني 2020، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /379TzmI

وفرض قيود على النمو الاقتصادي الشـخصي واعتماد الاقتصاد على الدخل الريعي، وعدم تنوعه قبل الثورة واسـتمرار التحديات بعدها وعجز السلط المتعاقبة عن وضع رؤيـة اقتصاديـة تحقق التنمية التي هي العمود الفقري للأمن الوطني، والدول التي لا تنمو لن تظل آمنة، فبغياب التنمية يغيب الأمن[1]، ويُعرِّف "لورنس كروز" و"جي ناي"؛ الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"[2].

التحدي الديمغرافي: يشكِّل التحدي الديمغرافي غير المدروس خطرًا على الأمن الوطني وذلك نتيجة غياب القدرة على حماية الحدود وعدم وجود منظومة مراقبة[3]، وعـدم قيـام دول الجوار بدورها في إعانة الدولة الليبية على منع اختراق الحدود من جانبها، بل إن هذه الدول استغلت الأزمة التي تمر بها ليبيا، لتعزيز أمنها على حساب الدولة الليبية. كما أن تداخل القبائل على الحدود شكَّل هو أيضًا تحديًا أمنيًّا وتغييرًا ديمغرافيًّا خطيرًا.

الهجرة غير النظامية: شكَّلت الهجرة غير النظامية خطرًا كبيرًا على الأمن الوطني الليبي ودول الجوار، وبالذات الجوار الشمالي، وراجت تجارة التهريب للبشر وشكلت بؤرة للجريمة بجميع أنواعها. وقد وصل معدل الهجرة إلى 1000 شـخص يوميًّا[4]؛ الأمر الذي تسبب في انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير النظاميين، وانتشار المخدرات وظاهرة التسول كما أدى إلى أن تعمل عصابات تهريب البشـر علـى تخريب المحطات الكهربائية[5] وسرقة الأسلاك للحصول على المال.

---

(1) يعرِّف وزير الدفاع الأميركي الأسبق، روبرت ماكنمارا، الأمن القومي من خلال التنمية فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة". انظر: محمد، جاسم، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 28 مارس/ آذار 2019، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /315X15t

(2) منصر، جمال، "تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 3 يوليو/ تموز 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39dLK1N

(3) كعوان، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير، ص 43.

(4) كعوان، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير، ص 45.

(5) أبوزيد، محمد إمحمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، يناير/ كانون الثاني 2019، ص 2. https: / /bit.ly /3638100

المهدّدات الخارجية للأمن الوطني

ليس غريبًا أن تستغل الدول الطامعة في التأثير على مسار الأحداث في ليبيا؛ هشاشة الدولة الليبية من أجل تحقيق أمنها القومي على حساب الأمن الوطني الليبي. فإذا كان الأمن يُعرَّف بأنه: سعي الدولة للعمل من أجل توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره[1]، فمن المفهوم إذن أن تسعى هذه الدول للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية، من أجل توسيع نفوذها، أو التأثير على سلوك الدولة الليبية الوليدة، لتحقق أمنها حتى ولو كان على حساب أمن ليبيا.

استطاعت الثورات المضادة تدمير زهرة الربيع العربي وتحويله إلى شقائق نعمان دامية في سوريا واليمن وليبيا ومصر. فقد مثَّلت ثورات الربيع زلزالًا وتهديدًا للدول القديمة، ورسمت خريطة سياسية جديدة للمنطقة العربية، ووضعت خطًّا فاصلًا بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة المتخلفة والمترهلة، وأمْسَتِ الأخيرة تنظر لثورات الربيع على أنها خريفها السياسي، تهدد بزوالها وأفولها، ولذلك بلورت نظرية أمنية وسياسية قائمة على دعم المشاريع العسكرية في هذه الدول، واستخدمت السلاح والمخابرات والدبلوماسية والإعلام، لطمسها وسخَّرت إمكانياتها لوأدها[2].

ووفقًا لهذه النظرية، فقد تدخلت أبوظبي والقاهرة والرياض وعَمَّان وباريس في ليبيا، ودعمت التمرد العسكري من خلال قوات حفتر في الشرق، وميليشيات القعقاع والصواعق في الغرب الليبي، في محاولة لتطويق المسار الديمقراطي في ليبيا، وإسقاط المؤتمر الوطني العام، أعلى سلطة في البلاد، وتصدير النموذج المصري الذي نجح مؤقتًا في وأد ثورة الشعب المصري وعرقلة مسيرة الديمقراطية فيها.

فجر ليبيا: أول عملية للدفاع عن الأمن الوطني

إن عملية فجر ليبيا هي عملية عسكرية من حكومة شرعية تابعة لأعلى سلطة في البلاد هي المؤتمر الوطني العام، تستهدف خلق الظروف المناسبة لحماية القيم

(1) منصر، "تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، مرجع سابق. https://bit.ly/39dLK1N

(2) حبلا، أمين، "ست سنوات من الدماء والخراب.. أوراق الثورة المضادة في مهب العاصفة"، الجزيرة نت، 18 ديسمبر/ كانون الأول 2018، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https://bit.ly/3q0XfzL

الحيوية للمجتمع الليبي، وهي استجابة أمنية وعسكرية لتحدي التمرد العسكري الذي يقوده خليفة بلقاسم حفتر، الضابط المتقاعد المدعوم من أطراف إقليمية، ويسعى إلى الانقلاب على المسار الديمقراطي والسيطرة على مقدّرات الدولة. وهي أول عملية عسكرية وأمنية تقودها الدولة الوليدة بعد ثورة 17 فبراير/ شباط، وهي تدافع عن أمنها الوطني وقيمها الجديدة، لمواجهة المهدّدات الموروثة، وكذلك المهددات المرتبطة بهشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية وجيوب النظام السابق، والميليشيات والمهددات العابرة للحدود، ومحاولات الانقلاب على السلطة التي كانت تضرب في الخفاء كيان الدولة المتصدع، دون الإفصاح عن ارتباطاتها الإقليمية التي أضحت واضحة لاحقًا.

ففي محطة فجر ليبيا، كان هناك تحول نوعي تمثّل في تهديد الأمن الوطني المتمثل في إعلان الضابط المتقاعد، خليفة حفتر، المدعوم إقليميًا ودوليًا، تمرده العسكري تحت عنوان "عملية الكرامة"[1]، وذلك في ظرف سياسي مشحون بصراع إقليمي، وبعد الانقلاب على المشروع الديمقراطي في مصر وما يمثله من تهديد على أمن المنطقة بأسرها. لذلك، اعتبر المؤتمر الوطني العام ما يجري من تمرد عسكري، انقلابًا عسكريًا متكامل الأركان، ضد السلطة المنتخبة الوحيدة في البلاد، وقرّر التصدي له بإعلانه عن انطلاق "عملية فجر ليبيا"[2]. من هذه الزاوية، تمثل عملية فجر ليبيا أول استجابة من نوعها للتهديد الصارخ للأمن الوطني الليبي، المدعوم عسكريًا واستخباراتيًا وسياسيًا من الإمارات ومصر والسعودية والأردن وفرنسا، واستخدمت فيه الإمارات ومصر طائرات الـ(إف 16) ضد قوات رئاسة الأركان العامة التابعة للسلطة الشرعية الوحيدة في البلاد وقتلت أكثر من 30 جنديًا[3].

نتج عن عملية فجر ليبيا تعزيز للأمن الوطني الليبي بالتصدي للإرهاب الذي

(1) "حفتر يعلن الانقلاب عبر "العربية" والجيش الليبي ينفي"، عربي21، 14 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2UTwsaa

(2) "فجر ليبيا"، الجزيرة نت، 16 أبريل/ نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /33jRIdP

(3) كيركباتريك، ديفيد د.، شميت، وإريك، "دول عربية تضرب ليبيا وتفاجئ الولايات المتحدة"، صحيفة نيويورك تايمز، 25 أغسطس/ آب 2014، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /nyti. ms /39hip6K

تسرب تحت ظلال التمرد الذي وفر له ممرات آمنة، من بنغازي[1] ودرنة[2]، لإضعاف الجيــش الليبـــي والبطش به، فقامت هذه القـــوات، بعد أن عززت الأمن في العاصمة وتوافــرت للدولة الأرضيـــة والقوة اللازمة، بمقارعة تنظيم الدولة في مدينة ســـرت، وتمكنت القوات التي شاركت في عملية فجر ليبيا، وعلى رأسها القوة الضاربة لمدينة مصراتة، بالتعاون مع التحالف الدولي، من دحر تنظيم الدولة والقضاء عليه في العملية المعروفة باســـم "عملية البنيان المرصـــوص"[3]، ولاحقًا وعبر عملية "بركان الغضب" المشـــابهة فـــي تفاصيلها لعملية فجر ليبيا تم دحـــر المحاولة الانقلابية الأخيرة لحفتر والمسماة "الفتح المبين"، التي كانت تستهدف السيطرة على العاصمة، طرابلس، كما بيّنّا آنفًا.

(1) "طلب تحقيق بتهريب عناصر تنظيم الدولة من بنغازي"، الجزيرة نت، 7 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2KBj74p

(2) توبيريتش، ساشا، "خليفة حفتر لم يعد جزءًا من الحل الليبي"، ذا هيل، 1 مايو/ أيار 2019، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /2JcgV2V

(3) "البنيان المرصوص تنهي معارك سرت وتطرد تنظيم الدولة"، الجزيرة نت، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2016، (تاريخ الدخول: 16 سبتمبر/ أيلول 2020): https: / /bit.ly /39ewnX5



خاتمة

سعى هذا الكتاب إلى تتبع مسار اللواء المتقاعد، خليفة بلقاسم حفتر، وطموحه المبكر في الوصول إلى السلطة، ومحاولاته المتكررة للانقضاض عليها في كل فرصة ظنها سانحة؛ فقد اعتقد أن مشاركته مع القذافي في انقلاب 1969 ستضمن له مقعدًا إلى جانبه في قمرة القيادة ولكن خاب ظنه. وبعد سنوات من خدمة القذافي التحق بمعارضيه في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، الذين ساءت العلاقة بينه وبينهم بسبب الطموح المستعجل للوصول إلى القيادة، فانقلب عليها، مادًّا خيوط الود من جديد مع القذافي. وحين التحق بثورة السابع عشر من فبراير/ شباط 2011، انشغل بالمنافسة على منصب قائد الجيش، وبدأ سريعًا محاولات ترتيب انقلابه العسكري، وما زالت دماء الشهداء تنزف؛ فكانت اتصالاته ببعض القيادات الاجتماعية والعسكرية في مدينتي ترهونة وبني وليد، لكن المحاولة فشلت، بسبب حيوية الأجهزة المنبثقة عن الثورة.

ثم واصل حفتر مساعيه بعد عودته الثانية من الولايات المتحدة، في العام 2013، وكانت عينه على العاصمة، طرابلس، التي وصل فيها لتحالف مع لواء القعقاع وكتيبة الصواعق التي كانت بالعاصمة، وكان ذلك بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة. وبدأ حفتر يتواصل مع الساسة والضباط والإعلاميين محاولًا الحصول على دعمهم لمشروعه بإسقاط المؤتمر الوطني العام، والاستيلاء على السلطة. وهي المساعي التي تُوِّجَت ببيانه المتلفز، في 14 فبراير/ شباط 2014، وكان الانقلاب فيه صريحًا، لكن نتائجه لم تتجاوز مجرد البيان المتلفز ولم يكن له أثر على الأرض بسبب الخلاف مع الكتيبتين السابق الإشارة إليهما، كما أوضحنا في متن الدراسة.

وحين مُني انقلاب حفتر بالفشل في العاصمة، طرابلس، اختار تغيير منطلقات الخطاب لتكون الحرب على الإرهاب، وتغيير ساحته لتكون بنغازي بديلًا. وكانت خلفية التغيير واضحة؛ ففي بنغازي هناك احتقان بسبب الاغتيالات والاختطافات التي كانت قوات حفتر مسؤولة عن جزء منها، كما أثبتنا ذلك بشهادات قيادات من كتائب حفتر. وكان خطاب محاربة الإرهاب دغدغة لعواطف بعض المكتوين بنار تلك العمليات من السكان، واستدرارًا لدعم جهات خارجية مستعدة للتعاطي مع أية جهة تردد تلك الشعارات، حتى ولو كانت من دون محتوى حقيقي.

كانت الكتائب التي أشرنا إليها تتمركز في مناطق حيوية من العاصمة، طرابلس؛ منها مقر جمعية الدعوة الإسلامية، وبه أهم المكاتب الحكومية، بما فيها مكتب رئيس الحكومة، وبعض الوزارات، وكذلك في مطار العاصمة، طرابلس. وقد أعادت هذه الكتائب إلى الخدمة كثيرًا من عناصر كتائب القذافي بطرق مختلفة.

استفزت هذه الكتائب بممارساتها، السلطة القائمة، وباقي الثوار في ربوع ليبيا وتكررت هجماتها على المؤتمر الوطني العام مرات عدة، فقررت رئاسة الأركان التصدي لهذا التمرد وقمع هذه الكتائب التي أعلنت ولاءها لتمرد "عملية الكرامة"، وهنا كانت "عملية فجر ليبيا" التي اقتصرت على إخراج الكتائب الموالية لحفتر من العاصمة، وإنهاء وجودها العسكري في محيطها، وتأمين المراكز الحيوية بالعاصمة طرابلس، وكانت اللبنة الأولى التي مهدت الطريق للتصدي للإرهاب المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية الذي تسرب إلى مدينة سرت، مستغلًا الخلل الأمني الذي سبَّبته عملية الكرامة، بالإضافة إلى الممرات الآمنة التي فتحها حفتر للتنظيم من أجل الوصول إلى مدينة سرت من مدينتي بنغازي ودرنة.

ثم جاءت عملية البنيان المرصوص لتحرير مدينة سرت من قبضة تنظيم الدولة، وبدلًا من أن يقوم حفتر باقتناص هذه الفرصة، وفتح صفحة جديدة بالمشاركة مع السلطة في طرابلس في محاربة الإرهاب الذي يدعي أنه أعلن عملية الكرامة لمحاربته، فتح الطريق آمنًا أمام هذا التنظيم للانتقال بعناصره وعتاده من درنة وبنغازي إلى سرت التي اتخذها مركزًا له وأعلنها إمارة إسلامية، ولا يوجد تفسير لهذا الأمر سوى أن حفتر يريد تسليط التنظيم على خصومه في الغرب الليبي، من أجل إنهاكهم، وجعلهم لقمة سائغة له عندما يتفرغ لهم.

عاود حفتر الكَرَّة بالهجوم على العاصمة، طرابلس، في الوقت الذي كان الليبيون يستعدون لعقد المؤتمر الوطني الجامع، برعاية الأمم المتحدة في مدينة غدامس، فشنَّ عدوانه على العاصمة قبل عشرة أيام من انعقاد هذا المؤتمر، فقتل الآلاف من الطرفين، وقصف العاصمة بالطيران وصواريخ جراد، واستعان بالمرتزقة الروس والجنجويد السودانيين وقوات المعارضة التشادية التي تنتشر في الجنوب الليبي، فدمروا المدارس وقتلوا الطلبة في الكلية العسكرية، والمهاجرين في مراكز الإيواء، وقصفوا المستشفيات والمساكن والمطارات والموانئ، ونهبوا أرزاق الناس واستباحوا حرمات المساكن.

هذا الهجوم الأخير من حفتر ردَّ عليه الجيش الليبي والقوات المساندة له،

وقاومه أيضًا بعض من دعموا حفتر في الســابق أو كانوا ضد عملية فجر ليبيا، بعدما تبين لهم أنه يصعب إيجاد أرضية يمكن أن يلتقي عليها الساعون لبناء الدولة الليبية، مع هذا الرجل وطموحاته السلطوية.

تبيــن كل هذه الوقائع والشــهادات الواردة في هــذا الكتاب أن عملية فجر ليبيا كانت حلقة من حلقات التصدي لمشروع خليفة حفتر العسكري؛ فقد حاول الانقلاب على كل الســلط التي مرَّت على ليبيا، منذ دخوله المؤسســة العســكرية؛ انقلب على الملكية مع القذافي، وحاول الانقلاب على القذافي مع الجبهة، ثم انقلب على الجبهة نفسها وأعاد الاتصال مع القذافي، وحاول الاستيلاء على السلطة أواخر أيام المجلس الوطني الانتقالي، قبل أن يعود محاولًا السطو على السلطة من يد المؤتمر الوطني العام في 2014 و2015 مرات عدة.

وبعد توقيع الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية، في ديسمبر/ كانون الأول 2015، والذي شــارك فيه داعمون لخليفة حفتر، انقلب على الاتفاق السياسي وحــاول الانقلاب على حكومة الوفاق بغزو العاصمة، طرابلس، 2019. وبعد هزيمته الأخيرة في العاصمة ومحيطها، عاد إلى فكرة الانقلابات المتلفزة، فأعلن تولي السلطة في ليبيا، وإســقاط الاتفاق السياسي، والمؤسسات المنبثقة عنه، قبل أن يتراجع عمليًا ويقبل ببقاء البرلمان، أو بشكل أدق بقاء حليفه، عقيلة صالح، متمسكًا برئاسة البرلمان، الذي تعقد أغلبية أعضائه جلســاتها منذ مدة في العاصمة، طرابلس، رافضة مشــروع حفتر وحلفائه.

هذا التذكير بمســار خليفة حفتر، لا يجعل عملية فجر ليبيا في ســياقها الطبيعي، ويوضح شــرعيتها من الناحية القانونية فحســب، ولكنه كذلك يرســم صورة متكاملة وبشكل دقيق للصراع القائم في ليبيا من زاوية محددة وواضحة، هي أن جوهر العملية هو صيانة الأمن الوطني الليبي؛ وأن الصراع القائم في ليبيا هو بين من يريد دولة تُبنى على أساس توازن السلطات، وتحقق حدًّا مقبولًا من العدل والحريات، وحسن إدارة الموارد والثروات، وبين من يريد ديكتاتورية عســكرية لا تخضع للمســاءلة، وتستأثر بالثروات، ولا تقيم وزنًا لقيمة الإنسان.



المصادر

الكتب

- •القرآن الكريم، سورة البقرة.
- •القرآن الكريم، سورة الحج.
- •الزروق، محمد خليل، أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يومًا بيوم (أروقة للدراسات والنشر، عمّان، 5102).
- •الشلوي، عبد الفتاح بورواق، أسرار تحت قبة البرلمان (دار ومكتبة الشعب، مصراتة، 5102).
- •العرادي، عبد الرزاق، الثورة الليبية...مفاصل وتداعيات (ب. ن، بيروت، 9102).
- •العرادي، عبد الرزاق، خمس شداد من أجل الحرية ولها (ب. ن، بيروت، 6102).
- •العرادي، عبد الرزاق، ليبيا...صراع الحرية والاستبداد (ب. ن، بيروت، 9102).
- •كعوان، نزار أحمد، "التجربة السياسية في ليبيا بعد الثورة 2102-6102" (مخطوط كتاب).
- •كعوان، نزار أحمد، السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة 71 فبراير – الواقع والتحديات (منشورات آرتك للحلول التقنية والإعلامية، طرابلس ليبيا، 7102).
- •لاكروا، ستيفان، زمن الصحوة.. الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية،

الترجمة بإشراف عبد الحق الزموري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط الأولى، بيروت 2102، ص 282-692.

- •لوبون، غوستاف، الثورة الفرنسية وروح الثورات (دار التنوير، بيروت، 3102).
- •متري، طارق، مسالك وعرة (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 5102).

الرسائل الجامعية

- •أبو زيد، محمد احمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (1102-7102)، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط - الأردن، يناير/ كانون الثاني 9102، ص 2: sptth:/ /yl.tib/ 0O18363

مصادر إلكترونية

- •" برنامج LSU | جوناثان واينر"، **812VT**، 12 أبريل/ نيسان 0202، (تاريخ الدخول: 52 نوفمبر/ تشرين الثاني 0202): sptth:/ /yl.tib/ 73yH993
- •""فجر ليبيا" تعلن سيطرتها على منطقة ورشفانة بالكامل"، **أجواء**، 52 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /tib. 5cGPTn3 /yl
- •""بركان" الفرنسية في مواجهة "جهاديين جدد""، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 9 مارس/ آذار 6102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /yl.tib/ hLLE313
- •"07 دقيقة تسريبات: الإمارات موَّلت "تمرُّد""، **العربي الجديد**، 1 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /tib. yl/ 3yyY3q3"أبرز الكتائب المسلحة في ليبيا"، **الجزيرة نت**، 22 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /tib. yl/ DlVk6J2"أحمد قذاف الدم يروي لـ("الشرق الأوسط") مسيرة نصف

قرن مع معمر القذافي"، **الشرق الأوسط**، 32 سبتمبر/ أيلول 4102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth: / / vmQnCK2 /yl.tib"إعلان الانقلاب العسكري بقيادة خليفة حفتر في ليبيا"، **الرصيفة الإخبارية**، 41 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / ocuf933 /yl.tib"اقتحام المؤتمر الوطني العام وإصابة عدد من أعضائه"، **ليبيا المستقبل**، 2 مارس/ آذار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / cD7D773 /yl.tib"اقتحام ثالث وزارة بليبيا وأميركا تندد"، **الجزيرة نت**، 03 أبريل/ نيسان 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / 17MADf3 /yl.tib"اكتشف قائمة مجلس قيادة الثورة في ليبيا عام 9691"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 91 أغسطس/ آب 9102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / cSbUYl3 /yl.tib"**الاتفاقية التركية الليبية.. مكسب هام لسياسات أنقرة في شرقي المتوسط**"، **وكالة الأناضول**، 3 ديسمبر/ كانون الأول 9102، (تاريخ الدخول: 51 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / P42Z3m3 /yl.tib

- •"الإخفاء القسري لرجال الأعمال الليبيين بدولة الإمارات "، 82 أغسطس/ أب 4102، للمزيد عن الحملة الإعلامية: sptth:/ / zgpVw33 /yl.tib

- •"الاعتراف كاملًا: قصة التخطيط لخطف وقتل الشيخ نادر العمراني"، **قناة أكاكوس**، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 6102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / Dk3IYn3 /yl.tib

- •"آلاف الليبيين يتظاهرون دعمًا لـ"فجر ليبيا""، **فرانس 42**، 03 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. HSeFYp3 /yl

- •"البنيان المرصوص تنهي معارك سرت وتطرد تنظيم الدولة"، **الجزيرة نت**، 6 ديسمبر/ كانون الأول 6102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / 5Xnwe93 /yl.tib

- •"التقرير النهائي رقم (S/ 5102/ 821) المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة

من من فريق الخبراء"، 32 فبراير/ شباط 5102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ 0Ks1f93

– •"التنافس الفرنسي الإيطالي يُعقِّد الوضع في ليبيا"، **"سويس إنفو" التابع لهيئة الإذاعة والتليفزيون السويسرية**، 91 يناير/ كانون الثاني 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ CYNz873

– •"التواتي: تهريب/ بيع نفط ليبيا بعد تعطيل العدادات بمعرفه وزير النفط من حزب العداله والبناء الإخوان"، **صباح الخير ليبيا**، 72 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ rQb14q3"الجامي عبدالعزيز الريس: لو خرج (ولي الأمر) يزني ويشرب الخمر على الهواء مباشرة في التلفاز يوميًا"، **موقع عبدالخالق الحميضة**، 3 أغسطس/ آب 8102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ 0FfxYp3

– • "الجيش الليبي يقرر تجريد 004 ضابط من رتبهم وإحالة 0001 إلى التقاعد"، **صحيفة رأي اليوم**، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 3102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ HOCqbJ2"السجناء السياسيون في مصر"، **هيومن راتس واتش**، 6 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ u5rMXp3"الشاهد مع القيادي المنشق عن تمرد عملية الكرامة، الرائد محمد حجازي-الحلقة 3"، **قناة ليبيا الأحرار**، 4 يوليو/ تموز 9102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ Cy7rQp3"الصاعقة والقوات الخاصة الليبية تعلنان الانضمام لجيش "حفتر""، النيل، 91 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ GFHX263

– •"الضباط الملتحون بمصر يشكون الخذلان"، **الجزيرة نت**، 02 مارس/ آذار 3102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. yl/ poBE3m3"القانون رقم (4) في يناير/ كانون الثاني 7002 بشأن إنشاء مجلس الأمن الوطني"، **مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف)**، 8 مارس/ آذار 7002، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ aInI373

- •"القذافي يُعيد خلط الأوراق ويتقارب مع الروس"، **"سويس إنفو" التابع لهيئة الإذاعة والتليفزيون السويسرية**، 1 ديسمبر/ كانون الأول 8002، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ WNyq4l3

- •"القوات الخاصة الليبية تعلن انضمامها إلى اللواء المتقاعد حفتر"، **الجزيرة نت**، 91 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 31 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ b06W873"القوى المسلحة الرئيسية في ليبيا"، **الغد**، 31 ديسمبر/ كانون الأول 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ rElqGK2

- •"اللواء خليفة حفتر قائد عملية الكرامة يتلو بيان المجلس العسكري الأعلي للقوات المسلحة"، **صباح الخير ليبيا**، 12 مايو/ أيار 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ fWN8XU2

- •"المبعوث التركي إلى ليبيا: نقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ونسعى للحل"، **ديلي صباح**، 71 فبراير/ شباط 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ a5uMa73

- •"المؤتمر الوطني يرفض بيان القعقاع والصواعق ويعتبره انقلابًا"، **بوابة الوسط**، 81 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ UZRr163"الناطق باسم المجلس البلدي للزنتان، محمد احتيوش، في لقاء علي قناة العاصمة"، **أصداء ليبية**، 41 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. yl/ Ui07Nn3"الوثائقي - بنغازي ... إغتيال المآذن"، **قناة الرائد الفضائية**، 71 سبتمبر/ أيلول 6102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر 0202): sptth:/ / yl.tib/ Eda8Qn3"إلى أين يتجه الوضع في ليبيا؟"، 5 أغسطس/ آب 4102، **فرانس 42**، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ Ma0i7m3"انطلاق عملية فجر ليبيا المباركة: وصول كتيبة الحلبوص إلى طرابلس"، **"أمازيغن ليبيا"**، 81 يوليو/ تموز 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ VhFRDf3

- •"بالفيديو.. حمد بن جاسم يكشف لأول مرة تفاصيل مؤامرة القذافي ضد السعودية وسر التسجيلات المسربة"، **صحيفة الشرق**، 52 أكتوبر/ تشرين الأول 7102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): tib / /:sptth. pOQizH2 /yl

- •"بعد تهديدات حفتر لتركيا.. أردوغان يرد وحكومة الوفاق تندد بالتحريض"، **الجزيرة نت**، 03 يونيو/ حزيران 9102، (تاريخ الدخول: 51 سبتمبر/ أيلول 0202): N9Cae93 /yl.tib / /:sptth

- •"بيان المجالس البلدية لمدن الغرب الليبي"، **موقع "ملفات سرية وحقائق خفية عن أزلام القذافي"**، 02 يونيو/ حزيران 0202، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): cUIB5m3 /yl.tib / /:sptth

- •"بيان قيادات مدينة مصراتة بشأن عملية "فجر ليبيا" وما يحدث في مطار طرابلس"، **"أمازيغن ليبيا"**، 71 يوليو/ تموز 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): W1r1Wn3 /yl.tib / /:sptth

- •"تحالف القوى الوطنية يعلّق جزئيًا مشاركته في المؤتمر الوطني الليبي"، **فرانس 42**، 4 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): VbfB933 /yl.tib / /:sptth"تحول استراتيجي...ماذا تعني سيطرة "الوفاق" على قاعدة "الوطية العسكرية" في ليبيا؟"، **سبوتنك**، 81 مايو/ أيار 0202، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): 6zt8613 /yl.tib / /:sptth

- •"ترامب يهاتف حفتر ويخالف موقف خارجية أميركا المُعلن حول ليبيا والبنتاغون يُعلق"، **سي إن إن عربية**، 02 أبريل/ نيسان 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): ub7wwK2 /ti.nnc / /:sptth

- •"ترقية الفريق خليفة حفتر إلى رتبة مشير"، **بوابة الوسط**، 41 سبتمبر/ أيلول 6102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): tib / /:sptth. NV5Zqf3 /yl"تعديلات مقترحة تتيح للسيسي البقاء في الحكم حتى 4302"، **دويتشه فيله**، 4 فبراير/ شباط 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/

أيلول 0202): RHyHt33 /yl.tib / /:sptth "تقرير إخباري: محمد المقريف يفوز برئاسة أول برلمان ليبي منتخب منذ 74 عامًا"، **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**، 21 أغسطس/ آب 2102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): gDwu063 /yl.tib / /:sptth "تنظيم الدولة"، **موسوعة الجزيرة نت**، 91 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): OMNtf33 /yl.tib / /:sptth "ثوار درنة يشكلون مجلسًا لمواجهة قوات حفتر"، **الجزيرة نت**، 31 ديسمبر/ كانون الأول 4102، (تاريخ الدخول: 31 سبتمبر/ أيلول 0202): yo6R1V2 /yl.tib / /:sptth

- "ثوار فجر ليبيا يقطعون خط إمداد قوات ورشفانة على محور أبوشيبة والحرف T"، **"أمازيغن ليبيا"**، 8 سبتمبر/ أيلول 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): FsO97J2 /yl.tib / /:sptth

- "**جمعة**: سيطرة "**فجر ليبيا**" تمتد من مليتة إلى رأس إجدير"، **بوابة الوسط**، 01 ديسمبر/ كانون الأول 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): jYYuZn3 /yl.tib / /:sptth

- "جوناثان واينر: لم يكن لحفتر أي دور في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)"، **قناة 812**، 12 أبريل/ نيسان 0202، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): 73yH993 /yl.tib / /:sptth "جيش القبائل "في ليبيا""، **قناة الجزيرة**، 5 مايو/ أيار 5102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): AmUTzf3 /yl.tib / /:sptth

- "حزب العدالة والبناء"، **الجزيرة نت**، 01 فبراير/ شباط 2102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): x5qgX53 /yl.tib / /:sptth "حزب العدالة والبناء"، **موسوعة الجزيرة نت**، 01 فبراير/ شباط 4102، تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): x5qgX53 /yl.tib / /:sptth "حزب الوطن الليبي"، **الجزيرة نت**، 4 يوليو/ تموز 2102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): 6kBKUn3 /yl.tib / /:sptth "حزب الوطن"، **موسوعة الجزيرة نت**، 01 فبراير/ شباط 2102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/

أيلول 0202): luJUWp3 /yl.tib / /:sptth"حفتر يعلن الانقلاب عبر "العربية" والجيش الليبي ينفي"، **عربي12**، 41 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): aaswTU2 /yl.tib / /:sptth

- •"حفتر يهدد باعتقال زيدان وأبو سهمين ويدعو للعصيان"، **صحيفة الخليج**، 2 مارس/ آذار 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): nm2w773 /yl.tib / /:sptth"حكومة زيدان رهن المساومات السياسية بليبيا"، **الجزيرة نت**، 92 أكتوبر/ تشرين الأول 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): DxRb4J2 /yl.tib / /:sptth"خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا"، **ن بوست**، 92 مايو/ أيار 5102، (تاريخ الدخول: 31 سبتمبر/ أيلول 0202): xtn8aJ2 /yl.tib / /:sptth"خطير: ليفني وليفي خطّطا للانقلاب على مرسي"، **حركة شباب تاسع مارس**، 7 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): VKywVn3 /yl.tib / /:sptth

- •"خليفة حفتر: القائد العسكري القوي في ليبيا"، **بي بي سي عربي**، 6 أبريل/ نيسان 9102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): Np3oCK2 /ni.cbb / /:sptth"رئيس ركان الجيش الليبي، عبد السلام جاد الله العبيدي، يعلن أن كتيبة القعقاع هي كتائب الطاغية القذافي"، **فور ليبيا فريدوم**، 62 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): jyD8e33 /yl.tib / /:sptth"رئيس وزراء ليبيا المؤقت يؤيد حركة الكرامة"، **صحيفة الخبر**، 42 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): Nm8rd33 /yl.tib / /:sptth"زيدان يعرض تشكيلة الحكومة الليبية أمام المؤتمر الوطني الاثنين"، **الحرة**، 92 أكتوبر/ تشرين الأول 2102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): l5NwbJ2 /sw.enbra / /:sptth"زيدان ينفي وقوع انقلاب عسكري بليبيا"، **الجزيرة نت**، 41 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): TF4jwH2 /yl.tib / /:sptth"سفاح حفتر" محمود الورفلي.. ماذا يريد من بني وليد؟ (تحليل)"، **وكالة الأناضول**، 11 مايو/ أيار 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): 7qC2363 /yl.tib / /:sptth"سلامة: 32 مليون قطعة سلاح منتشرة في ليبيا"، **بوابة**

الوسط، 4 ديسمبر/ كانون الأول 7102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 364p95K "سلفية المخابرات.. كيف يستخدم الجامية والمدخلية الاغتيال النفسي لتدمير خصومهم؟"، **الجزيرة نت-ميدان**، 41 فبراير/ شباط 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 2KDzduu

- •"سيطرة قوات "فجر ليبيا" على مقر رئاسة الأركان وتحريره"، **"ليبيان جوست"**، 61 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 2JemHRd

- •"شقيقة المحامي عبدالسلام المسماري تتهم قياديين في الكرامة بالمساهمة في اغتياله صيف 3102"، **ليبيا أوبزرفر**، 3 أغسطس/ آب 0202، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 3kV0Jju "شلقم يدعو مجلس الأمن لإنقاذ ليبيا"، **الجزيرة نت**، 52 فبراير/ شباط 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 39dcqQm

- •"صلاح بادي يقدم استقالته من المؤتمر الوطني"، **ليبيا المستقبل**، 51 يناير/ كانون الثاني 4102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:// bit.ly/ 360iPwo "صلاح بادي يقود الهجوم على مطار طرابلس"، **الأصداء الليبية**، 31 يوليو/ تموز 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit.ly/ 373RsRn

- •"ضابط الإعدامات محمود الورفلي.. كشف المستور"، **الجزيرة نت**، 6 يناير/ كانون الثاني 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:// bit.ly/ 3pZkxG7

- •"ضباط بالجيش الليبي ينفون شائعة الانقلاب"، **بوابة الوسط**، 31 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://bit. ly/ 3fqZMyk

- •"طلب تحقيق بتهريب عناصر تنظيم الدولة من بنغازي"، **الجزيرة نت**، 7 يونيو/

حزيران 7102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib.
p47jBK2 /yl

- •"عاشور الشامس: هذه قصتي مع خليفة حفتر"، **قناة الحوار**، 2 مايو/ أيار 9102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib.
gTJo2m3 /yl"علي زيدان يعود إلى ليبيا ويعلن تأييده لحفتر"، **دويتشه فيله**، 81 يونيو/ حزيران 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /
ZA78vf3 /yl.tib"عملية "فجر ليبيا": تم تحرير مقر الدعوة الإسلامية بطرابلس"، **"أمازيغن ليبيا"**، 42 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202) sptth:/ / Wnc6bm3 /yl.tib

- •"عملية فجر ليبيا: ثوار فجر ليبيا داخل حي الأكواخ"، **"أمازيغن ليبيا"**، 12 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ /
gT8Q413 /yl.tib

- •"عملية فجر ليبيا: جولة داخل معسكر النقلية الاستراتيجية بالقرب من مطار طرابلس"، **"أمازيغن ليبيا"**، 32 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202) sptth:/ / IpfW713 /yl.tib

- •"فتح موانئ النفط الليبية وسط انقسامات سياسية"، **الجزيرة نت**، 1 أغسطس/ آب 6102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib.
f1EZsf3 /yl"فتوى الشيخ العلامة ربيع المدخلي للسلفيين بالانضمام تحت راية المشير خليفة حفتر حفظهم الله"، **مكتبة السنة**، 5 أبريل/ نيسان 9102، تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / 0nrtSn3 /yl.tib

- •"فجر ليبيا تعلن سيطرتها على مفترق حرف T"، **أجواء**، 12 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / ZzHM2q3 /yl.tib

- •"فجر ليبيا"، **الجزيرة نت**، 61 أبريل/ نيسان 5102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / PdIRj33 /yl.tib

- •"فجر ليبيا: انتصار الثوار في معركة تحرير ورشفانة"، **"أمازيغن ليبيا"**، 32

سبتمبر/ أيلول 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / C4O3Wn3 /yl.tib

- •"فجر ليبيا: انتصار الثوار في معركة حرف الـT بئر الغنم، أبطال الزاوية"، **"أمازيغن ليبيا"**، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 4102، (تاريخ الدخول: 03 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / GVIwXU2 /yl.tib

- •"فجر ليبيا: تقدم الثوار وتفاصيل العمليات العسكرية، القوات المنسحبة اتجهت إلى الزنتان"، **"أمازيغن ليبيا"**، 51 أكتوبر/ تشرين الأول 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / MXkv363 /yl.tib

- •"قاعدة طبرق تنضم للصواعق والقعقاع مع حفتر"، **مصر العربية**، 02 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / .tib 3zwzVn3 /yl

- •"قانون رقم (01) لسنة 4102م، بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية"، مركز جنيف لحوكمة **قطاع** الأمن (FACD)، 13 مارس/ آذار 4102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / .tib EF2I273 /yl

- •"قائد بارز بقوات حفتر: نحن فتات جيش"، **الجزيرة نت**، 9 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 0202): NVyDtZ2 /yl.tib

- •"قرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (03) من الاعلان الدستوري بموجب التعديل الدستوري السابع"، **مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف)**، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / IwIqvf3 /yl.tib

- •"قوات "درع الوسطى" الليبية تتولى تأمين طرابلس"، **الجزيرة نت**، 22 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / .tib xHiZuf3 /yl

- •"قوات حفتر تقتحم المؤتمر الوطني الليبي وقتلى باشتباكات في طرابلس"، **بي بي سي عربي**، 81 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): ZIacZn3 /ni.cbb / /:sptth

- •"قوات فجر ليبيا تبدأ بنزع الألغام بمحيط مطار طرابلس"، **قناة الجزيرة**، 13 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / f527013 /yl.tib

- •"قوات فجر ليبيا تسيطر على قاعدة براك الشاطئ الجوية"، **الجزيرة نت**، 91 ديسمبر/ كانون الأول 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): jxE80m3 /yl.tib / /:sptth

- •"قوات فجر ليبيا تسيطر على محور أبوشيبة"، **عين ليبيا**، 81 أكتوبر/ تشرين الأول 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. dL568J2 /yl

- •"قوات فجر ليبيا تسيطر على محور الكسارات وتتقدم باتجاه موقع "حوش الستين""، **وكالة الأنباء الليبية (وال)**، 12 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): fHRQZn3 /yl.tib / /:sptth

- •"قوات فجر ليبيا تسيطر على معسكر أم شويشة وتقصف مخزني ذخيرة في الزنتان"، **أجواء**، 11 مارس/ آذار 5102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): 0zjODH2 /yl.tib / /:sptth

- •"قـوات فجر ليبيا غريان تؤمّن طريق العزيزية"، **مكتب الإعلام غريان**، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): 9BSqTn3 /yl.tib / /:sptth

- •"قوة درع ليبيا التابعة إلى رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي"، 91 يونيو/ حزيران 2102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. eAh9d93 /yl"كتيبتا "القعقاع" و"الصواعق": الدخول على خط المواجهة مع المؤتمر الوطني الليبي"، **بوابة إفريقيا الأخبارية**، 81 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ

الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 2HBNmas"كلمة لأحد شباب مدينة الزاوية في مظاهرة الجمعة لدعم عملية فجر ليبيا"، **الإخوان المسلمون الزاوية**، 81 يوليو/ تموز 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 3l4wuXe

- •"لا للتمديد" بليبيا.. وجدل المراحل الانتقالية والرئاسة"، **الجزيرة نت**، 91 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 3nT6r7n"لقاء خاص مع عبد الحفيظ قواسم، قيادي في عملية فجر ليبيا"، **"سوبر سورم ويف"**، 81 نوفمبر/ تشرين الثاني 4102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 33iOnvI

- •"ليبيا: الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي"، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، 91 يناير/ كانون الثاني 5102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 3pVIHRZ

- •"ليبيا: خارطة الصراع بين الثورة والثورة المضادة"، **ن بوست**، 11 أبريل/ نيسان 5102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit. ly/ 2J7qpwi"ما لا تعلمه عن ذهب ليبيا الأسود.. من يتحكم في النفط الليبي؟"، **الجزيرة نت**، 03 ديسمبر/ كانون الأول 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 3q75gTZ

- •"ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟.. السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر"، **صحيفة الاستقلال**، 01 أبريل/ نيسان 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 39fBaHU

- •"متظاهرون يخربون مقر حزب إسلامي في ليبيا"، **دويتشه فيله**، 72 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit. ly/ 3o4N9MD"مجلس نواب ليبيا يحذر من الاعتراف بـ"المؤتمر الوطني""، **عربي12**، 8 سبتمبر/ أيلول 4102، (تاريخ الدخول: 11 سبتمبر/ أيلول 0202): https:/ / bit.ly/ 2UWdcch

- •"محمد المقريف يكشف خيانة حفتر للمعارضة الليبية وإفشال انقلاب ضد القذافي"، **الشرق الأوسط**، 71 فبراير/ شباط 0202، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ 86pRpf3"مداخلة أسامة الجويلي واستعراض لقوات القعقاع والصواعق بمدينة طرابلس"، **قناة ليبيا لكل الأحرار**، 81 فبراير/ شباط 4102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ dIYEFK2"مداخلة منى مكرم عبيد على الجزيرة مباشر مصر"، **الجزيرة مباشر مصر**، 13 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ axE4Zl3

- •"مسلحون يقتحمون البرلمان الليبي ويداهمون مكاتب الأعضاء"، **فرانس 42**، 81 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / si.yltib/ tUfQWp3

- •"مسلحون يقتحمون وزارة العدل بليبيا"، **الجزيرة نت**، 03 أبريل/ نيسان 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. yl/ ERsH0q3 "مصادر لـ "عربي12": حفتر يعد للانقلاب على الثورة"، **عربي12**، 72 ديسمبر/ كانون الأول 3102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ drejQn3"مظاهرة مدينة غريان اليوم لدعم عملية فجر ليبيا"، **"أمازيغن ليبيا"**، 92 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ frKri33

- •"معارك جنوب طرابلس بعد وقف إطلاق نار هش في ليبيا"، **الحرة**، 81 يوليو/ تموز 4102، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/ أيلول 0202) sptth:/ / yltib. si/ SS4s5J2

- •"معارك قرب قاعدة "الوطية" وفجر ليبيا تستعد لمهاجمتها"، الجزيرة نت، 62 أبريل/ نيسان 5102، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ tK4CbJ2

- •"مليون عامل مصري في ليبيا يدفعون ثمن غارات السيسي"، **عربي12**، 71 فبراير/ شباط 0202، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ fRbLyf3

- •"نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق "المرحلة الانتقالية"" **الشروق**، 3 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / MCGiZU2 /yl.tib"نوري أبو سهمين رئيسًا جديدًا للمؤتمر الوطني العام الليبي"، **دويتشه فيله**، 62 يونيو/ حزيران 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / 6fDSZU2 /yl.tib"هيئة النزاهة تقرر عدم انطباق معاييرها بحق عضوين بالمؤتمر الوطني الليبي"، **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**، 02 مارس/ آذار 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / uohWNn3 /yl.tib"وزير الثقافة **الحبيب الأمين** يؤيد عملية "الكرامة""، **بوابة الوسط**، 22 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 03 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tD0wx33 /yl.tib

- •"وزير الدفاع المصري يطلب من الشعب النزول للشوارع لتفويضه بالتعامل مع العنف"، **بي بي سي عربي**، 42 يوليو/ تموز 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / PmX7Yk3 /ni.cbb"وفاة أبو أنس الليبي قبل أيام من محاكمته في نيويورك"، **بي بي سي عربي**، 3 يناير/ كانون الثاني 5102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / .cbb ni/ A06o0V2"يداك أوكتا وفوك نفخ"، **عين ليبيا**، 82 فبراير/ شباط 8102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / BxzMZk3 /yl.tib إبراهيم، عمر الشيخ، "الحقائق والإجابات الغائبة في شهادة محمد المقريف"، **العربي الجديد**، 1 أبريل/ نيسان 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / av9U1q3 /yl.tibالاتفاق السياسي الليبي، **موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، 71 ديسمبر/ كانون الأول 5102: sptth:/ / KYMFYp3 /yl.tibالإعلان الدستوري الليبي، المادة (03) الفقرة السادسة، 3 أغسطس/ آب 1102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / 0447vf3 /yl.tibبارنس، جوليان إي، "عميل سابق بالمخابرات المركزية الأميركية، الآن رجل ليبيا القوي، يواجه تهمًا بالتعذيب"، **صحيفة نيويورك تايمز**، 81 فبراير/ شباط 0202،(تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / PIsoCK2 /sm.ityn باشا، عبد العزيز، "لماذا لم تستهدف قوات حفتر تنظيم الدولة بدرنة؟"، **الجزيرة.نت**، 62 أبريل/ نيسان 6102،

(تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): LdOmhm3 /yl.tib / /:sptth
البسيكري، السنوسي، "ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي"، **الجزيرة نت**، 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 4102، (تاريخ الدخول: 31 سبتمبر/ أيلول 0202): 38RY3l3 /yl.tib / /:sptth

- •بشارة، عزمي، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أغسطس/ آب 3102. / /:sptth zXC3tf3 /yl.tibبلعمري، أمين، "ليبيا أمام تحديات بناء الدولة"، **جزايرس**، 82 مايو/ أيار 3102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth azpS3m3 /yl.tibتوبيريتش، ساشا، "خليفة حفتر لم يعد جزءًا من الحل الليبي"، **ذا هيل**، 1 مايو/ أيار 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): V2VgcJ2 /yl.tib / /:sptth

- • جبريل، محمود، مقابلة مع قناة العربية الحدث، 01 مايو/ أيار 3102، **قناة أسامة محمود على اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth lU66RXI2 /yl.tibالجربوعي، خالد، "مشروع ليبيا الغد لم يكون من أجل ليبيا والليبيين"، **ليبيا المستقبل**، 61 يونيو/ حزيران 7102، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth Jf3J673 /yl.tibجيرن، آني، "مصر والإمارات تضربان الميليشيات الإسلامية في ليبيا"، **صحيفة واشنطن بوست الأميركية**، 52 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): nknQYn3 /ts.opaw / /:sptth

- •حبلا، أمين، "ست سنوات من الدماء والخراب.. أوراق الثورة المضادة في مهب العاصفة"، **الجزيرة نت**، 81 ديسمبر/ كانون الأول 8102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): LzfX0q3 /yl.tib / /:sptth

- •حمدي، سمير، "آليات الثورة المضادة.. تونس ومصر مثالًا"، **العربي الجديد**، 21 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth gVWqSU2 /yl.tibالخميسي، أحمد، "مورنينغ غلوري".. ناقلة نفط أطاحت برئيس وزراء ليبيا، **العربي الجديد**، 51 سبتمبر/ أيلول 5102، (تاريخ الدخول:

41 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ 4wJZ5J2 الخوجة، محمد قدري، "العـقيد خليفة حفتر كما يراه المقريف"(2)، **ليبيا وطننا**، 22 يوليو/ تموز 0102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ tcYMEK2 خيري، عمر، " الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا"، **العربي الجديد**، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 5102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202). sptth:/ / yl.tib/ KPyN4J2 راين، ميسي، "عميل سابق لوكالة المخابرات المركزية الأميركية أصبح صداعًا في ليبيا"، **صحيفة واشنطن بوست**، 71 أغسطس/ آب 6102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / ts.opaw/ aXT9073 رمضاني، نسرين، "تونس تتسلم من ليبيا أبناء الدواعش من دون إعداد استراتيجية ملائمة"، **العرب**، 92 يناير/ كانون الثاني 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / tib. yl/ ImzT973

- •زيلين، هارون، التيار الإسلامي في ليبيا، **معهد واشنطن**، أبريل/ نيسان 3102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ RUYwWU2

- •شريحة، البوديري رمضان؛ الحضيري، ناصر المهدى حمزة، "تعليق على قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا الليبية رقم (7) 6102م"، **وكالة الصحافة الليبية**، 82 مايو/ أيار 0202، (تاريخ الدخول: 52 نوفمبر/ تشرين الثاني 0202): sptth:/ / yl.tib/ hr71e93

- •الشريف، عبدالله، "الجماعات الإسلامية في ليبيا... الجذور والممارسات، **العربي الجديد**، 62 يوليو/ تموز 6102، (تاريخ الدخول: 42 نوفمبر/ تشرين الثاني 0202): sptth:/ / yl.tib/ 5Ur9WU2

- •الشلوي، هشام، "ليبيا .. إعلام الفوضى وتحكم المسلحين"، **العربي الجديد**، 42 يونيو/ حزيران 4102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ bnWla93 الشلوي، هشام، "ليبيا ومسلسل انقلابات حفتر: ابحث عن الدور الخارجي"، **العربي الجديد**، 91 مايو/ أيار 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ ZydJWp3

- •الشنقيطي، محمد المختار، "الثورة المضادة.. عبرة الماضي للحاضر"، **الجزيرة نت**، 82 يونيو/ حزيران 6102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ Uje8tH2الشنقيطي، محمد المختار، "أوراق الربيع (2) الثورة ليست أنثى الثورا!"، **مدونات الجزيرة**، 03 أغسطس/ آب 6102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ TMhcc93عامر، عبيدة، الجزيرة نت-ميدان، "جذور العداء.. لماذا تنفق الإمارات ميزانيات ضخمة لحرب الإسلاميين؟"، 61 يونيو/ حزيران 7102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ aoXBXU2

- •عبد الحميد، سراج الدين، "فرج قعيم.. ما الذي يخشاه حفتر من النقيب الشاب في ليبيا؟"، **عربي12**، 41 نوفمبر/ تشرين الثاني 7102، (تاريخ الدخول: 02 نوفمبر/ تشرين الثاني 0202): sptth:/ / yl.tib/ LDFRBK2علي، سركوت كمال، "التاريخ الأسود لحفتر"، **صوت العراق**، 03 أبريل/ نيسان 9102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ 2hzLXp3الغرياني، نعيم، "أسطورة "الجيش الوطني الليبي" وهوس السلطة"(1)، **منبر ليبيا**، 02 مايو/ أيار 9102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ naGvQn3الفاضلي، فتحي، "حرب تشاد.. الكارثة الكارثة"، **ليبيا المستقبل**، 13 يوليو/ تموز 7002، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ swbE6l3كيرك باتريك، ديفيد، شميت، وإريك، "دول عربية تضرب ليبيا وتفاجئ الولايات المتحدة"، **صحيفة نيويورك تايمز**، 52 أغسطس/ آب 4102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / sm.ityn/ K6pih93

- •كيرك باتريك، ديفيد، "البيت الأبيض والرجل القوي"، **صحيفة نيويورك تايمز**، 72 يوليو/ تموز 8102، (تاريخ الدخول: 7 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / sm.ityn/ aXpRX63لحبيب، محمد عبد الله، "هل انتهى تنظيم الدولة في ليبيا؟"، **الجزيرة.نت**، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 5102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth:/ / yl.tib/ zlATIf3

- •لطفي، يوسف، "تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)"، **البوصلة**،

11 يونيو/ حزيران 0202، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): mQl6vf3 /yl.tib / /:sptth محمد، أمين، "حزب العدالة والبناء الليبي"، **الجزيرة.نت**، 4 يوليو/ تموز 2102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): EYZsd33 /yl.tib / /:sptth محمد، جاسم، "ركائز الأمن القومي في زمن العولمة"، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات**، 82 مارس/ آذار 9102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth t5lX5l3 /yl.tib

- •المشتاوي، محمد، "أحد مؤججي الصراع في ليبيا إبراهيم الجضران.. صديق حفتر وعدوه الجريح"، **مصر العربية**، 22 سبتمبر/ أيلول 6102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): lYJdTn3 /yl.tib / /:sptth مقابلة حجازي على قناة ليبيا الأحرار: Cy7rQp3 /yl.tib / /:sptth منصر، جمال، "تحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 3 يوليو/ تموز 9102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): N1KLd93 /yl.tib / /:sptth

- •مهدي، محمد عاشور، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، **الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للحكومة المصرية**، (د.ت)، (تاريخ الدخول: 01 سبتمبر/ أيلول 0202): wnJfTU2 /yl.tib / /:sptth المهير، خالد، "أول مؤتمر لإخوان ليبيا بالداخل"، **الجزيرة.نت**، 81 نوفمبر/ تشرين الثاني 1102، (تاريخ الدخول: 71 سبتمبر/ أيلول 0202): / /:sptth Gwwld93 /yl.tib المهير، خالد، "تجدد الجدل بليبيا حول قانون العزل"، **الجزيرة نت**، 02 فبراير/ شباط 3102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): FueoVn3 /yl.tib / /:sptth المهير، خالد، "مشروع ميثاق وطني ليبي"، **الجزيرة نت**، 9 أغسطس/ آب 1102، (تاريخ الدخول: 61 سبتمبر/ أيلول 0202): jX5oWl3 /yl.tib / /:sptth الموسوي، سالم روضان، "مفهوم المدد في الدستور العراقي والآثار المترتبة عنها في ضوء قرارات المحكمة الاتحادية العليا"، **موقع المحكمة الاتحادية العليا العراقية**، 81 أغسطس/ آب 8102، (تاريخ الدخول: 9 سبتمبر/ أيلول 0202): tib./ /:sptth.

هويدي، فهمي، "فصل مثير في عـبثية المشهد الليبي"، ليبيا المستقبل، 52 يونيو/ حزيران 6102، (تاريخ الدخول: 31 سبتمبر/ أيلول 0202): sptth://:bit.ly/2KwnNsg وثقت شبكة الجزيرة الكثير من الشهادات عن المذبحة والسجن في فيلم وثائقي: sptth://:bit.ly/2JeakF6 22CEvf3 /yl

المقابلات

"مستشـــار ســـابق ذو صفة في الموضوع"، تواصُل عبر "واتس آب"، 31 يوليو/ تموز 2020، ليبيا.

الحصادي، منصور، عضو المؤتمر الوطني العام، مقابلة مع المؤلف عبر الهاتف و"واتس آب"، 10 يوليو/ تموز 2020، ليبيا.

الســـاقولي، مصطفى، آمر كتيبة 17 فبراير ورئيس هيئة شؤون المحاربين، مقابلة مع المؤلف عبر الهاتف و"واتس آب"، 14 يونيو/ حزيران 2020، تركيا.

الصـــادق، معز، عضو هيئة قضائية، تواصل عبر "واتس آب"، 4 أكتوبر/ تشـــرين الأول 2020، تونس.

صوان، محمد حســـن، رئيس حزب العدالة والبناء، تســـجيل صوتي، 19 يوليو/ تموز 2020، ليبيا.

كعوان، نزار أحمد، رئيس الدائرة السياسية بحزب العدالة والبناء وعضو المؤتمر الوطني العام، مقابلة مع الباحث، 15-30 يوليو/ تموز 2020، تركيا.

المخزوم، صالح، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني، مقابلة مع المؤلف عبر الهاتف وشهادة صوتية و"واتس آب"، 17 يونيو/ حزيران31- يوليو/ تموز 2020، بولندا.

المنقوش، يوســـف، رئيس الأركان العامة للجيش الليبي الأســـبق، تواصل عبر "واتس آب"، 3 يوليو/ تموز18- سبتمبر/ أيلول 2020، تركيا.

الوندي، هشـــام، رئيس حراك "9 نوفمبر"، تواصل عبر "واتس آب"، 19 يونيو/ حزيران 2020، ألمانيا.

الملاحق

يجد القارئ في هذا القسم من الكتاب الشهادات التي أدلى بها للمؤلف بعض القانونيين بالإضافة إلى مجموعة من العسكريين والسياسيين الفاعلين في محطات الصراع الليبي وبخاصة من كان لهم دور بارز في الأحداث التي ورد ذكرها في الكتاب أو كانوا قريبين بشكل مباشر من عملية فجر ليبيا في جوانبها السياسية والقانونية والعسكرية، وقد حرص المؤلف على توثيق شهاداتهم مكتوبة والاستعانة بها كمصدر من مصادر المعلومات لوضع تلك العملية في سياقها السياسي والقانوني والعسكري الدقيق.

ملحق رقم (1)

شهادة رئيس الأركان الأسبق، اللواء ركن يوسف المنقوش

سؤال: سيادة اللواء ركن يوسف المنقوش، هل بدأ القذافي في تفكيك الجيش بعد الهزيمة في وادي الدوم؟

جواب: لا، القذافي بدأ في تفكيك الجيش الليبي فعليًّا منذ عام 1975 بعد محاولة انقلاب المحيشي وما حدث للجيش بعدها من الزَّجِّ به في مغامرات طائشة هو استمرار لهذه السياسة بما فيها ما حدث في وادي الدوم.

سؤال: سبق وأن صرَّحت لقناة الرائد - فيما أظن بعد عملية فجر ليبيا - بأن قوات المؤتمر الوطني العام تبسط سيطرتها على أكثر من ثمانين بالمئة من التراب الليبي، وأكثر من تسعين بالمئة من البنية التحتية العسكرية، من مطارات، وقواعد عسكرية، ومقرات.. لكنني لم أجد هذا الفيديو فهل لديك رابط أو هل تذكر متى صدر منك هذا التصريح؟

جواب: "للأسف لا يوجد لديَّ الرابط ولكن يمكن تقريب التاريخ في الفترة التي سبقت انتقال قناة الرائد من إسطنبول ولا أتذكر التاريخ بالتحديد".

سؤال: أرجو مراجعة الفقرة أدناه وإن كان لديكم أي ملاحظات عليها أو تصحيح أو حذف؟

"أنشأ القذافي جحافل ثورية بقيادة مدنيين، وبذلك دخلت ليبيا في عالم الميليشيات المسلحة التي يقودها مدنيون؛ فكان جحفل زوارة بإمرة فتحي بوشوشي،

وجحفل زليتن بإمرة رمضان بشـير، وجحفـل ترهونة بإمرة جمعة المعرفي، وجحفل بني وليد بإمرة جبران حسين جبران، وجحفل سبها بإمرة الصغير سنان. وأما المنطقة الشـرقية فكان هناك ترتيب مختلف؛ حيث أبقى القذافي على كتيبة القوات الخاصة- الصاعقة بإمرة عبد الفتاح يونس، وكتيبة حسـين الجويفي المتمركزة بشـحات. وفي العاصمة، طرابلس، اكتفى القذافي بتشـكيل قـوة خاصة تتبع ابنه خميس وهي اللواء 32 معزز."

جواب: "كان القذافي يقوم باسـتمرار بإنشـاء أجسام ومسميات مختلفة، ضمن سياسـة عدم الاستقرار والفوضى المسـتمرة في كل المجالات، ومن ضمنها المجال العسـكري؛ حيث أنشـأ في البداية المقاومة الشعبية، ثم حلّها ليُنشىء ما يسمى الدفاع الشـعبي، ثم قام بحله لينشئ المناوبة الشعبية المسلحة، ضمن إطار ما يسمى الشعب المسلح.

وفي نفس الوقت، قام بإنشاء تشكيلات هي في الحقيقة ميليشيات مسلحة بقيادة مدنيين مقربين منه.

في البداية، أنشـأ ما يسـمى الحرس الشـعبي الذي اسـتُبدل به لاحقًا الحرس الثوري؛ حيث تم تشـكيل الجحافل الثورية، ضمن الحرس الثوري ويُشـترط في من ينتسب إليها أن يكون منخرطًا في حركة اللجان الثورية .

توزعـت هـذه الجحافل علي جميع المناطق؛ فبالإضافـة إلى ما ذكرتموه هناك جحفل ثوري في بنغازي بقيادة ناصر الزوبيك،

أمـا القوات الخاصة-الصاعقة فكانت وحـدة تابعة للجنة العامة المؤقتة للدفاع (جيش بوبكر يونس).

في مدينة بنغازي، كانت توجد كتيبة الفضيل وهي تابعة للقذافي مباشرة، وعلى أسـوار هذه المدينة سقط معظم الشـهداء أيام 17، 18، 19، 20 فبراير/ شباط 2011، حتى تمكن الثوار من اقتحامها يوم 20 فبراير/ شـباط وبسقوطها تحررت كل المنطقة الشرقية".

ملحق رقم (2)

شهادة رئيس حراك 9 نوفمبر، هشام الوندي

"في البداية، أشكر حضرتك على سؤالي عن أمر عايشته، وخصوصًا أنك مقبل على كتابة بحث عن تلك الأحداث، وهو أمر مهني جدًا.

بكل تأكيد أنت ككاتب لديك ما تقوله ولك الحق في التقييم وشكرًا لك على إعطائي الحق (على الأقل شخصيًا) في أن أدلي بشهادتي على ما عايشته من أحداث في تلك المدة، وللقارئ كذلك وجهة نظره وميزانه الذي يحكم به على صدق الشهادة أو كذبها.

وسؤالك هو: هل حراك "لا للتمديد" حراك وطني مستقل أم أنه حراك مشبوه أم هو حراك تم اختراقه وتجييره؟ سؤال مهم جدًا وكثيرًا ما تعرضت أنا ومجموعتي إلى هذا السؤال رغم توضيحي المستمر في تلك الفترة على القنوات الإعلامية المتنوعة أو على صفحتي الشخصية في الفيسبوك لطبيعة ذلك الحراك.

أما بخصوص السؤال الذي أرسلته لي، فقد لاحظت أن معظم الناس لا تسأل أسئلة دقيقة ومهمة مثل هذا السؤال، وهذا السؤال يسهّل على القارئ والمتابع الكثير من الأمور.

ما تم إطلاقه على المظاهرات التي قامت بها مجموعات مختلفة من تسمية بحراك "لا للتمديد" هو أمر مختصر، ولأنك كما تعلم لكي تقود حراكًا أو مجموعة يجب أن تخلق شعارًا أو رمزًا لأي حراك فمثلًا الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، شعاره هو make America great again (لنجعل أميركا قوية مرة أخرى)، وقبله بارك أوباما yes we can (نعم نستطيع)، وكذلك حركة "الأصابع الأربعة" للإخوان في مصر بعد تعرضهم للتنكيل في ميدان رابعة العدوية...إلخ.

"لا للتمديد، نعم للتجديد" كان شعارًا أُطلق من مجموعة "9 نوفمبر" بطرابلس، وأنا عضو من 15 عضوًا في حراك 9 نوفمبر الذي كانت له فروع في بنغازي ومصراتة وطرابلس وسبها وغريان والزاوية، وكان مؤسسوه وأعضاؤه يرون أن المؤتمر الوطني العام وصل إلى حالة من "الانسداد التشريعي" legislative blockage تستحيل معها الإنتاجية التشريعية، كما تزامن نشاط هذا الحراك مع فشل حكومة زيدان. وفي كل الدول الديمقراطية عندما يفشل البرلمان في التقدم والإنتاجية يلجأ الناس إلى الانتخابات المبكرة كحل يرتضيه الجميع.

وأبرز المشـــاركين في تلك المظاهرات، هم:"حراك 9 نوفمبر": وهو حراك مؤثر وكان من أقوى المشاركين في تلك المظاهرات، تم تأسيسه في أكتوبر/ تشرين الأول 2013. كان هذا الحراك يعترف بالمؤتمر كجسـم شـرعي وكان ضد فكرة أن المؤتمر تنتهي مأموريته يوم 7 فبراير/ شـباط، وقد ذهبنا إلى مقر المؤتمر يوم 9 فبراير/ شـباط للتأكيد على أننا كحراك نعارض هذا الطرح وأننا ورغم معارضتنا له إلا أننا معترفون به كجسم تشريعي للبلاد وأن خارطة طريقنا هي الانتخابات التشريعية الجديدة معتمدة أساسًا على تشريعات وقوانين ينتجها المؤتمر نفسه وهو ما حدث بعد ذلك عن طريق تعيين لجنة فبراير الاستشـارية التي قامت بتسـليم المقترح وعلى أساسه قام المؤتمر بتعديلاته الدسـتورية (التي أبطلتها المحكمة في نوفمبر/ تشـرين الثاني 2014)، وسَنَّ قانون الانتخاب وتمت الانتخابات في شهر يونيو/ حزيران، أي قبل عملية فجر ليبيا.

كان من المشـاركين في تلك المظاهرات أيضًا مجموعة سـمَّت نفسها فيما بعد "حراك لا للتمديد"، (يعتقد رئيس "حراك 9 نوفمبر"، هشـام الوندي، أن حراك "لا للتمديد" سرق من شعار "حراك 9 نوفمبر" اللفظي "لا للتمديد، نعم للتجديد")، وكان يقودها شـخص اسـمه عز الدين الوحيشي وكان له ظهور دائم على قناة ليبيا الدولية (التي كانت تشن حملة محمومة على المؤتمر الوطني العام)، وهو داعم للطرح الذي يرى أن مأمورية المؤتمر تنتهي يوم 7 فبراير/ شـباط، مما جعلنا نختلف معه، إلا أن المتابعين للحراك كانوا يعلمون أن الحِراكيْن مختلفان ولا يتشاركان في نفس الرؤية، كما أن هذا الحراك (حراك لا للتمديد) ليست لديه رؤية واضحة للحل، أو على الأقل لم يطرح مبادرة واضحة.

كما كان للمغيَّب، قسريًّا، معز بانون، مجموعة أخرى قريبة لنا ولكن ليست من حـراك 9 نوفمبـر، وكانوا ضد فكرة إكمال المؤتمر لمأموريته حتى 7 فبراير/ شـباط، ولكنهم كانوا أقرب لفكرة تسليم السلطة لمجلس القضاء وكنَّا رافضين لهذا المقترح.

طبعًا، كانت هناك مجموعات أخرى ولكن لم تكن مؤطَّرة مثل 9 نوفمبر، الذي كانت لديه صفحته الرسـمية على الفيسـبوك وبياناته، وكان يعلن على صفحته ما تم صرفه من أموال الحملة التي لم تُكلِّف 10 آلاف دينار، كما كان له مقره الذي يستقبل فيـه الناس؛ مؤيدين ومخالفين، وقد التقى بمجموعات مسـلحة من مصراتة والزاوية وسوق الجمعة والزاوية وغرفة ثوار ليبيا، ومجموعات سياسية كالأحزاب، من ضمنها: السـيد محمد صوان والسيد عبد الرحمن السويحلي وشخصيات أخرى مثل الدكتور

علي الصلابي والمفتي في ذلك الوقت، الدكتور الصادق الغرياني، وشخصيات عديدة ناقش معها الأزمة السياسية في البلد ومقترحات الحل.

وعودة لسؤالك، وأنا هنا سأجيب عليه من منظور شخصي وباعتباري كنت رئيسًا لمجموعة 9 نوفمبر:أولًا: أنا دائمًا ما أتجنَّب وصف الأشخاص بالوطني أو اللاوطني لأن الوطنية مفهومها غير دقيق وكل شخص يرى الوطنية من زاويته فالوطن كلمة لها أبعادها وحدودها بحسب الشخص والفكر الذي يحمله، ولكن هل كان حراك 9 نوفمبر مستقلًّا؟ أؤكد لك أن حراك 9 نوفمبر كان مستقلًّا مئة بالمئة وبشكل تام والبراهين على ذلك كثيرة، وأذكر منها:

إلغاء الحراك في بنغازي وذلك للوضع الذي كانت تعيشه بنغازي وخوفًا من استغلاله لأن الوضع الأمني في بنغازي كان متدهورًا جدًّا وكانت لدينا مخاوف من استغلاله عسكريًّا.

زيارة المؤتمر الوطني العام، بعد يوم 7 فبراير/ شباط، واللقاء بممثلي اللجان ولجنة الحوار المعينة لتأكيد شرعية المؤتمر وكذلك المطالبة بالالتزام بتنفيذ الانتخابات المبكرة في أسرع وقت.

التنديد بالانقلاب التليفزيوني الذي قام به حفتر يوم 14 فبراير/ شباط، وقد نددت شخصيًّا بهذا الانقلاب في نفس اليوم على قناة ليبيا الأحرار.

نددتُ شخصيًّا بالتهديد الذي قامت به كتيبتا القعقاع والصواعق في مداخلة مع السيد أسامة جويلي بعد نصف ساعة من هذا التهديد، ورفضت لقاء مع رئيس الحكومة، علي زيدان، وأغلب أعضائها حتى لا يتم استغلال ذلك سياسيًّا.

أنا هنا أتحدث عن مجموعتي التي كنت أمثِّلها في طرابلس، وليس لدي الحق في الحديث عن الآخرين والقول: إنهم عملاء أو وطنيون، أو القول: إنهم مستقلون أو يتبعون لحزب أو شخصية أو دولة.ومع ذلك، فلا يخفى أن البعض وظَّف هذه المظاهرات لأهدافه الخاصة، وهذا أمر يحدث في كل حراك وفي كل الحروب والثورات، يوجد دائمًا من يسعى لاستغلال هذه الأمور، كما حدث في ثورة 17 فبراير وفي فجر ليبيا وفي بركان الغضب.

وترد هنا بعض الأسئلة حول مشروعية هذا الحراك وحول مشروعية أنشطته: أول هذه الأسئلة هو: هل لدينا الحق في القيام بحراك؟

والجواب: نعم لدينا الحق في ذلك، بحسب مواد الإعلان الدستوري الذي قام

بصياغته أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وأنت سيد العارفين بذلك.

والسؤال الثاني هو: هل قمنا بأخذ الإذن بالتظاهر بحسب قانون 65 لسنة 2012 بشأن حق التظاهر؟

والجواب عليه: نعم، قمنا بأخذ إذن التظاهر من وزارة الداخلية في كل مظاهرة قمنـــا بهـــا ولا علاقة لنا بجميع المظاهرات التي لم نعلن عنها مثل مظاهرة غرغور أو المظاهرة التي اقتحمت مبنى المؤتمر.

ويظل السؤال الأهم، هو: هل خيار الانتخابات المبكرة هو الحل الأمثل للأزمة السياســية في ليبيا في ظل عزلة الشــخصيات الجيدة والمنفتحة والمعتدلة وانطوائها على نفســها، وتشــنج الناخب الليبي بسبب الدعاية الإعلامية المضللة، ووجود المال السياســي والســلاح الخارج عن نطاق سلطة الدولة (إذا ما اتفقنا جدلًا على وجودها بشــكلها المحايد)؟ هل يمكن في ظل هذه الظروف أن تكون الانتخابات هي الحل الأمثل لليبيا؟ ويقودنا هذا السؤال إلى سؤال آخر أهم، وهو: ما هو الحل الأمثل الذي يقود إلى دولة ليبية مدنية وموحدة؟".

ملحق رقم (3)

شهادة الدكتور صالح مخزوم، النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني العام

أولًا: حول إحالة 1400 ضابط للتقاعد

"بالنســبة لقرار تقاعد الضباط، حقيقةً الذي طالب به هو رئيس الحكومة، علي زيدان، ووزير دفاعه، عبد الله الثني، ونوري بوسهمين والمؤتمر بصفة عامة، وحقيقةً رئيس المؤتمر عندما عُرض عليه هذا الأمر رفض الفكرة لأنه لاحظ أن أعدادهم كبيرة، وأن هذا سيسبِّب فراغًا في المؤسسة العسكرية، وأن الوقت ليس مناسبًا، وسألهم: ما مبـــررات هـــذا الأمر؟ وذكر زيدان والثني مبرراتهما ومنها أن الهرم مقلوب (المقصود أن عدد الضباط أكثر من الجنود)، وأن هؤلاء الضباط كبار في السن، ولكن بوسهمين لم يوافق لأنه متخوف من هذا الإجراء، وقد طالبهم بسرعة بناء المؤسسة العسكرية. لكنه – للأمانة والتاريخ – كان معترضًا على إحالة هذا العدد الكبير من الضباط للتقاعد في هذا الوقت.

غابـــا [زيـــدان والثني] أيامًا ثم رجعا بقائمة الضبـــاط. وحقيقةً، فإن لجنة الدفاع بالمؤتمـــر كانت تعمل ولربما لديها تفاصيـــل أكثر، ولربما اتصلت بالخصوص بوزير

الدفـــاع، حينهـــا، عبد الله الثني، ولكن زيدان والثني اتصلا مباشـــرة برئيس المؤتمر، بوســـهمين، وعرضا هذه الفكرة، وكان ردُّ بوسهمين بالقول: "إن هذه ستكون كارثة"، وكمـــا ذكـــرتُ، غابا أيامًا ثم جاءا بالقائمة كما ذكرت، ولاحظ بوســـهمين بالفعل أن القائمة كبيرة، وأن هذه مصيبة (إحالة هذا العدد للتقاعد)، ولكنهما استمرَّا في الضغط والمناقشـــة إلى أن توصلوا إلى تجزئة القائمة وقال [بوســـهمين] لمديره (مدير مكتب القائد الأعلى للجيش)، الضابط محمد درز (وكان معنا في اللقاء)، والذي كان يعمل معهـــم لإعداد القرار: ما دامـــت الحكومة أصرَّت وكذلك وزارة الدفاع؛ يصدر القرار بإحالتهم إلى التقاعد على دفعات، وليس دفعة واحدة. وللأمانة، سبحان الله! ما كان يتوقعه بوسهمين حصل، فالمجموعة التي تم إحالتها للتقاعد وجدت حُجَّة للانقلاب على الشرعية والانضمام إلى الانقلابي حفتر"[1].

ثانيًا: حول اتصال حفتر بالعقيد صلاح بادي وإعلامه بأنه مستعد للانضمام إليه

في مايو/ أيار 2013، حينما حاصرت بعض الكتائب المســـلحة بعض الوزارات، للضغط من أجل إصدار قانون العزل السياسي، حدَّثنا العقيد صلاح بادي[2]، وكان معي رئيس المؤتمر، الأستاذ نوري بوسهمين، أن حفتر اتصل به، مبديًا استعداده للانضمام إليه للسيطرة على العاصمة، وكان صلاح بادي أحد قيادات هذا الحراك، إلا أن بادي بيَّن له أن هدف الحراك هو الضغط على المؤتمر لتبني قانون العزل السياسي، وتطهير مؤسسات الدولة من أتباع النظام السابق، وليس بغرض إسقاط المؤتمر الوطني العام.

ملحق رقم (4)

شهادة عضو المؤتمر الوطني العام، نزار أحمد كعوان

سأل المؤلف عضو المؤتمر الوطني العام، نزار كعوان، عن الاجتماع مع رئيس الوزراء، علي زيدان، المتعلِّق ببلورة خطاب إعلامي يسهم في دعم العملية السياسية؛ فكان ردُّه:

"فـــي إطار متابعتـــي كنائب في المؤتمر الوطني العام لمهـــدِّدات الأمن الوطني

(1) كان الدكتور، صالح المخزوم، حاضرًا لهذا اللقاء ومعه الضابط، محمد درز، مدير مكتب القائد الأعلى للجيش، والذي يمثل نوري بوسهمين بتفويض مؤقت من المؤتمر الوطني العام.

(2) العقيد صلاح بادي عقيد سابق في الجيش الليبي، وكان عضوًا بالمؤتمر الوطني العام، وأحد قادة الثوار المعروفين من مدينة مصراتة.

الليبـي، وحالـة الانفلات الإعلامي التـي تؤجّج الصراع، بادرت بالاتصال بالسـيد رئيـس الوزراء، علي زيدان، لتقديم تقدير موقف سياسـي وأمني بخصوص الإعلام، والقنـوات الإعلاميـة، واقترحـت عليه اسـتدعاء مديري القنـوات الإعلامية لبلورة خطاب إعلامي يسـهم في دعم العملية السياسـية ويمنع انهيارها، وينأى عن مفردات التحريض والكراهية. وبالفعل، اسـتدعى المعنيين. وفي الاجتماع تطرق المجتمعون لسـمات الخطاب الإعلامي وحساسـية المرحلة وخطورتها والإطار القانوني المنظم والتمويل..".

و"تحدث جمعة الأسـطى عن التمويل، قائـلًا: إن "قناة العاصمة تتحصل على تمويلها من رجال الأعمال". فرد عليه محمود شـمام، قائلًا: "لا يوجد رجال أعمال قادرون على تمويل هذه القنوات. كل قناة تحتاج ما لا يقل عن عشرة ملايين دولار سـنويًا، ولا يوجد رجال أعمال يدعمون هذه القنوات، ويتحملون خسـائر مالية دون طائل، تمويل هذه القنوات يأتي من الخارج. نقطة ومن أول السـطر. فسـكت جمعة الأسطى ولم يعقِّب".

كما سـألتُ كعوان عن اجتماع السـيد رئيس حزب العدالة والبناء، محمد حسن صـوان، مع الراحل، محمود جبريل، في جمعية الدعوة الإسـلامية بطرابلس بشـأن مشروع قانون العزل السياسي؛ فكان جوابه:

"قدَّم رئيس الحزب، محمد صوان، مقترح القانون إلى الدكتور محمود جبريل، رئيس التحالف، شخصيًا في اجتماع جمعهما في مقر جمعية الدعوة الإسلامية الذي كان يمثِّل مقرًّا للتحالف، ولكن التحالف لم يتعاط مع هذا المقترح وصوَّت للقانون الذي صدر من المؤتمر الوطني العام".

وكذلـك، تناولت مع كعوان كواليس زيارة الدكتور علي محريق، وزير الكهرباء الأسـبق، في ديسـمبر/كانون الأول 2013، فأجاب: "الدكتور علي محريق بالفعل زار حـزب العدالة والبناء، في ديسـمبر/كانون الأول 2013، وأخبـر رئيس الحزب بأنه سيسـتقيل من الحكومة، وأنه من الناحية الأدبيـة، جاء ليخبر الحزب، لكون الحزب هو الذي رشـحه لهذا المنصب، مع أنه ليس عضوًا بالحزب. كذاك، ذكر محريق في زيارته أنه التقى حفتر، الذي تجمعه به نفس القبيلة (قبيلة الفرجان) وأخبره بأنه يسعى للسيطرة على مقاليد الحكم وخيَّره بين الانضمام إليه أو الاستقالة من حكومة زيدان".

كما ذكر كعوان أن حادثة أخرى جمعته بالدكتور محريق وكانت إبَّان الطعن الذي

تقدم به عدد من أعضاء المؤتمر أمام المحكمة العليا في شرعية انتخاب أحمد معيتيق، وكان اللقاء بمقر إقامة محريق وكان بصحبة كعوان رئيس الوزراء المنتخب، أحمد معيتيق، وذلك لأجل حثّ الدكتور علي محريق لإقناع رئيس الحكومة المؤقتة، عبد الله الثني، على التسليم لأحمد معيتيق. لم ينجح الاجتماع وحذّر محريق من قوة لواء القعقاع وكتيبة الصواعق وأنهم يملكون ترسانة أسلحة كبيرة، ورد معيتيق بأن السلاح ليس حلًا وأنه في هذه الحالة فإن قوة مصراتة لا يستهان بها.

الملحق رقم (5)

شهادة مقدمة من عضو المؤتمر الوطني العام، منصور إبريك الحصادي

سؤال: ما هي مبررات قبول المؤتمر الوطني العام بإجراء انتخابات مبكرة؟

جواب: الحقيقة أن رئيس المؤتمر الوطني العام، نوري بوسهمين، وبعض الأعضاء استجابوا للضغط المزيف "لا للتمديد"، وللمكانس [رُفعت المكانس في بعض مظاهرات "لا للتمديد" في إشارة إلى ضرورة كنس المؤتمر] وخاصة بعد المشكلة التى وقعت للسيد بوسهمين. وبعض الأعضاء قدّموا استقالتهم بحجة انتهاء مدة عمل المؤتمر، وبعض الأعضاء لم يتحملوا الضغط.

والأهم من ذلك كله هو خذلان المؤتمر من قبل بعض الثوار، وتركه لوحده يواجه المؤامرة، على سبيل المثال: استقالة صلاح بادي [من المؤتمر].

ملحق رقم (6)

شهادة رئيس حزب العدالة والبناء، محمد حسن صوان، بشأن حوارات طارق متري

كانت الحوارات التي قادها الدكتور طارق متري (الممثل الخاص الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا من عام 2012 وحتى 2014) لحلحلة الأزمة السياسية في ليبيا جميعها قبل انطلاق عملية الكرامة ومتزامنة مع حراك "لا للتمديد"، والانقلاب الذي أعلنه حفتر على العربية وسيطرة لواء القعقاع، وقيام جماعة التحالف بسحب كتلتهم بعد الانقلاب الذي وقع في مصر بحجة أن البرلمان أو المؤتمر الوطني لابد من إسقاطه لأنه يسيطر عليه الإسلاميون. مع أن تلك الحوارات سبقت هذه الأحداث كلها بقليل، وكان الهدف منها هو استيعاب الاحتقان السياسي الذي نتج عنه فيما بعد الاقتتال.

كانت جميع جلسات هذه الحوارات في فندق الودان، وقد حضرها ممثلون عن التحالف، وممثلون عن العدالة والبناء، وممثلون عن الجبهة، وممثلون عن المؤتمر الوطني العام، وممثلون عن حزب الوطن، وأحزاب أخرى.. كما حضرها من الشخصيات المعروفة: عبد الحفيظ غوقه، والدكتورة نعيمة جبريل، والدكتور مصطفى أبو شاقور، وكنت من بين الحضور، وكان عدد الحضور يصل إلى 35 شخصية تقريبًا.

وبعد نقاش موسع لمختلف القضايا توصلنا إلى بعض الخلاصات، من أهمها:

أن مدة المؤتمر الوطني غير منصوص عليها في الإعلان الدستوري، وهذا مجرد "تفسير رائج"، حسب اصطلاح الأمم المتحدة وليس هو التفسير القانوني.

التمديد للمؤتمر الوطني حتى نهاية السنة، وإغلاق باب الطعن فيه قبل انتهاء هذه المدة.

على المؤتمر الوطني خلال مهلة التمديد هذه التي تصل ثمانية شهور أن يبدأ في تشكيل لجنة الدستور، ومنحها مهلة من ثلاثة إلى أربعة أشهر من أجل إكمال مشروع الدستور ووضع قانون استفتاء معه.

تغيير حكومة علي زيدان، وتشكيل حكومة جديدة.

وقد صوَّت أعضاء المؤتمر على هذا المقترح بأكثر من الثلثين، ولكن الأحداث كانت قد تجاوزت هذا الأمر؛ فقد كانت المظاهرات والاقتحامات وحرق الإطارات في الطرق وقطع الكهرباء، والتهديد المسلح من كتيبة الصواعق ولواء القعقاع قد بلغت الذروة، وكانت تصريحات السياسيين سلبية؛ فقد صرَّح محمود جبريل بأنه لم تعد هناك فرصة للحوار، وعلَّق عليه طارق متري بشكل سلبي أيضًا، وأصبح العديد من الشخصيات يعتبرون هذا الاحتقان فرصة للتخلص من المؤتمر الوطني ومن الإسلاميين، ومن تيار فبراير، باستغلال الظروف الإقليمية التي تؤيد الحراك ضد نتائج الربيع العربي، فاشتدت المظاهرات في الشارع.. وقد ألجأ هذا التطور في مسار الأحداث المؤتمر الوطني إلى القبول بفكرة لجنة فبراير، والبحث عن طريقة للخروج من المشهد، وتفادي الضغط الشديد.

وقد دعونا في الحزب إلى انتخابات مبكرة، وكان بوسهمين متحمسًا لهذه الفكرة، واشترطوا علينا ألا تشارك الأحزاب في هذه الانتخابات، وقبلنا بهذا الشرط، واعتبرناه تنازلًا لصالح الاستقرار ولصالح الوطن، ومن أجل تفويت الفرصة على إدخال ليبيا في فوضى. ونحن نعتبر هذا التنازل نقطة إيجابية تُسجَّل في تاريخ حزبنا، وكنا نعتقد

أن هناك شـــركاء عقلاء. وتم إجراء الانتخابات بدون أحزاب على وقع قصف حفتر لبنغازي، وطلبوا منه توقيف القصف مدة ثلاثة أيام حتى يتمكن الناس في بنغازي من الإدلاء بأصواتهم.

بعـــد خروج نتائج الانتخابات، هنَّأ بوســـهمين وصالـــح المخزوم النواب الجدد الناجحيـــن فـــي هذه الانتخابات، ومنهم باشـــاغا ومجموعة طرابلـــس، وأقاموا حفلًا للتسليم للبرلمانيين الجدد، ولكن أغلب النواب توجهوا إلى طبرق ولم يحضروا هذا الحفل.

وعُقِدت جلســـة تشـــاورية في طبرق ترأســـها الدكتور أبو بكر أبعيرة، وتحولت إلى جلســـة رســـمية، وبدؤوا يعملون بهذا البرلمان من أجل سحب الشرعية ونقل كل شـــيء من العاصمة، وبدأ هذا الجســـم الذي لم يقدم لليبيا إلا الخراب والدمار يعمل فـــي أحضـــان المخابرات المصرية. انطلقت بعد ذلك عملية فجر ليبيا عندما اتضحت المؤامرة، وتبين أن الجلســـة التشـــاورية في طبرق لم تكن إلا وســـيلة للالتفاف على العملية السياسية برمتها والتحكم في القرار السياسي.

ملحق رقم (7)

رَدُّ مستشار ذو صفة في موضوع الطعنين رقم 16 و17 لسنة 61 قضائية

ما هو التخريج القانوني المناســـب لما تطرحه الاستشـــكالات الثلاثة أدناه بشأن حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بشأن القضيتين اللتين طُرحتا أمامها فيما يخص التعديل السابع للإعلان الدستوري، وما ترتب عليه من انتخاب مجلس النواب؟

أولًا: أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في الطعنين رقمي 16 و17 لسنة 61 ق نظرت في الإجراءات وليس في الموضوع ولم يُطلَب فيها تفسير آخر غير ما طُلب منها في الدعوى.

ثانيًـــا: المحكمـــة عندما نظرت في القضية رقم 17 قبـــل القضية 16 فإنها بذلك أسســـت للحكـــم الأخير وبنت عليه حكمها بأنه لا وجـــود لمجلس النواب؛ وبالتالي فإن الخصومة منتهية.

ثالثًـــا: الحكم الذي أبطل الفقرة 11 من التعديل الســـابع مقترح فبراير يكون قد أبطـــل قانـــون انتخاب مجلس النـــواب ومجلس النواب ذاته وكافة التشـــريعات التي أصدرها المجلس والتعاقدات والتصرفات والتكليفات من أول جلسة حتى نيله الصبغة

القانونية في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015 بموجب الاتفاق السياسي.

ردُّ المستشار[1]:

"لمناقشة هذه التساؤلات نقول:

أولًا: المحكمة العليا وبدائرتها الدستورية وبجلسة 6. 11 .2014، قضت في الطعنين 16 و17 لسنة 61 ق حيث كان طلب الطاعن في الطعن رقم 16 هو الحكم بعدم دستورية جلسة مجلس النواب المنعقدة في طبرق. أما طلب الطاعنين في الطعن 17 فهو الحكم بعدم دستورية الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، وبالنظر إلى ما قضى به الحُكمان وما ورد في أسبابهما نجد أن ما تضمنه الاستفسار الأول لا يستقيم مطلقًا؛ ذلك أن قضاء المحكمة في الطعن 17 كان قضاء موضوعيًا، وهو فصل في طلبات موضوعية للخصوم، فضلًا عن فصله في دفوع شكلية أوردها تفصيلًا في حيثياته. كما أن ما قضى به في الطعن 16 لم يكن قضاء في الشكل أو انحصر في إجراءات الخصومة، وإنما حَسْمًا نهائيًا في خصومة مؤسَّسًا على قواعد قانونية استقر عليها قضاء المحكمة العليا الليبية والقضاء المقارن في أغلب الدول.

وبيان ذلك أن قضاء الدائرة الدستورية في الطعن 17 بعدم دستورية الفقرة 11 محل الطعن هو قضاء في دعوى عينية، توجه الخصومة فيها إلى نص تشريعي مطعون عليه بعدم الدستورية. ومن ثم فهو قضاء في دعوى دستورية يكون للحكم الصادر فيها حجية مطلقة، لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف إلى الكافة، وتلتزم به جميع السلطات في الدولة وفقًا لمقتضى نص المادة 31 من القانون رقم 6 لسنة 1982 بإعادة تنظيم المحكمة العليا المعدل بالقانون رقم 17 لسنة 1994.

وبالرجوع إلى حيثيات الحكم في الطعن 16/ 61ق الذي قضى باعتبار الخصومة منتهية نجد أنه ذهب إلى أن انعقاد الجلسة المطعون بعدم دستورية انعقادها تم بناء على التعديل الدستوري السابع، الذي قُضِي بعدم دستوريته بالحكم الصادر في الطعن الدستوري رقم 17/ 61ق وهو قضاء له حجيته المطلقة، كما أوردنا أعلاه، وبه حُسمت

---

(1) طلب المستشار عدم نشر آرائه باسمه ورأيه هنا فقط هو للاستئناس به في التحليل لتوثيق ما مرَّت به البلاد في هذه التجربة الديمقراطية.

الخصومة الدستورية في الطعن 16/ 61ق. وعليه، يترتب على ذلك أن الخصومة في هذا الطعن تكون غير ذات موضوع، بما يتعين والحال هكذا الحكم فيها باعتبارها منتهية، وهذا ليس حُكمًا في الشكل ولا من مشمولات الأحكام الإجرائية وإنما كان مؤسَّسًا على قواعد موضوعية حاسمة .

وبالنسبة لـ"ثانيًا": فإن ما ورد في الرأي والاستفسار مجاب عليه فيما انتهينا إليه في أولًا ويتفق تمامًا مع ما أبديناه أعلاه.

أما بالنسبة لـ"ثالثًا": بطبيعة الحال، وبتفسير مفردات لغتنا العربية المتميزة، لغة القرآن الكريم، فإنه عندما نصَّ الحكم الصادر في الطعن الدستوري 17/ 61ق بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، لَحِقَ عدم الدستورية التي قضى بها بعدم دستورية كافة الآثار المترتبة عليه، وبعبارة صريحة واضحة: لما كان مجلس النواب وهو جسم تشريعي انبثق عن الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري بموجب التعديل الدستوري السابع، وقضت الدائرة الدستورية بعدم دستورية تلك الفقرة، فإنه والحال هكذا يكون من آثار هذا الحكم اعتبار هذا الجسم التشريعي معدومًا، بما تحمل هذه الكلمة من معنى. ومن البديهي، يكون الجسم الميت المعدوم ليس له وجود بعد فنائه، ولَكَ أن تبني على هذا أن قصارى قانونية ومشروعية ما يصدر عن الجسم المعدوم هو البطلان ولا شيء إلا البطلان.

وكنا نتوقع الطعن في قرارات مجلس النواب بعد حكم الدائرة الدستورية لنحرج قضاءنا ليقول كلمته بكل حرية للتاريخ وللعدالة التي عوَّدنا بها، ولكن للأسف الشديد، وأقولها بحرقة، وأنا أمضيت ما يزيد على 40 عامًا في القضاء الجالس، نسمع بوقف عمل الدائرة الدستورية بقرار من الجمعية العمومية وقبل جائحة كورونا التي يُتحجَّج بها لتجميد العدالة بوقف عمل المحاكم. والعدالة ينبغي ألا توقف والفصل في الخصومات يجب ألا يجمَّد مهما كانت الأزمات .

أما القول ببطلان التشريعات المنظِّمة للانتخابات، فهذا القول لا يسنده واقع ولا قانون؛ ذلك أن عدم الدستورية كان على التعديل الدستوري السابع، كما أوضحنا، وأضحى مجلس النواب بعد الحكم معدومًا. أما قانون الانتخاب فإنه لم يصدر من مجلس النواب بعد انتخابه حتى نقول ببطلانه، وإنما هو ما احتوت مواده على كافة القواعد الإجرائية والترتيبات الإدارية والقانونية الضامنة لانتخاب هذا المجلس.

أمـــا ما يتعلق بدوام المؤتمر الوطني العام بعد صدور الحكم الدســـتوري محل الاستفسارات، فأقول: في تقديري إنه غير صحيح من يميل إلى هذا الرأي، ونحن الآن نتحدث كقلنونيين بعيدين عما يســـتوجبه الحال والواقع السياســـي في البلاد، فبمجرد صدور نتائج الانتخابات البرلمانية، واســـتلام البرلمان مهامه الفعلية بغضّ النظر عمّا وقع من خلاف بالاستلام الرسمي، في طرابلس أو بنغازي إلخ فإن الولاية التشريعية انتقلت قانونًا إلى الجسم الجديد حتى قضت الدائرة الدستورية بما قضت به، وأضحى معدومًا.

والقـــول بـــأن مجلس النواب عادت اليه الرُّوح باتفـــاق الصخيرات فإنني أرجِّح هذا الرأي، تأسيسًـــا على أن الحل في بلادنا لم يعد قانونيًّا، بل سياســـيًّا. ومن ثم إزاء إجماع البلاد بقواها السياســـية المختلفة على اتفاق ترعاه الأمم المتحدة واستبشـــرت بـــه البلاد خيرًا وجب الأخذ بـــه والانحياز إليه، مهما عَلَت أصوات المعارضين ممن نظرتهم ضيقة أو يتطلعون للمدينة الفاضلة إن سَلِمَت نواياهم، وهو ما نشك فيه".

ملحق رقم (8)
شهادة المهندس مصطفى الساقزلي بشأن عمليات الاغتيال بمدينة بنغازي

تحدثت مع المهندس مصطفى الساقزلي[1]، عمَّا ذكره الناطق السابق باسم قوات خليفة حفتر، الرائد محمد حجازي، في شهادته على قناة ليبيا الأحرار، بشأن ملابسات اغتيال الناشـــط الحقوقي، عبد السلام المسماري، وكنت أقصد قول حجازي في هذه الشهادة: "إن الاغتيالات عمل مخابراتي بحت... إطلاق مباشر في القلب وفي وضح النهار، وبكل هدوء. تعرفنا على أعمال المخابرات ودرســـناها في الســـابق ودرسنا أن هنـــاك اغتيـــالات مخابراتية لتأجيج الرأي العام... يتم اختيار شـــخصيات معينة لإثارة الشارع وتأجيج الرأي العام، وتُنسب هذه الأعمال للثوار من أجل تشويههم والتخلص منهم، ونحن عندنا مشروع في الخفاء".

فردَّ الساقزلي كتابة: "لما ازدادت عمليات الاغتيال في بنغازي تحركنا مع الأجهزة الأمنية والادعاء العسكري إلى تتبع الاغتيالات، فكان لافتًا أن الاغتيالات التي طالت

(1) المهندس مصطفى الساقزلي، الذي كان آمر كتيبة 17 فبراير إبانَ الثورة، وهو أحد أبناء مدينة بنغازي المعروفين، وأشرف على واحد من أهم وأنجح برامج دمج الثوار في الحياة العامة بعد انتهاء الثورة، ولكن السلطات المتعاقبة تخلّت عن هذا البرامج.

الضبـــاط تمت بطريقــة احترافية، لا تترك وراءها آثارًا بينمـــا الاغتيالات التي قام بها متطرفون يسهل نسبتها إليهم لوجود آثار دالّة عليهم".

ملحق رقم (9)

شهادة معز الصادق، عضو هيئة قضائية، ممثل العلاقات الخارجية للجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية

إلحاقًــا بالنقـــاش الذي دار مع حضرتكم، هنـــاك رأي قانوني يقول بأن المؤتمر الوطني قد حُلّ بمجرد انعقاد مجلس النواب، وأن مجلس النواب صار منعدمًا بحكم الدائرة الدســتورية بالمحكمة العليا. وبالتالي، دخلت ليبيا في فراغ ســلطة "تشــريعي وتنفيــذي" (بحكم أن المؤتمر الوطني العام ولاحقًا مجلس النواب، بكامل أعضائهما هما الرئيس والجسم التشريعي والقائد الأعلى للجيش الليبي).

سؤال: هل تؤيد الرأي القائل: إن ليبيا دخلت في فراغ سلطة (تشريعي وتنفيذي) في الفترة ما بين 4 أغسطس/آب 2014 وحتى 17 ديسمبر/كانون الأول 2015؟

جواب: هو الرأي الصائب قانونًا بعيدًا عن أي قدح حول آلية اســتلام مجلس النواب من المؤتمر الوطني العام؛ فهذه مســألة تنظيمية إجرائية لا تحول دون انعقاده صحيحًا، وبالتالي أصبح قائمًا ومنتجًا؛ مما يصير معه المؤتمر وما ينبثق عنه جزءًا من الماضي، ولا يُبعث حيًّا بمجرد انتخاب الشعب لمجلس النواب.

ولما كان الحكم القضائي للمحكمة العليا (الدائرة الدستورية) لاحقًا لذلك وفي مرحلة وسط لهذين المركزين القانونيين (المؤتمر ومجلس النواب) وأفضى إلى انعدام مجلس النواب وزوال آثاره وما ينتج عنه من أجسام تنفيذية؛

فهنا يلتحق مجلس النواب بالمؤتمر في ذات المقبرة، والميت لا يُبعث والفراغ التشــريعي والتنفيذي في هذه الفترة هو ســيد الموقف واضح صريح لا لبس فيه، ولا ينفيه أو ينال منه اســتمرار تلكم الاجســام وتمترســها في مواقعها بالمخالفة لصحيح القانون.

سؤال: مجلس النواب لم يكن واضحًا في تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، بل تقاعس عن القيام بذلك ولم يُضمِّنه كما هو.. فما حكم عقد المجلس الأعلى للدولة لأولى جلساته؟

جواب: فيما يتعلق بمجلس النواب وتقاعسه عن تضمين الاتفاق السياسي، سواء

كان بعدم وجود نصاب قانوني، أو بتعمد رفض الاتفاق من أساسه، ففي الحالتين الأمر مردود عليه، طالما كان طرفًا في الاتفاق (بأي شكل من الأشكال) حضورًا وتوقيعًا. هذا بعيدًا طبعًا عن كونه مَيْتًا ومنعدمًا من تاريخ الحكم. ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي وبالضرورة مجلس النواب الجميع اكتسب شهادة ميلاده بالاتفاق السياسي بعد التوقيع عليه.

بالتالي، انعقادَ مجلس النواب لتضمين الاتفاق ومهلة عشرة الأيام لانعقاد مجلس الدولة، حتى لو تمسكنا كثيرًا بسلامة مجلس النواب، من أي مأخذ، هذا الانعقاد ونتيجته هو إجراء كاشف وليس منشئًا، أي إن مجلس الدولة نشأ في ضاحية الصخيرات وطُلب أن يُكشف عن هذا الجسم (المنشأ) في مدينة طبرق. بالتالي، لا علاقة لمجلس النواب بميلاد مجلس الدولة إلا في إطار تنظيمي صارم، لا يعطيه أكثر من ذلك وإن كنت أراه تزيُّدًا في النصوص ممن قام بصياغة هذا النص في الاتفاق.

وبما أن الاتفاق سكت عن حالة عزوف مجلس النواب عن ذلك، فهنا لا مناص من اعتباره متخليًا عن هذه المُكنة التي أُعطيت له، أيًا كانت أسباب الترك لهذه الميزة؛ نصاب منقوص، أو مماحكة سياسية في التوقيت الخاطئ. لا ضير هنا من استدعاء القاعدة الفقهية (السكوت في معرض الحاجة إلى بيان بيان). مجلس النواب تخلَّى عن مهامه بأن ينعقد (انعقادًا صحيحًا) ليُضمِّن الاتفاق في الإعلان الدستوري، فلما سكت أو تقاعس فلابد أن يلقى نقيض مقصوده.

إذن، جلسة مجلس النواب (لتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري) تلك ما هي إلا عمل بروتوكولي تنظيمي انصرفت له إرادة من وضع الاتفاق وهو تزيد لا مبرر له.

وعلى قاعدة أن النصوص القانونية لذات التشريع عادة يفسِّر بعضها بعضًا، فعدم وجود نص يرتب وضعًا ما على مجلس الدولة أو ينزع منه صفةً ما، إذا لم ينعقد مجلس النواب لتضمين الاتفاق. هنا، يتضح بمفهوم المخالفة أن إرادة واضع هذا النص لم تنصرف إلى تقييد قيام مجلس الدولة على ذلك الشرط، بل كما قلت ما هو إلا تزيد، وإلا لاستدرك إمكانية تعذر هذا الانعقاد وعلاجها بنص وقائي. وهذا هو المنطق القانوني المجرد.

وبعيدًا عن كل ماسبق من تفاصيل، نرى لزامًا توضيح حكم القانون فيه؛ فإن القول الفصل والحجة البالغة هي أن قوة الاتفاق السياسي ليست بالمصادقة عليه أو

تضمينه من أجسام محلية، أخرجها هذا الاتفاق من العدم أصلًا، بل قوته تجد أساسها من خلال إدراجه ضمن مفردات قرارات مجلس الأمن الدولي، بالتالي اكتسب صفة الوثيقة الدولية الملزمة وفقًا للقانون الدولي واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وهذا ما جعل كل تلك الكيانات التي استحدثها الاتفاق السياسي تستمد ولايتها من تلك المصادقة الدولية.

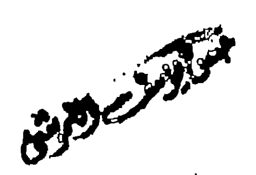
سؤال: طبقًا لما ذكرتَ أعلاه، هل يمكن أن نطلق على مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام سلطات الأمر الواقع، في فترة الفراغ التشريعي والتنفيذي المذكورة أعلاه؟ وما هي أحكام سلطة الأمر الواقع في القانون الليبي؟

جواب: سلطة الأمر الواقع هي حالة واقعية تجد أساسها من الواقع وتستمد منه صلاحياتها، لا من القانون، بالتالي هي مسألة لا تتمسك بأهداب الشرعية بقدر تمسكها بالواقع وإكراهاته؛ إذ تكتسب إطارها العام من أحوال التمرد على النص القانوني أو إغفاله أو غضِّ البصر عنه في أحسن الأحوال.

وأمثلتها كثيرة في المؤسسات والشركات والجهات الخاصة والعامة ولعل دوام مؤسسة الاستثمار مثال قريب لذلك، بل أحيانًا نجدها على مستوى دولي؛ فالخلاصة هي أن سلطات أمر واقع تتعلق بالأمور التسييرية لإدارة البلاد. ولا يُزعَم مع وجودها (في الفترة المذكورة أعلاه) أننا أمام وضع سياسي (تشريعي وتنفيذي) طبيعي ومتكامل بل هي تأكيد لهذا الفراغ (في السلطة التشريعية والتنفيذية من الناحية القانونية) لكن الضرورة وخصوصية الظرف هما ما يفرضها.

مثال خارج السياق: وضع الكيان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، سنة 1967، هو وفقًا للقانون الدولي سلطة أمر واقع على حدود تلك الأراضي فلا سند شرعيًا أو قانونيًا لذلك.

هذا، والله أعلم



هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى توثيق «عملية فجر ليبيا» التي جرت وقائعها خلال العام 2014، وكانت من أهم العمليات العسكرية التي حمت ثورة 17 فبراير 2011، وحالت دون هزيمتها على يد قوى الثورة المضادة. وفي هذا الإطار يقدم الكتاب تحليلا لأسباب ودوافع هذه العملية، ويستعرض أهم محطاتها، واضعا ذلك في سياقه المحلي والإقليمي والدولي، مستعينا بشهادات أبرز المشاركين فيها من السياسيين والعسكريين.

والكتاب ليس انتصارا لقبيلة أو لإيديولوجيا دينية أو لجهة ليبية على حساب أخرى، كما أنه لا يدخل في باب التنافس السياسي، بالمعنى الحزبي الضيق، بل هو محاولة لتجلية حدث مفصلي هام في تاريخ ليبيا المعاصر، واستكمال لجهد حاول المؤلف القيام به منذ سنوات، سيَّما وأنه كان شاهد على تلك الأحداث وفاعلا في بعض منعطفاتها.




ISBN: 978-625-7297-63-9



